جاز على نوع عدم الاشتباه لا ينفصل الحكم بالمثال المذكور فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا الا العطف عند من يحكم انظر و

الجزاء تعين النصب فيه فيصير المعنى الى ترجيحه تعين العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن المقالة لانه ليس تنفصل

معه ولم يجز عطف عمرو على الضمير المستتر فيه بحيث يجوز العطف بجعل الكلام على خلاف المقتضى واما ما المشهور لانه يتعلق

فالنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي وانما حكمنا بالتكلف في

بيان المعلل بقوله لان المعنى ما صح الا الظاهر من المعلل النصب اي نصب الاسم وهذين المثالين لان المعنى ما تقدم

الحال من حال الحول اي انقلب سمي بها لانقلابه غالبا ما يبين هيئة الفاعل الحالة الظاهرة لما هو له ابها

نى كذا في الموجب والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين

الخلود ليشمل الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة والفرض بين اعم من حال الفاعل ومتعلقه مثلا نحو جاء

زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة

بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يدوم الفاعل او يكون كالزائل لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة منها الكو

كالسيحي ... ويسمى مستقلة اي من حيث هو فاعل او مفعول لا خفاء في ان قيد الحيثية معتد لا

الهيئة في نحو تبها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل كان زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل

واما بعده ولا يخفى ان الحال لا يثبت للذات ماخوذة مع صفة الفاعلية بل تثبت للذات في وقت الفاعلية واما ... فيكون

المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بما يبين كون الفاعل عليه في وقت خاص الا انه يسقط التوكيد في والمفعول

فيه والمفعول له والى المفعول معه الى غير ذلك واعترض عليه بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل او المفعول الحقيقي

بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به مثل ضربت زيدا وعمرا راكبين يجوز فيه ضربت زيدا

راكبا وعمرا راكبا واما اذا اختلفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التوثيق فان لم تكن قرينة فالاولى جعل

كل منهما

كل منهما بحيث جاء بهما وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه بها وقد جا   قد تأخر حال
الفاعل   او يبين على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور من عدم
حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالين فيما لا يصح استثناؤه قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف الا
واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا الحق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن
المفعول مطلقا ولا تعيين بالمفعول به محققا او مقدرا لاصلاحية الوهم لحال في ضربت الضرب شديدا او الضرب
بلا تاويل الكلمة الضرب   وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما وعلى ما في شرح المفصل امثلة
للحال عن الفاعل معنى   فان مفعوليته زيد في الظرف انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصال به بل الظرف الاشارة المستنبطة منه انما عامل فيه لان الاشارة تتعلق بما يعني به اسم
الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر   وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من ما اي يشمل
على حروف الفعل المفيد هو المعناه وهو فرع اسم الفعل عن شبهه لا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح
الشارح فالاولى ان يغير معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل ومعناه المستنبط ولا يعمل لكل ما يستنبط فان
ما في الاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وحيث حرف النداء منه مبني على ان لا بل هو
المبادي بتقدير ادعو بل يكون العامل بحكم العامل في المنادى حرف النداء فيما ليس من العامل المعنوي عند
ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وعالم نقل ان الشيخ الرضي يرى ان المنع على تعيد هل التمني بالحال الاعلى ليعيد التمني
نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة لتشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول
جميع الصور لان ذا الحال   مخصوصة فيه لان التقابل عنه بين ما في الصور ان جعلت ازواجا
لاجل كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حاكم فلمن ما نحن فيه   اذ لا يبد الا النقضا والتنفي في يحسن احدهما

ان شئت ما جاءني رجل راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل حال لازم

من حال فاصل بعد الى الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والا

ظاهر انه سهو وصل الا ويمكن ان كلا على الاول اقول جاءني رجل الا راكبا صح بكون صاحبة الحال فيه تنع الا انها

وصفتها الذي الحال على ما خرج به المص فهو بهذا الاعتبار تقابل الاستغراق نعم فيه بحث ان كما في نحو كل امر

حكم وعليه لئن منع الا لو كان صحيحا لصح جاءني رجل الا عالما ونحو قوله بعد النفي فالمصحح الاستغراق واما ح قال

لا منع للا لجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله قرينة بلا مرية ان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما الصفة المعنوية

من خبر المبتدا او الحال وارسلها الواو كما [illegible] فانها للتفصيل الاول متعين لسد [illegible] في

مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر اما لاشتهار [illegible] بحيث

يكفي الاشارة اليه واما لانه انما شاع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك لو توهم في شواهد البلغاء

قال صاحب القاموس تقال ورد الماء اذا ورده للماء جميعا والاصل [illegible] ما دخل ال [illegible] المصدر

هذا كلامه ولم يرد ما كتبت في الحاشية تردد المنع ولم يستحق على نقيض الدخال كتبت في الحاشية

الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده

انتهى في الصراح نغص بمراد تمام نارسيده وشراب ناشده وكان المراد بالارسال اسبق او

التخلية الظاهر الثاني وعطف لم يرد للتقسيم [illegible] مضاعف مجهول من العطن الى الحوض كتبت في

الحاشية العطن ما حول الحوض والمبرك مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن

ومررت وحده كتبت في الحاشية [illegible] مصدر وحدي [illegible] انتهى

قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة

مثل جمله

مثل فعلته جهدك كتبتك اي مشقته الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
متناولا اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتناول هو الاظهر ان المراد بنحو العراك كمعرف
باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجماء الغفير اي بكلهم ساترا اكثرهم وجه الارض وبنحو وحده الاول فالاول
اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال بلتهم الى عربهم فان هذه الاسماء التمام
مضافات الى ضمير ما تقدم منصوبات على الحالية في الجار بوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين المحكي
تاكيدات لما قبلها في تميم منصوبات باعرابه ولا السعد ان يجعل الحالة التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة
نكرة او هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مأولة بالنكرة فيحمل العراك   المحلة الحالية المحذوفة
الحال بطريق احدهما انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخ الظرف بالجملة ويجوز
تقدير الصفة اي هو كالان الاصل في الحال الافراد فحمل الشارح على مذهب الاكثر وهو لم بينه اي على
كلام الشارح حيث قال الافعال المحذوفة وصفات مسوي بينهما   اي لو كان اشار الى ان العراك
مصدر لم يستعمل فعله بل استعمال المزيد فيه فهذا الحال المفعلة وقت حال لا انها احوال   وثانيهما
انها تبعا رف نعو صعه موضع النكرات هذا هو الوجه الراجح الذي عنق ان لم يكن به يجري في الاحوال المعرفة
كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر فان ما جيها الى   لا يجب منها التقدم بل الولو
ولم يكن الحال مشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة
نحو جاءني هند رجل وزيد راكبين فقوله النكرة نحو صاحب الحال المشتركة لا حاجة الى زياده
يكون الحال مشترك بينها وبين معرفة من الظاهر وجه بديع ينقض تعريف صاحب الحال بكونه فاعلا او حفظ
فانه لا اضافيا   لانها في المعنى مبتدا وخبر وفيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل في التحفظ بالجر

المتقدم الذي بين الظرف وهو لا ينفع في تصحيح يقول الحال بمنزلة الظرف فيتقدم كتقدم الجار والظرف لانا لكو
لا يفيد الاخبار عن الجثة بظرف الزمان وليلا يلتبس بالصفة في النصب سوا ان لا يفيد تخصيص في الحال اذا
الى نكرة ولا الصفة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت جلا عاملا راكبا ونحو رايت رجلا راكبا
لان الالتباس بالصفة باق بعد ولا يتقدم اي الحال فيما عدا اشل زيد قايما كعمرو قاعدا المعنى فيما دل على حدث
غير مصرح به بالعبارة محافظين بالحال باب يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث
وان لزم التقديم على عامل الضعف فان التشبيه يدل على حدث قايم بالمشبه ومتعلق بما قايم بالمشبه
القيام وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي ولا على الفعل المنصرف لا على الفعل المصدر
بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية لا على المصدر باللام الموصول ولا على الفعل المنفصل
فيما عدا هذا الظرف منه رطبا فهو من قبيل زيد قايما كعمرو قاعدا فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوي اتفاقا فالكو بدر اثنى الوفق بين العامل المعنوي والعامل الظرف لكون احدهما سعفا والا في
مختلف فيه مما لا نفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتصدر لتنفي الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو
فيما عدا التقدم المبتدأ على الحال فيكون مبناه الكلام على مذهب الاخفش وبعد صحة ان العامل المعنوي
كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا بخلاف العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم
عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بما لا بد له من وجه ويحتمل ان يعين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العوامل
المعنوي حالا كان او جملة معترضة هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي وفيه نظر لان الظرف

لا يتقدم

لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فانه لم يوجد خلاف في العامل المعنوي في ان
الظرف يتقدم على العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق ح استتاره عن العامل المعنوي
لا ان يبين المخالفة لقوله بخلاف الظرف ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل
المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما المتقدم
على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في المرفوع لعدم علامة
الحال لم يتقدم عليه العامل اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يكثر حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو
نبينا تبع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لذي الحال وبعض يجوز كما جاء زيد مع عدم جواز تقديم
الحال وكذلك ان بعض يجوز تقديم ذي الحال الاداة وهذا المنع يعينها الا انه لا يستعمل الا بتبديد والكل تكلف
نصف اما الاول تكلف فلان بناء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكر البعض في غير فعال وفعول و
مفعال والاستشهاد بالكافية الشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف اما الثاني تكلف فلان
اثباته مصدرا غير معلوم واما الثالث تعسفا فلان كافة غير مضاف لازمة الحالية بمعنى جميعا وكل ما دل
على هيئة صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال ما هو المشتقة قياسا الحال
الموطئة هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في
الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا نحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما القصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا
اي مثل اسد او على ... ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء
المجرور قسطا وينصب ذلك القسط على الحال ويؤتى بعده بحرف تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم
هذا القول التوطئة الحال الموطئة فانها اذا اشترطا الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد

رجلا بينها انها حالا لا ان تتراد فان لان المقصود الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود

النعت الغير بيان الهيئة ومع ذلك شرط المصنف فيلزم ان يكون مشتقا او جامدا يكون وصفه نوعيا للموصوف فيجوز ان يكون الحال النعت كذلك

لو الا عند لو بما يدل على الهيئة وليس العرض من وصفه ملك هذا البسر اطيب التمر رطبا كذا في القاموس

ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والمراد بالتمر بمعنى الصائر بسرا وجاء الرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر

رطبا ومن صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى التاويل بالمشتق انهم كانوا ما دونوا الجامد باسم الفاعل والمفعول المفتوح او

لم يوجد في استعمالهم اذ المقصود منهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه ونفسه بالمعنى المفروض انما

هو تصوير المراد به واما قولهم ان النخل فيدل على انه جار المفسر لكن صفة النخل هو انما يقع اذ كان اشارة الى النخل الا الى ما

وهو غير ظاهر لانه في نفسه جملة حالا عن نا ولا كان اضافة وان يسمي بسرا لكن لا يسمي بسرا فالوجه ان هذا اشارة الى ما

النخل والوجه ما قد بيناه فتدبر لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا انه لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والتأمل

فافهم لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الناس فلا معنا لاشارة بحال البسر فيه انه فلك كلمة حالا مقدرة

نحو تمره نخلي البسر اطيب منه رطبا فقال هذا المثال مضيع لا موثوق به ويكون جملة قال الشيخ الرضي وقد تقام الجملة مقام

مفرد وهو شرط بجواز الاول منهما اعراب الحال فيلزم منكرة تقاسمه مقام الحال ذماه الى نحو شاذ نحو بعت بدا بيد ادويد

بدا المعد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما واو وبمعنى مع

كل رجل وصفته شاة ودرهم فوقوا فنصب منها الجزان لعنوانها الاعراب قال الخليل يجوز ان تأتي به ولا نحو انه

يورد لاصل تنبيه ان لا يكون بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو واما الفعلية او الواو والاعلى ضعف فالاسمية في جملتها الجملة

بلا فعل مجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند

الا ان نحو خرجت زيد على الباب هو قليل والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي

بلا لما

بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين

وسوف ولن   ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال يبين ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو

بعته بدرهم فصاعداً او قرأت جزءاً من القرآن فصاعداً اي فذهب الزائد في الصعود   المستقلة ولد العامل بخلاف المؤكدة

فان قلت المؤكدة التي تفارق ذو الحال نادرة لتقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت نسبها ومقارنة عاملها

بالحال لعلمه فيكون مؤكدة لا مفيدة   ولا بد تتمام قيد اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما لا يرد مزيد اختصاص

بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون اليه شاهد شهادة اليه ومضمون الاسمية حاصلة ما يلزم الاسمية فيستغني

ولو لم يصح ان يقيد اليه شاهداً قائماً بالقسط احقه يكون التقدير فيصح وجود ما يعمل في الحال طرداً للباب والله اعلم بالصواب.

التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين   اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله الاسم عن الحال نحو قعدت

قيلت فان قلت يرفع الابهام الوضعي عن نحو فعلت ليس لكنه ينتقض بالجر في شيء حسن زيد اوجب زيد وكذلك

نحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام بوجهها لانه ليس تمييز عند البصريين للتوقف لمانع عن كونه تمييزاً

بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بعيش زيد رأيه ومشعر نفسه والم   بالنصب مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع

الابهام ويدفع بان المرفوع عيش زيد رأيه والم نشا   وسفه نفسه بالتشديد فيدفعها فرحاً لا نحو زيد ولا يخفى انه تكلف لا

ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور ولا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفساً ولا وجه تشبيهها بالمفعول

الا تمثله فالاولى ان يقيد كلمة ما نكرة اعتماداً على اشتهار وجوب تنكير التمييز   في المعنى الموضوع له رطل

ريباً رفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للموزون وهذا اشكال لم يوجد له

الانحلال ودفعه بان ريباً يرفع الابهام المستقر فيها وضع له الرطل وهو ابهام سورونه وان لم يكن موضوع له

ترك فانه مزلة الاقدام   لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذ التعدد العمل بالاضافة التعدد ههنا انه لو كان على

انعاد ذكره وبعد فبيان ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستغني عن الثابت الثابت تعقلا في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا يدفع
بعض الثابت بما هو يقال الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف
بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بابهام التوابع والكلام في الموضع صادق على ما هو من مره ولو فسر المستقر بما يحتاج التابع
في قصد المتكلم فان التميز لا يرفع الابهام يتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد صورة التميز بخلاف رأيت عينا جارية
فان المقصود بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا ولا ابهام في هذا المفهوم منه
عليه انه يلزم ان لا يصح هذا رجلا على انه تميز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلح لعبارة عن سهم لانه استعمال
مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا مع جنب في المبهم بحسب ما موضوعا له فيصح التميز عنه وكذا في ماذا
اراد العدد بهذا مثلا لتعارف بعده في المبهم عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتميز فان وضع الصفة
والحال لبيان ثبوت صفة في شيء فهو برفع الابهام عن الوصف ووضع التميز لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه
من اي جنس وحمل عامل لبيان صفة الفعل في زيد ونعم رجلا بيانا لبيان ان الرجل كائن تحت الزيد ذلك فرق واضح لا خفاء
فيه الا من حيث حمل الذات على المحمل ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم يصح وكان اوضح فيقال نعم رجلا بيانا
فرد الرجل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيدا تبين ذاته بان من بين جنس الرجل زيد البعد مشكل بخروج تمييز صيغة
دره فارسا فانه رفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق ايضا لا لان نفعه تميز اخرج الاسم عن وصف الموصوف
المنوي فصله بيانا للجنس قوله فانه في قولنا طاب زيد منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير يستلزم كون ذلك لتمييز مفرد المضاف مع علمه انه
لا ابهام في نفي زيد رجلا فالرجل عين زيد لا منسوب اليه وقد انتج الرضي مثل طاب زيد بتقدير ابي تمييزا مثل زيد رجلا
ويعني بالفاعل الحكمي ما المقدر مع ما بالفاعل هذه النسبة وكانه اراد معنى مجازيا بالفاعل التقابل فيه ان المقصود قوبل بان نقده الناسبة

نعم ان

بعينه اي يراد ما يقابل نفي جملة او شبهها او اضافة وهي علي ما ذكره علي التمييز تسليما زيدا فانه مضاف فقد جعل الى شمل المقدور المقدار
وكانه اراد بما يقابل المركب الاضافي والمقدار اما منحصر في عدد حيلا طرفيه العدد والمقدار في سائر طرفيه الخاص للعام كالا
بجعل ما في مثل ما فيه المدلول البدال فالمقدار مستعمل في عدد وغيره فافهم فان الرطل نصف المن كال
لمنوان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال والمكوك ثمانية مكوك
مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف الوقية او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان منا
المنا رطلان والرطل بالفتح والكسر اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين
جزءا من درهم والوثنية اسنانا اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كف الانسان
المعتدل اذا ملأهما ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس وورد انما
علي الاشياء الثلاثة من غير العدد فالاولى ان يبدل نحو منوان سمنا قفيزان برا وقوله هو التنوين محققا او
مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وبرايه ما يتم به المود ما بعد التمييز والا لوجب النصب علي التمييز مثل اللام الاول التي
للتمييز التمام نحو كما سياتي وانما قصد به استيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لاستيفاء حكم النوعي
من اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين ... ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الكلام واستيفاء
الاقسام الاسم التام لكان اوضح في الانتظام لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا تقول غلام زيد عمرو وان
يكون غلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى نحو ما كان من اجاب بلطف الى اصحاب اليه
الى المخاطب لانه يقال ذا لم يكن المخاطب زمانا بل ذا زمان لكن بحسب اللفظ اضيفا الى كاف والزمان الى المخاطب ولا
هذا الكلام في زيد ونحوه فانه مؤول بحذف المضاف اي كل فرد من زيد فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي فلا يتم الا

كالصيغ وبه يحصل ويدل الي ما ذا اراد انه بهذا يشمل عند الراقم خلاف الفاضل الراد والذي الكبير والطويل الا ان يقال والاظهر

بالفارسي في الاساس مكيال معروف لاهل بابل خذ اربعة عشر صاعا وهو ما ان يراد به اي ينشأ به اجزاء في

الكلم والاولي وهو فانت يتوقف عليه ولكن ان يحمل [illegible] اصطلاح النحاة علي اسناد الي واو داود مفعول لانه لا يشكل لانه

لا فرد له فالاولي الاقتصار علي التنويع هو داء التعليل والتكثير قال الرضي اذا قصد الانواع فرد عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء

طائفة يدخل تحتها النوع جاز ان يقال طائفة يدخل تحتها العدد وانما يشمل الطائفة يدخل تحتها من دون ان يقول

عدد النوعين لانه يكفي المنافاة في الكم نوعين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه لم

فسل التمييز عن الذكر انما ينافي التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما يجب فيه واعترض عليه بان التمر فرع الكلمة فكونها هنا

فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان الشارح فيما مر جعل الكلمة سواء كانت صحة امرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس

والوحدة فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس للتعليل والتكثير من انواع الجلوس اعدادها واما ثانيا فلان المنافاة في المثال

ليست من ذات المحصلين والجواب ان اجابه علي سبيل التنزل اي تحمل [illegible] تدبر ويمكن ان يجاب عنه

بان المراد بالانواع حصص الجنس فهذا بعيد جدا ومع ذلك الاولي ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا تطلق في

المتعارف الا علي الفرد الاعتباري الذي يحصل العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الي معين ولا يطلق علي الفرد الحقيقي قوله

ويجمع غيره [illegible] التمييز [illegible] الي

تكلف لان المعلوم [illegible] بقوله

ويجمع غيره حقيقة الجمع [illegible] علم ان سوق الكلام ناظر الي ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والحقيقي

الانواع ثم ان كان المفرد المقدار [illegible] الي المقدار غير العدد وان كان الكلام [illegible] للمفرد

المقدار مطلقا او ايما ان وحد التمييز لا نوع فيجعل كان في الوحدة الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الي

وهي

بوجهين لكان في التوجيهين والتوجيه بعيد جدا والمتبادر من قوله جاز في الاضافة التمسك بالشيئين لا الاضافة الى الاسم
داعي اليه الا مراعاة مشاركته غير نعود والكاف في المرجع والمصنف على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا التمييز
في اثر ماثل التفاوت الحكمين في ان احدهما يتعلق بالتمييز والاخر بالمميز انه اراد عشرين مثقالا ان نقل عشرين مثقالا
لان رمضان والكاف غير منصرف للعلمية مع الالف والنون المزيدتين لكنه اذا اوقع تمييزا او يكون بسكر الوجوب تنكير التمييز و
ح في الالتباس في المثال لطلان في صورة الاضافة الى التمييز نكرة معروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معروفة
الا ان يراد لكنه سوق كلامه يساعده وعن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
ثلثة اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه مع ذلك الاسم جديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص بعد ثلثة اصله او يكون بحيث يصح
اطلاق الاسم فلا يجوز انتصابه بانه على التمييز نحو قطعة ذهب قول فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام
المستقر ح الا ان يقال انه تمييز الا كان في ثلثة رجال ونحوها ايضا من وجهان ان المفصل تمييز انه فاعل
كان انظاره لكن لما كانت الابهام في طرف النسبة يلزم الابهام فيها الا الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهامها ما فيها برفعه
القسم الثاني حكم التمييز الاتري ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة انما الابهام في الطرف وبازاء الابهام الطرف
لانه رفع الابهام عن الجملة ان النسبة على ابهامها فكل من الحكمين الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المعدود ولذلك كلها فيه غير الفعل اشكاله
الافعال فان فيها غير الفعل وليس مع حملا واعلم ان قوله هو اسم الفاعل وهو اسم الفاعل مع
فاعل ومكرا او ينبغي ان يخص اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة جلا ذكرها لك جملا وحاوان الا يحتمل نحو
والالحق في قوله حسبك زيد رجلا حسبك حسيبك فالمثل هو التمييز حسيبك فاريا
قال الشيخ الرضي الدر والامثلة بايديها وهو معنا انه ينتج فعل الممدوح والعابد

عنه وانما نسب فعل التعجب اليه قصد التعجب لان الدهشة التي المحايث بكل عظيم يريد والتعجب منسوب الى السامع ويفعو ان

فيه يدره ما اعجب فعل في انعامه وسعى قولهم لله دره اي علمه فقول الشارح السيد قدره يحمل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق

اللغة نعم لو كان ان التمييز يعود ما لم يكن تعلق المنتصب عنه فيما ذكره بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب نفسا

فان التمييز فيه مسمى يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه واجاب بقيد الشرط هنا لما عرفت ان يكون قوله الا انساد

لطاب زيد نفسا فيبطل قوله فهو لمتعلقه فيه قوله الا انه به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في النقض لو حمل الكون

الاشكال العام ما لو حمل على الاشكال الخاص كما انه المتبادر فلا حاجة الى التقييد لان في النقض الثاني فلا يرد نقض الصحيح طاب

لقيد الشرط ولا التمييز لا يكون محتملا الا ان يكون دائرا بين ما انتصب عنه المتعلق فلا يرد لعدم كونه يصلح لما انتصب عنه الا كونه محتملا لما

لمتعلقه فيجد الشرط الجزاء ولا ذكر نتيجة على قول المصنف والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون

لمتعلقه بلا خفاء بهذا المقام من مراتب الاذكياء وقد خفي عليه بمزيد فضل لفظي اجلا الاغبياء من شرح عبارة المصنف لم

بجعله عليه ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن حمله من خصائص شرح على الكتاب فلو طرت لحسنتم ما لا يحتاج الى الجواب

بان يكون غيرا يرفع الابهام عنه فيه ان لا ابهام في انتصب عنه بل في الذوات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن متعلق نفس

ما انتصب عنه قوله فهي لمتعلق زيد وهو الذوات المقدرة اي المتعلق الذوات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الى

المنسوب الى زيد تفسير للذوات المقدرة انما حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى

تقييد المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذوات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما في قوله

فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الامران ضمير فيهما الى القسمين المذكورين في حاله كما لو كان انتصب عنه في كلا نوعي المتعلق اشتمل ما

كان نفسا ولا يخفى انه تعسف جدا اذا اردت الماهية دار الاوحد ما فوق الواحد فانه اذا قصد الجنس او جمعه

لا يلزم ان ينثني ذلك الجنس بل انما في المشتق منه ان يثنى الجنس وجمعه لا يحتمل قصد الانواع وقصد الافراد حتى يحتاج الى

الطف

الا التكلف بل يعسف بحمل انواع على ما يشمل الافراد ما اجمل اشياء بما سيد عن قريب بيانه   او او عمرو الطلق مفعول معه مشبه

فاعل كانت اي كانت الصفة مطابقة لما اريد الا انفعت عنه مما ينقص منه التعجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبته كان فاحتيج الى جعله

مفرد كان وجعله فاعلا لانه بيان ويدل على ذلك الاسم فاحتج الى اوله فيجعل الو فاعلا من ادمس من الضمير فانتظار بما هو

الثبوت   واحتمالات الصفة المذكورة الحال الا انه يحط الاحتمال في الصفة والحال الا انه يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع

لكن زيادة من بها في التمييز زيادة من التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما ابتغيه عينه وقيل

مطلقا كذا ذكره ان الشيخ انكر المتعجب من حيث عشرون من درهم وكذا المصنف حيث كلامه تجويز دخول من على تمييز كم فلولم

دخل من على التمييز عن الذات المذكورة علما لم يخصها بهذا الحكم فتأمل   لولد التمييز قلت بل زيادة لو جد من الحال اذ زيادة

من يكون منصوصا على ان المراد التمييز لا الحال   على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق في كل ما اذا كان تمييزا عن

الفاعل او المفعول فالاولى ان تقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق   اذا جعله

يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل المادي ما ثبوت نسبته في تركيب يدل مضمون الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل

في الارض عيونا فجعله فرد اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا عن الانفجار لعدم اتصال سوق العبارة

او فاعلا لما يتضمنه كذا الحال في الكلام على تضمين فهمان يصح كلامه عليه

الفاعل كونه فاعلا اما حقيقا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجاز

ما ان لم يرد الا انهم عوضوا الكونه فاعلا خفيفا بالرد اظهارا الاهم من الوجه   ما يورد على قاعدتهم المشهورة

وهي ان التمييز المشهورة ان التمييز ان كان فاعلا او مفعولا الى ما فجرنا الارض عيونا   فانهما يجوزان

تقديم التمييز على الفعل الصريح او على اسمي الفاعل والمفعول في كلام العرب لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل خلاف

والمبرد وان اريد به الفعل وشبهه كالمستفيض في كلامهم خلاف من جميع الفعلية   وما كان نفسا قبل ان

الصحيح وما كان تعريفه المستثنى المعاد [illegible] الاثبات [illegible] على ذكر ان [illegible] وجمله مستثنى متوالين او متباينين ولفظ الا استثنا

من قبيل ما جاء في ذلك الا ان ذكره شيء مرة في التفصيل هذا ولكنا نقول بان الاستثناء يحمل المستثنى قسمين قسما داخلا في الحكم وقسما

خارجا عنه [illegible] ولما كان [illegible] اوجبا [illegible] المحتاج [illegible] بانه يمكن [illegible] المستثنى فقد [illegible] المحقق [illegible]

الا واخوتها في انه لا [illegible] بانا بالكلام [illegible] مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا [illegible]

المطلق او لا مطلق فلذا قسمه [illegible] اللفظ [illegible] المستثنى في المنقطع مجاز [illegible] اداة الاستثناء فيه مجاز

لا لفظ المستثنى وهو المخرج سواء كان [illegible] او اكثر او مساويا [illegible] المستثنى منه [illegible] المراد جميع

المتعدد كما هو مدلول اللفظ [illegible] حكم [illegible] الحكم [illegible] الحكم على المتعدد [illegible] المستثنى منه ويرد

عليه [illegible] في جاءني القوم سوى زيد فانه [illegible] وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا [illegible] المتعدد المجموع [illegible]

بان هذه الكلمات [illegible] الا [illegible] الا [illegible] الاسناد الى القوم المراد منه [illegible]

وتفسيره [illegible] سواء [illegible] المتعدد [illegible] جميع المتعدد [illegible] بالاستناد

لا [illegible] الكذب [illegible] للاعتقاد [illegible] للاعتقاد [illegible]

الاعتقاد وهذا [illegible] تحقيق المقام [illegible] الكلام [illegible] الا [illegible] الكلام [illegible] قوله

سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا [illegible] لفظا او تقديرا [illegible] باعتبار كونه مذكورا او مقدرا

ان المجملة تفصيلا باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير

بجعل المتعدد [illegible] الا [illegible] في [illegible] الا [illegible]

[illegible] المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا فانه جار [illegible] الا [illegible] الا يكون [illegible] المنقطع [illegible]

مضافا الى ان [illegible] في كلام [illegible] وهو [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

بان يكون قوله بان يكون نفس الا معطيا عليه في الكلام التام في باب الا و يسمى بالعبارة كلاما ناقصا لان الكلام في كونه مفعولا
مطلقا لان الكلام في كونه منصوبا بفعل قبله لانه لا يكون ما بعد الا مستثنى فلا بد من تقدم تمام الفاعل
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقضه لقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم [illegible]
وجواز ان يكون مصنوعا او بتقدير ما لم بعده كان في هذا التقسيم المنقطع كما اعاده في خلال الا [illegible]
هو الا تتعلق بكما ذكر وهو قوله في كلام موجب [illegible] المعطوف [illegible] على او كان لان المعطوف على المعطوف عليه متقدم
القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه لو جعل لي يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد القوم
وقولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى هو في كلام المستثنى يجري حكمه بعده وقد [illegible] ان هذا الحكم
المنقطع نقضا لانه بعده يكون بعد الا [illegible] اذا كان منقطعا بعد الا و[illegible] قوله والقدر ما سواء كان
كلام موجب او غيره اشارة الى ان [illegible] هذا النص [illegible] تقدم هذا خلافا ولم يعد كلامها [illegible] الا المعلل ان ما [illegible]
الفصاحة وجب نصبه وحيث اي المستثنى منصوب [illegible] وذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب ما قبل الا مثل الكلام كما
المتصل الى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا [illegible] في وقوع المفرد بعدها وان [illegible]
والتشاحن [illegible] مراد [illegible] نصبهما لكن المشبه بالفعل وخبرها محذوف في الاعلت
القوم الاحمار اي في تقدير لكن الحمار لم يجي [illegible] ظاهر اي قوله الا قوم [illegible] وقال الكوفيون
ويرده اي سواء لا يفيد الاستدراك والاستثناء المنقطع الاستدراك [illegible] وقع توهم دخوله في الحكم السابق في الاكثر
منصوب اسم [illegible] حذفه [illegible] الا ان [illegible] في نحو [illegible] الا [illegible] اي النصب [illegible] الاكثر
لانه الا ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بحال [illegible] فيه النصب وهو ضمير راجع الى [illegible]
من الفعل الذي لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر بعدم [illegible] فيه نظر لان عدم [illegible]

المصدر في الاثبات الا في النفي والاولى ان نقدر زيد هو المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى فلهذا لم يجز رجوع الضمير الى المصدر

لو جعل زيدا انتصابا على الاستثناء يشكل التقدير بالمجيء مجيء زيد بعيدا بالمقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم ولا يبعد فيما

والا لو لا يكون الا بعده من ما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعا في محل بعد نفي او الا الاخفى في محله

التوحيد او النسبة المتصور فظهر النفي ويجوز فيه النصب بعد الا والاخفى الا ان يقال في محل وارد بعد الا فلو كان كلمة

يجوز فيه كما نقل ان ... فقوله فيما بعد الا بدل بدل البعض عن الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل لو جاء المستثنى حال المقصود

بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية والبدل ما بعد الا والمقصود ههنا بيان حاله حمل

مطلق المعنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصود وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعد او على انه صفة للكلام غير موجب

لا يتبعان يتوهم ان الاوجه ان يجعل هذه النسخة حالا لا يوافق النسخة في المتن لانه حينئذ يدل على ... في

المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال والا ان يقال

المستثنى هو مسند انقال او حرر تقدير فلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العائد الى الكلام هو

وفيما قوله صفة الكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما

ما ذكره من وجه عدم التقيد ضعف اذ اعادة العطف استثناء واعتبار ... عن الحكم العام المتقدم المنافي

لان المنافي لا يمكن فقدمه التقيد بما يوجب اخراجه عن الحكم السابق والا ينفي تقديمه اخراجه عن هذا

الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن الحكم المستثنى المتقدم كذلك كلام غير موجب لضعف ما تقدم لكان ذكر قوله ومقدم

وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لعمل الاخلاء فائدة فيه فعلم انه على عمومه

فيما سبق فلم يحتج هذا الى التقيد لعدم كونه متعددا ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولم

يمكن في المستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط

ولا يعلم

ولا يمكن الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يحتج المستثنى المقدم حيا
على المستثنى منه فيصل ما جاءني في القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون ورود الكلام نصّاً في الاستغراق نحو ما جاءني القوم الا زيد
افاد انه يتعين النصب حتى يجوز البدل ويختار النصب ومن هنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفي حاشيته هذا التقسيم قوله
والاعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ما يقابل التبعية وقوله على حسب العوامل اي قدر العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه فيشكل بقولنا ما
مررت الا بزيد فانه معمول لعامل النفي وان كان المراد عامل المستثنى فيشكل بما مر على انه يشكل باختيار الشق الاول والنقض
ويقال الجار في نحوه عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معمول لعامل المستثنى لا لعامله وعامله الفعل بواسطة الا وحرف قال
وعامله الفعل بواسطة الجار فقد سهي فالمراد بالمفرغ المفرغ له نحو ما خلف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك ان يستثني عن
هذا التكلف بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال تعلقه فيكون المال المفرغ عامله او يجعل المستثنى نفسه مفرغا عن اعرابه تبعا بل فيكون المستثنى
مفرغا عامله وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو للحال وذلك ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على المستثنى منه ودع القول حقيقه
هو المستثنى منه دون المستثنى الا ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة ع
ما سبق يعني عدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى في نفي عدم الذكر في الموجب فيصح و استثناء قوله الالا
ليستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من محذوف اي الكلام الا ليوجد على حسب العوامل في الموجب وقائم الاول
الا ان يستقيم المعنى ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك لانه لو قلت ليفيد المستثنى منه فائدته جعل الكلام
صادقا او باعتبار جعل الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف الممتنع على تحقيقه نحو ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون
فاعل نفيد الا ان يستقيم المعنى قيل لابد للنحوي عن استفادة المعنى وانما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا
البحث من قبيل وظيفة النحو غير جهله فقلت هذا يحتمله ان الاعراب على حسب العوامل في كلام موجب بخلاف الموجب فانه قليل

فقد استفاد انه ايضا فيه اذا اعراب ليس كذلك والنحو على كثرة الاستعمال وقلة وظيفة الفن لان نفي السوء اثبات
اي ايجاب النوع لانه لا يوني ينفي النفي الا اثبات فمن قال معنى عود نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي والاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل فيلزم العموم زيد داخلا في سلب العدم الاعم
المطلق بل في الماضي منفيه او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم اي مبالغة فوق ان نفاه بكذب في جميع
الصفات المتعلقة الا في نفي صفة العلم اي مبالغة الا العلم فجعل العلم حقا بالانتفاء من عدة تعلقات [illegible]
ثم جاز زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما … ان … عليه اذ تعذر البدل على المحل القريب حملا
المحل البعيد نحو لا احد … الا درهم فان … له المحل القريب النصب ممتنع حمله عليه فيحمل على محله
البعيد وهو الرفع فعلى الموضع يحمل كاختيار البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في المحل اللفظ
فيما لم يتعذر وكثير من المواضع فان النصب على الاستثناء فيها كثيرا ما يكون ضعيفا لابهامه البدل على
اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد او ما زيد شيئا الا شيئا … لا ابهام في ما جاءني من احد الا زيد او قد يقتضي خوف الابهام
الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل عن اللفظ الزام الكلمة وتمس قصد
التصريح بالتوحيد ينافي لان من الاستثناء فيه لا يتعدى اتفاقا فما بعد الاثبات فقد يكون المحتمل النفي
او من يزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستثناء لا يزاد اتفاقا والا امتناع زيادة من الاستثناء فيه يعد الا …
فمانه المسائل وهو ان من الاستثناء فيما لا يزاد على اسم الشخص والاظهر ان … الاستدلال بناء على مذهب
الجمهور … لانه لو ابدل لم ينبغ على اللفظ وقيل لا فيها الا عمرو او ابدال عمرو اعم لفظ
احد لا تكلم نصبه وبل لابد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله تعالى وما ولا لا يقدر ان عملها
اذا لم يكن بل لانكر … ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر في سائر التوابع

العامل

العامل في المتبوع بحكم الانسحاب واثر حكم المتبوع فيه ويفهم ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الشارح هنا وانما لم يقل توجه

بعد اعلى بما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاعلى ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عامليهن بل يوهم جواز تعدد

تقدير عامليهن فورد من وقع الى القول الخ اذ دخلت على المبتدا والخبر جلست عاملهما لكن بتقدير عمله اذا كان العامل ضعيفا

كان العامل ضعيفا لا يعمل جاز اعتبار ذلك . ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز ذلك لتعدد العامل اذ ... كذا

وفيه نظر اذ فعت المضمر الاول المرفوع المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز وجه والعطف على محل الاسم جاء نحو لا اب وابن

حاشية الاكثر يكون ههنا وقف فرد وهو مذهب سيبويه ونحو في حاشية ملا ... ان القافية وعدم صحة دخول المصدرية عليها الا على

ذكره الشيخ ... قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه انه يعيده شاذ واعادته تعود في قوله وبعدها التصريح بالتقاص

في الاكثر ... والمراد منه المستثنى ... الاعمال ... الى ... فاعل حاشية ... تقدم ... بعده

ان فعل زيد يتعلق بالفعل المذكور وافساده الى زيد على وجه الترتيب على ما حظ ... فلا يظهر ان فاعل حاشية ... الفصل المتقدم

الى ... المذكور ... حيث امتناع ... وانتفاء ... انفعال ... في الاعراب حقيقة ... والمجاز

المعطوف على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو فان قيل ان المعنى ما جاءني الا زيد قيل بان اعرابه ... الا كالا

يقول ... اعراب ... الا انه ... فيه خلل نحو ما جاءني رجل الا زيد قال ...

المتصل بالمحكوم عليه كل اثنين ... اثنين ... ان ... الاكلام ... المعطوف

ولا وجه ... اعرابه ... كل ... كان ... جاءني ... الا عمرو ... فيه ... على العطف او ...

نحو ما جاءني ... الا زيد او ... نحو ... الا ... انه ... التبعيض

لان ... قوله نحو ما جاءني ... الا ... الا ... والاانه ... بعد

... الا ... او ... الفعل ... المحصور معنى ... وكذا ... ذلك ... اثر ...

بهذه القاعدة اذ ذكر ان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل [illegible] انتفاء [illegible] الحيثية للحمل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما

اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت المصنف الى عدم انتقاض الاستحكام ونذكر فيه عدة [illegible] وتسامح في عبارته فان قلت عند المصنف [illegible]

الا صفة في جميع الصور حيث قال وضعف غيره قلت لا منع مع تعذر الاستثناء بل فيه فلا فرق بين الصفة [illegible] الا ان يقال

لما قال التعذر في المحصور جعل [illegible] مثال الضعف وضعفا واتبع في الوصف المحصور المتعذر [illegible] الاستثناء منه بالوصف نحو ولولا ذلك لكان قوله [illegible]

سيما الا ان يجعل ضمير غيره الى تعذر الاستثناء وينفذ الاستثناء لعدم وجود الشرط الذي [illegible] كان قلت ما ذكر لا يفيد الا تعذر

الاستثناء المتصل وهو لا يلتفت الى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فمن ان يقول [illegible] فوجه عنهما [illegible] قلت نفي

الذي [illegible] افاد الاول شك فافاد ما ذكره [illegible] ويعتد فيه بطل لان عدم الدخول معين يحتمل الوجهين بطريق النظر

مكتفي في الاستثناء وحمل التضمن على [illegible] فان قلت لعدم الاستثناء ولا يوجب الحمل على الصفة فلم حمل على التعليل

قلت رده المصنف بانه لا يكون الا في الموجب وسيل ينفي التضمن المستفاد كالكلمة كالعام والنفي [illegible]

هو مثلا واتفاق الى مستغرقاته ووافقه الرضي ورد ابطالها بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يجوز البدل

عندهم في كلمة التوحيد لانه يجوز الاستثناء لان التعدد يستلزم المغايرة لان المثنى وغيرهما [illegible] فعلى هذا المعنى قوله لو كان

فيهما الهة الا الله لو كان فيهما [illegible] باعتبار كل الجميع [illegible] مع وصفهم بالمغايرة [illegible] كل فرد منه

ذلك الى قولنا رجال [illegible] كل رجل منهما غيره [illegible] الجميع من حيث الجميع غيره وكيف [illegible] في وصف الجمع

الواحد فالاثنان [illegible] لا يكون كل منهما غير [illegible] وجود الا انه يستلزم [illegible] كل منهما [illegible]

مع منهما [illegible] الاستثناء [illegible] وجود الا انه يستلزم [illegible] عنهما [illegible] فالتبادر

التامل الا ان الوحدة [illegible] او الوحدة [illegible] وفيها [illegible]

في الكلام [illegible] الا [illegible]

شئ وذات انحدان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالجر وكان المصنف اراد التنبيه

على ان البيت ... فيه فيحمل الشعر ... الا ضعف فيه ... الشاعر قصد ... حمل لفظ التوقد ان ... رعاية

للمناسبة وبين معناه فانه ... الاخوة واقول يحتمل ان يكون الاشتراط ... لا يكون التوقد ... الا ... فالمراد

التوقد ... الكامل ... مفارق ... فلذا ... البيت ... هذا او ... وعندا الكوفيين ... بعض ...

خلافا ... قول النحويين الظرف ... وذلك على كون ... الا ... الحكاية حالة ... في بعض الاوقات

... قول ... على الظرف ... والمراد ... على ان يكون ... على الظرف ... الاصل ...

فيصح ... على ... الظرف ... بعده ان ... في الاصل ... حال ... ثم حذف الموصوف

الموصوف ... قطع النظر ... ثم ... البدل ... البدل ... المكان فقبل ...

البدل من الاستثناء ثم ... البدل بمجرد الاستثناء ... هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لانه حال الاستثناء

اخواتها ... ولذلك ... كان ... ولذلك كان ... بعد

المبتدأ ... ان يكون ... الى ... بعده ... على ... وان ... الى ... فلا و

لعل المراد ... ولا ... بعده ... وبعده ... كونه ... الافعال ... داخل الجملة الاسمية

يكون الا ... قبل ... فلا يصدق ... على ... واما كان ... المبتدأ في ... احكامه ... بما

... مع ... الاحكام ... الاحكام ... الاحكام ... ولذلك الا ... فلا ... خبر المبتدأ

اشباه ... في ... وباب ... عند بعض ... ما ... عند الجمهور ... ولذلك ... الا في ...

مستقبلا ... الحكم ... على ... ذلك ... ان يكون ... وكذا ... انه ... ما ... وكذا ... وما دام

وما زال ... الا ... الى ... وما زال ... الا ... والمفاعل

واما ما دام فلان ما المفيدة للمرتبة لها في الرتبة فبان الاستقبال بالنيابة والمالبس ملابسة المنوي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه وان قيل الاطلاق

مطابقة الجملة الصفة والمفارق ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة كما نبه عليه ان لم تحاول خبر المبتدأ او لا يخفى لكن بل يتقدم نكرة محضة ايضا

تعلقات قد قدمه نحو اخير او حكا فذلك بل [illegible] اذ كان الاعراب فيهما اشارة الى ان الاطلاق

كلام المطابق [illegible] باسمه ولا بد من تقييده وتحقيق نحو ان المعلم كالجعل حكمه حكم خبر المبتدأ [illegible] فانه

ليس على الحكم من الكلام ثم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من الكلام الفاعل من المفعول علامات يقول و

ذلك اذا كان الاعراب فيهما او احدهما منتفيا اذ كان هناك قرينة تعين الخبر ارشد الى فيها

عاملا في عامل فكان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى [illegible] والسابق [illegible] اذ كان ونحوهما فيهما وقد سبق فما مرجع كل منهما الى آخر كان

واخواتها وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواته ويجعل مولى في مثل الناس مجزيون فيما الخصيصة لكان في مثل الناس مجزيون

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اذ الاسم [illegible] يحتمل [illegible] ولا بد من تقديره وهو الكلام المحذوف فيقول الخير الكلمن خيرا فان

يحذف [illegible] ومنها الطلب العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتقدير الاول مستقيم والثاني مقبض وكذا

مثلها في مثل هذه الصورة وجعل ضمير مثلها الى هذه الصورة ولا تطمع جعلها الى هذه الجملة كما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيه بارجاع القول الى

النقل المشافهة الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثلها ما بينا مار ايرادا والاول هو اخص منه هنا ما اشارا الى نفس ان فاحفظه الثلثة

الجليل ولا تغفل في مثلها وهو انه يجب بعد ان الاسم ثم [illegible] بعده اسم قبل هذا المنصوص نحو لك اسم كان ان [illegible] الكتاب والثاني واحد

ويمكن ان يرفع كما علم ادخلها فيه الوجه الاد [illegible] في مثلها في تركيب البلاغة وهذا التركيب يفصح لا يعيبه في الحق جيدان دارا

لان المبنيات لا تقدير لاسم كان او خبر المبنيات اذا ان تركيا فاسد [illegible] قبل نحو فان الفرد لا يجب بعده ان الاسم واو بعده كلام

تقدير طرفه مع كما لا يخفى ارتفاعه لو جاز الوجه الاخير [illegible] هذه الارتفاعية وفي [illegible] بعض مواقع يجب فيه ما بعد ان

ثم ما بعدها فانها في ذلك اذا من رجوع ضمير كان انعقد قال المصنف [illegible] الخبر نحو ان امر متعول ايضا قبل بيان [illegible] عشر

امر وحكا

الرفع وجاء بهذا البيت من بحر حل جاء ان لا ما فيه فقط الا ان الا ايلولي المرد لصالح فالمر وربطالع هذا ادبر نفي علاوة الوجوه في تسليمها الكره

اعتمادا على قطانيك في السجل وفرو بها اي ان كان في محله خبر مورده خبر بتقدير ان يحمل جزاء ومع الي المظروف لا الي الظرف

فجزاؤه وذلك الخبر كما تقدم فيما قال الشيخ الرضي انه ليس المراد المتكلم اذا كان في محله خبر ليل ان كان محله خبر الا انه لا يفوت مقصود المتكلم

وما هو بصدده من لو جعل مر دود ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل نفيا الي الظرف فتدبر فكان جواز

جزائه فقط كان لا انه لا بد الفاء من تقدير لعامل في قيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد من الفاء وان شرايطا لم تكن في جزاء حذف واعلم

انه ليس المراد اهم من قوله يجوز فيه نصبها ارفعها او جه شتى احتمالات التركيب فقط بل بلا مواد خذف كان تطبيق بيان الاحتمالات وجها

على البحث وكلام ما نو بيان كما شاهدنا الا ظرف الناطق اي الا ان كنت ند على الكوفيين حيث قالوا الفعل كنت منطلقا المنطلقت

وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس الا احتمالا فانه بجوز بوجه التركيب على احتمالا فيه معناه لانه لا يكاد

بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب مستقيما ايضا ولو كان كما ذكره المصنف بيانا بيانه للمبحوثين كالتركيب في صور دالفاء بجامع الحوادث

مما قاله انه لا ان قولهم بعيد عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا ستقامة التعليل واما اللفظ فلقولهم ان وكان

قوم لهم يا حكيم الصلاح فاما الشرط فلا يصح تعليق لا ان كنت عا بعد الفاء فلا بدله من تقدير فيه والكوفيون يستعملون عن ذلك فقد نظر لان مساعدة

المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليل بل لا بد من اثبات ان التركيب فيها بينهم مستعمل بمعنى ورد بعد نفي انما يوجد اللفظ موضع كان نحو فيه

يدل على ان لفظ ما زايدة وجه التحيل لا نهم بعد وا ما بعد آ المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حينما ليست زايدة لانها تقطع حيث

عن الاضافة ولعل هم قولهم ان الزايد ما لم يتعلق به غرض في كلام وهذا عوض عن كلمة كان وهو مما لم يذ به غرض نعم زيادته

واقتصر البعض على الاول لكن ان المراد من مطابقا لكثير في هذا المقام حيث قال ان الا حذف شرط ان من كان وجوبا بلا نقص وجب تقصوديها

فلذا قيل اما انت منطلقا الطلقت بالفتح مثال للا صل ان كنت انه منطلقا بالكسر لم يثبت سماع هذا القول

التزم وان احتمل ان يكون فيها ان فعلت ان و هو انطلقت ان ... مثال ان فيه يكون من موردنا الا يجاب والاثم فلا بد من ان يعد

حرف جاء بعد الا بما بعدها في تسليم الحرف   المنصوب بعدها المنصوب لفظا او تقديرا والا فمن غير التنوين جامعا وما لعا قوله

نفي صفة الجنس و حكمه لا يخفى انه يلغي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف [illegible] قوله و حكمه و عليه ان يقال لم [illegible] وحكم اي لا تقدير

بل اشار الى [illegible] نفي صفة الجنس الى [illegible] بوجود الصفة [illegible] حكمه وهو ثبوته للجنس ولكن ان نفي صفة الجنس [illegible] ان المنفي في

الاعلام رجل ظريف في [illegible] الى رجل [illegible] قلت لا فرق رجل فتدبر   لكن اكثره منه في كلام المنصوب [illegible] لان

بواسطة حرف الجر والرابع [illegible] الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال المنصوب باسم لا مخصوص بالاسم [illegible] وكما المنصوب اسم

[illegible] ان [illegible] الاقسم [illegible] بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب فيها لا يختص بالاسم   ولا يبعد ان يقال اسم

ما يستحق ان غير المنصوب منها اقل   [illegible] مثل [illegible] الاعلام رجل ابوه لا عرفت [illegible] والذكور [illegible]

[illegible] لانه [illegible] كلامه [illegible] الذكور والسعدية [illegible] بالمحال [illegible] الخارج

ندفع ما قيل لا حاجة في هذا التوصيف [illegible] فكانه تخلف [illegible] القدر كاف   او مشبها به [illegible]

اللغات [illegible] بالمضاف [illegible] توقف [illegible] على [illegible] ان النظر

الاولى [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] الكلام [illegible] المجرور

بما هو [illegible] المبتدا او مصدرا [illegible] الاول   لكن [illegible] المثنى [illegible]

الاعلام رجل [illegible] انه [illegible] المثنى [illegible] وذكره على   كثر [illegible] قوله

الكتب [illegible] السالم [illegible] فذكره في [illegible] لانه

في النساء [illegible] المؤنث [illegible] على الفتح   والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى قبل النون والجمع منصوبا [illegible]

عليه [illegible] المضاف [illegible] الحروف [illegible] لانه [illegible]

لكان منصوبا بالياء فتدبر   لان الاضافة [illegible] الى الاضافة الى المفرد   والتكثير [illegible]

النكرة المنفصل بلا اذا النفي كلها لكذا ... على الارادة نفي الجنس نصب الاسم بناؤه وقد اعتذر ... الكبير ... عليه ... ينقض
توقيف المنصوب بلا لانه منزل في منزلة المنصوب بلا لانه يخرج بقوله بعد دخولها لا موضع منعاه هذا جواب عن نقض على قوله
والكلام موقوف على التوقيف بانتفاء جامع تفصل على فرق حيث هو انفصال بين الحق والباطل فاطلاق الفصل في قول جل
ابو حنيفة بحذف اللام قال حذف اللام من العلم تمام تعام المنسي الاول بالصفة المشبهة ... اسما واجب الالف تنوينه ... اذا
اول او قع في مكانه من السكر فلذا حيل حذف اللام منه بالكلية اي فاكررت في بالالف لا انفصال العلق على اشتمال الاد حل في اللام والامرة
خارجها مع انه لا يجوز ... فعلت اللفظ بعد ان يقال فما كررت فيه لا على سبيل العطف حلم ... الا واحد وكان ... كل منهما نكرة بلا فصل
لانا نقول في المثال المذكور يجوز ... على ... لا الثانية مزيدة ... الى ... عطف الاسم على الاسم الجر فاتها ... الدوحة
كما في اثناه تفصل الاسم ... على ان يكون لا وكل منهما ... الثانية زايدة لانه جاز ... مع زائدة
نظرا الى لفظها عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل خبرهما محذوف ... واحد ... الانها ... حكم ... كلمة
واحد كما في ان زيدا ... وافا بما هذا المثال ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة وما للشيء ... الا من ... ولذا
ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن ... عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على ما ظهر الامر
استغنى عنه بخبر الجملة الثانية ... ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فيلبس ... واو ان
قول ... وجها ... حملا على لفظه ... الاعراب وحملا على محل التركيب فان الاسم ... حملين ... الخبر
هو النصب بعيد هو الرفع ... الابتداء فلان ... زائدة ... الرضي ... النفي ... لجواز الغاء
شرط التكرير ... الالغاء وهي ... الاختلاف بينهما في الالغاء والاعمال وضعف ... ضعيف
رفع الاول بانه يجوز ... الفاصل ... الواو وهي ضعف ... ان يجوز ان لا ... عاطفة او ... ماندا
على ... نصب ... والضعف ... الا ... ضعيف ... لم يقل ضعف ضعيف الاول ... الانظار المعص

ضعف تكرير الادا في الاستعمال ولا يلزم من ضعف لو جاء الضعف امتناع الضعف في الاستعمال فان مدار [illegible] لكثرة الاستعمال

وقلته واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل بما حصل لسبب ان الهمزة لا تؤثر عليها كلا الا انه تفيد مع الحال معنى العرض والتمني فانه لنفي

المعنى في الماء وتشير معنى نفوذ الماء في الاترول عندنا معنى نفي الزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمه يبطل عملها وفيه انه يستدعي ان

[illegible] يستبين [illegible] الفعل الان المقال ولان فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه

لو جعل [illegible] بسائر الفعل وخلاف [illegible] حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل [illegible]

المحل في صورة التمني اذ التمني [illegible] اسمها مفعولا [illegible] الا كلام [illegible] العلام ولانه لما كان [illegible]

الجار [illegible] مال [illegible] البعوض حول [illegible] مال [illegible] على النفي نظرا الى لفظها

لا الزائدة نظرا الى لفظها اما الاستفهام [illegible] لانه [illegible] على ان المقصود

في [illegible] كونها [illegible] التي تجري [illegible] الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد ونحو ذلك وقيل

[illegible] لكان الاختلاف فيها [illegible] فانه لا اختلاف فيها [illegible] الاسم بعدها نحو الا زيد

[illegible] الا ان يتكلف [illegible] الاسم بعدها في باب [illegible] على [illegible] قوله الا رجلا [illegible]

[illegible] يدل على [illegible] التي يحصل [illegible] والتقدير [illegible] ونعت الاسم المبني [illegible] المبني

الاشارة الى [illegible] ونعت الاسم المبني فانه

[illegible] الاسم [illegible] المبني [illegible] نعت المبني [illegible] الى [illegible] على الفتح [illegible]

[illegible] وذلك

ان يجعل [illegible] حالا [illegible] الكل [illegible] كلها [illegible]

الى محله [illegible] ان بعد [illegible] ولم يحمل في حكم المتصل [illegible] الفصل لا حاجة الى حمله

الفصل [illegible]

الفصل بين كمفي شيء انسيار الفصل بالعاطف وكان لم يتفطن الى فصل العاطف لعله او هو على حرف واحد وهو مستلزم العطف ونحو
وذلكم وهي فيفصل تتردد شيء على فصل احد الا وفان ان كان المعطوف لايراد في كلام الغني فتدبر في الفرق
ماذكره المص مطلقا انما الكلام في العطف على الاسم لا وانه اذا كان المعطوف مفردا معنى العطف على المسند ولا يتصور العطف على
الاسم لا اذا كان العطف مكررا لا لا يجوز العطف على اللفظ او المحل وقوله كالحكاية لما علم فيما سبق لا لوجوب التبعية لا وانه لكن
باسمها جمالة في هذا المقام حكمها حكم نوع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز النصب في البدل دون وجوبه
مع اثباتها لا نفي جوازه ايه الاسماء الا في انه لا تقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي
فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الا الاخ والاب وجعلا التنوين من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع
بالواو والنون لان الاصل في مثل هذين الكريمين طول ما اشتمل عليه الشرح في هذا المقام من انجلاء سؤال مقدر وهو انك
قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا امالم ولا علاء من نوع او في درهما ومنكرا منونا الا انه لا محصل له اذ دلالة الكل على
اعرابهما في نقص هذا الحكم فالحق ان حقيقة الهيئة بين التركيبين من غير تقدير السؤال اي مشاركة الاسم لا في انه
لا فرق بين التوجيهين في الحال وانما التوقيع في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام
واخرى بارجاع ضمير له الى المضاف في الاصل بمعنى الاضافة وهو الاختصاص والتنوين يتوقع عليه بخصوص المواد بارجاع ضمير مشاركة
تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميرها الى تركيب مثل الاضافة في الاصل فمعناه مشاركة الى ان التنوين في الاضافة
زايد على اصل المعنى ولا يكون [illegible] فالاحسن ان معنى الاختصاص [illegible] ما يستفاد من كلام المص بل [illegible] ويحتمل ان يكون معنى
اصل معناه اصل الاختصاص ويكون [illegible] الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان معنى الاختصاص تفاوتا
فيكون [illegible] لان معنى الاختصاص [illegible] كلام [illegible] بالفصول [illegible] معنى الاصل
لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص بالقيد والاختصاص المستفاد من التركيب [illegible] كما لا يخفى على

من فيهما الظهر   لم يجز تركيب لا ابا فيهما فبان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس مشبها به

المضاف حينئذ وكان نصبه لا يجوز الا مرة اليوم مع انه مشابه للمضاف على الاولى في اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في

اشتراك الفرق   قال ابن عصفور ولانه لو كان مضافا لزم الرفع   كره في المبني لانه يعارض بانه لو

كان نكرة   لا وجود التنوين وكما يمكن ان يعتذر عن   عدم التنوين بالشكل يمكن ان يعتذر عن عدم التنكير

والرفع بانه   والمنكر فلم يرفع ولم يكرر   وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه

بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اللباب لما حكم لم يستبق

الخليل في ما بين علماء النحو مثل له ولم يخالف فيما بينهم مثل له   او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف الا ان يخفى

بعد صحة العبارة   ولا يحذف فاللام مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعينه هو العامل فيه يمكن ان يراد بقوله

مثل لا عليك ان ليس في كلامهم   وهي اي خبرية خبر ما جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة في الاضمار على الخبرية ذلك

ان يحمله راجعا الى عاملية ما ولا فيتنوع عن النكتة ولكن لما جعل النكتة في الاضمار انه يستلزم حمل الخبرية على العمل او لا

المجاز وحمل الاسمية عليها لان الاسمية والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة للاضمار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان

بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في نحو قوله ما هذا بشرا مع تقدمه وما اخره بحيث ضم او لا   وهي زائدة عند البصريين باقية

مؤكدة انطلاق زيادتها عند البصريين لتاكيد النفي   او انتقض منفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر

الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا او اول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل تعذيبا مصدرا او جعل منجنونا

فانما معناه الا دوران منجنون   او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو الا زيد خارجا بخلاف

ما في الدار زيد فانه يجوز في الظرف ما لا يجوز في غيره   فلان ما عامل ضعيف ولذا ابطل عمله ان الزائدة فيضعف بتعريض العامل

اي الحكم المعطوف الى قولك ما زيد قائما لان خبرها لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة بالنفي لتاكيد النفي ولا

بالا ليس

بعد الموجب لكونه باعتبار المار وقد يقال بقوله وان عطف على موجب لان المعطوف بعد الموجب ايضا موجب ولا الحال يكاد

اي ان شيخ القاهر فجعل ما زيد قايما قائما عدو في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الجر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا او

في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بكلمة عمل ما والا قيل الموجب من بطلانه بعده قوله اي لم يشم اصل النحو او

جعل الاشتمال بمعنى آخر سمي بالسماعة فاحتاج لاخراج الحروف الاداة الى تعميم كلمة ما ذكر وجعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به

مذكور لافادة شي فيه بل يحتاج اليه ولا احتياج بسبب جعل اخراج الحروف الاداة والمذكور فيه بل بكل مجموع من الحروف اللاحق و

الجر كاشتمال الاسم يعني الجر المراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري سمحه قوله سواء كان بالكسرة

او ما يقوم مقامها الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء لا يخفى على اهل الفن وهو يحتاج الى تقدير الحيثية

لكل حين اي جعل حرف الجر سببا للجر المذكور وعلى هذا قوله من المضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيه فيه من وضع

الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت بكلمة المشتمل على

علامة اعم منه وهو ما هو شبيه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفت اي احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفته بل

يراد بما ناسبه لكن اعم مما ناسبه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على اعم منه وهو ما شبيه به المشتمل على ذات العلامة

لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض بمعرفة المجرور قبل علامة

الجر مجرور وعليه ان يدفع بان المراد بالمنسوب بعلامة المضاف اليه ما كان عاملا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعتبار مشتمل

على علم المضاف اليه الموصوف يتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفته كما لا يخفى على اولي وذلك الحد سيبويه

وكانه اختاره ليصح قولهم الجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف ما تقدير ان التقدير المخصوص هو تقدير

الحرف مرادا او لا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة ونحو فرسخة بادها والاولى والا زيدة

شرطها اه اي نسميها يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب محرك

والاولى ان يجعل قوله رسل نفيس من الاسلاح بنو ابنائه او ما للقوم نعامه الى الاكثر فلا ينتقض بالجيش الوجه للان الخفه
في الاضافة فيحذف تعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وجراح بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة
كونه بحيث حذف تنوينه لا يحذفه لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه
تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام التعريف والتخصيص والعطف كلمة اذ هما
الحلو او اليه ودرء بهذا التعريف انما قال لا مساد لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة
حرف الجر فلذا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما سا ما تفيد معنى في المضاف المعنونة الى فعاد
الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ونبه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان
تقدير المعنوية الى المضاف اليه وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا للمضاف والثانية
الى اللفظ علامتهما ان يكون تقدير علامتها ليصح الحمل والمثال هو العام في شكله تقديره ولكن تقدير العلامة اجل
كما لا يخفى كانت العلم اه والمنسوب في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره ان يكون المضاف الخ
اه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه
لامتناع اضافة الاخص مطلقا والحاصل ان حاصل الشيئين في هذا المقام واما مساو وكلية ان اريد
التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الاخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حمل على ما يلائمها يلزم
تكلفات كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه تقييد عبارة المصنف بما عدا جنس المضاف لا يكفي
اصله للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة الا انه لا يخفى تلك رجال
غير المضاف اليه اصلا للمضاف بانه رجل مطلق لانه لا يصح حمل خاتمه لا فيه ولا ينافيه انه لا يصح ما نحن فيه رجل

91

بحجب رجال الان فالمراد برجال الخيل والتنوين للوحدة الخيبية اي بانه رجال الخيل قوله فيقول لكم يوم الاحد بعضهم

وسنخرج الان كان الان يحسب المعين بهذا الاضافات بجانبه واظهار فيها حال التكلف الا ان الموتة حملوها

لانتيه لا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل ما لا يظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى ان كل رجل حمل المفرد على كل اشتهد

لانه متساوي للمتعدد على سبيل البدل اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قوله ثم المنفرد بواسطة المعرفة

ظاهر لتوقف احدهما في الاضافة مع موقفه احد طرفيها الا انه حصل المستفيد بالمضاف والمضاف اليه قوله وتستظهر الى

من التعريف اي قريب واقع في اليوم الطائي في اليوم فيما هو حاصل قريب اليوم اعني قريب اليوم متعلق بما يقرب

وليس صفة لقريب بتقدير واقع في اليوم فلذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة

الى معين فيديع فيه في ذلك الشيخ الرضي فذكر ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما المعهود بعمومه قسم

منه وقد ولقد امر على اللئيم يسبني من اصل الامر كان المراد من اللئيم مفهومه المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه علم

في الفرد من استعمال اللفظ فيه يستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة كالاشتراط

الفائدة فيه مجهولا غير معين لانه يحتمل ان يكون فيما الفه الشيخ الرضي مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلماء بسبب تفاوت

الاصطلاح حين الكلام انه احق بالاختيار في خصوص كلام النحاة ولك ان تقول بهذا الكلام في نحو غير ومثل كنحو وغير ذلك

يخفى عليك انه يستوي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة التعريف

فيهما مع الاستعمال فرق بينهما في التعريف وضعا دون الاولين بان يجعل واحد من الى اسم لا يحمل بدوله

واحد من يسمي به بهذا الاسم مفهوم يصدق على حمله يدل العلم واحد منها واقعا به بهذا الاسم

وقد يجعل بعض الاعلام بمعنى خاص الاشتهار مسماه بمعنى فيستعمل العلم في هذا المفهوم منكرة كان يراد بالكلام

المراد بهذا ان لا يخفى بما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهاره العلم اللطيفي

الوصف ولا يذهب عليك ان استبعاد قولهم ان العلم يعتبر تنكيره بالطريق المذكور ينافي ما استفاد من تعريف النكرة

بما وضع لشيء غير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير

العلم تجريده عن التعريف مقصودا به حكم النكرة وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يعقل او المراد بالتجريد

تجريده لا الظاهر ان المراد بالتجريد ارادة بلا تعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طالبا

للاضافة هو التخصيص في المعرفة وهو خلاف مصطلح النحاة لان التخصص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو لم

التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل قبيح

فقبح استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة وبين جعلها علما في النجم والثريا ورد عليه ان

المحمول علما هو المركب في المعرفة جزءه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد او تحقق المراد بالنجم حاصل

بمجرد جعله علما فتحصل المجموع علما ليحصل نفس تحصيل الحاصل فلا فرق تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرف نعم يحكم

الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة لحصول التعريف لازما يا فيا فليس فيه يقبح جعلها علما ولا يحصل للحاصل

واما ما اجاب به الشارح فتبنى على انه ان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل او لا فائدة في ازالة التعريف

اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر اما استعمالا فلا يثبت من الفصحاء

من ترك اللام الى انه لا حضر لا وضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة كتب في الحاشية

اما من سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث

الاثافي والديار البلاقع اي رد جواب السلام ويكشف العمى عن المتحير الذي هو في عمى حال

سلمى والاثافي جمع اثفية هي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع

بلقع اي الخالي ووجه الاثافي عن الثلاث فكيف يقع بعرفه والجمهور واجب التمسك الا ان يقال الثلث في

الاصل

٩٢

الامن صنو للاماني وكان اصل التركيب الاماني اثلث فيلزم التركيب من قبيل خمسة عشر وكان حرى ان يستعمل اثلث للاماني

اراد انه ليس من اضافة الى المعمول توهم لو نفى الغير نحو مصلح اه قلت البلد مفعول فيه للمصلح وكذا

العصر مفعول فيه للكريم قلت فاعل اسم الفاعل يدون الاضافة فيكون المراد مصلح البلد وكريم العصر فيما لم يتقيد او القاصر

وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فلكلى المثال الماضي

او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلعطفه

قصد تقدير حرف الجر وهو في معنى الاضافة المعنوية فيل اسم الفاعل والمفعول لعلاقة في المرفوع والمنصوب

من غير اشتراط زمان العمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وبه اخلاف ما سيأتي في المتن وقيل جاز اسم الفاعل

المفعول انما يحلى المرفوع ان لا يحتمل في قال زيد ضامر بطنه ومودت جدا امه ولا الى عمره كما في زيد ضارب داره عمرو

الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تحقيقا ولا يجوز ولا تفيد الا

لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا وتخصيصا في اللفظ لا في المعنى

اشار الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وقيد بجهان احدهما ان المعنى للا وصف بالخفة والمعمل يا ينهما انه يحمل

لظاهره نصا فالى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

مما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه اسمه ان قريب منه وان كان بعيدا فلعل ان قرب ان يقال تو قال

لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف المعروف على ما اشتهر الا اضافة المعنوية التعريف والتخصيص

فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم كما ان اهل التعليم غلاما له لا

عليك ان هذا الوجه لا يجوز التعليم علامه وان لا في المضاف اليه الا تقيد بل

وما تترك التعريف في المضاف المعهود فيه اه والغير واضعا التعليم

الذي قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الزيد في الظاهر نعت المرفوع بخلاف
الناصب اسم المنصوب فانه جوازه في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولا يلزم الاضافة في الصفة بل مرفوعها لئلا يلزم تغايرهما لان المرفوع ومنع سببيتها ان
يا لم يكن لما اضطر له الصفة محل رفع والمراد ان اشارة اليه ثم قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما هو كمساو للاحق على
ان اثبات سابق الاحق ولا نسبة المجموع منهما بما ذكره اولا ثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة
التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان يتعدد احد في الاضافي لوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت
الايجاب تتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة فلا يرد انه لا مدخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد
عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار ومرجعنا انها تفيد تخفيفا الاولى ان تقدم حجته انها لا تفيد تعريفا وتخصيصا
تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع او لو افادت التعريف تساويا في الا[متناع]
ولو لم تفد التخفيف تساويا في الجواز وعلى هذا كان الاولى تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكورة
صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص فتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا
وبعبارة ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعل المص واما ما وقع
في بعض النسخ تشير الخمسة بمايل وافعل في القاموس وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني
ضعف الفصاحة لم يكن موضوعا بل يستعمل به وجه لا يتوجه معارضة لما عرفت من انتصاب الضارب زيد مصرحا بحث
ينبغي ان يرد به تحالف قول الاخفش فلا يعتبر ان يرد لقول الاخفش وجه لا ينسب للمعارضة اللهم الا ان
نقله يشار الى ضعفه لوانه وضوح كمال بعده عن العبارة وبقوله احتمال وضعف يحتمل ان يكون اشارة
الى مركونه حجة على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظاير ما عرفته بما ان يتبع يستو

فيه الجمع قيل اي يجوز خشرتك بينهما كالفلك فانه تحتمله النصب حملا على المحل وفيه ضعف لان مدار الاستدلال على
نقل الموثوق به المجرور لولاه يحتمل ان له الهي ان النصب على المفعول فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل او
قبيل اثلاثة الا ثوابه حكم بوجه او نصف البيت وعبد هاربين يعتمها في اضافة العبد لي الماية مزيد
مع الممدوح بانه سبب بعبيد الشبعه ما ته من الابل المختصات النتاج وهذا غير المائة او المائة غير المالوصد بجلد فشل هذا
العبد وامالانه فاسبه عطف على قوله امالانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء لانتفاء التخفيف لزوال التنوين
بلام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضمه انتفاء ما يجد في المضاف به للاضافة كما في الحسن الوجه قوله
حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار برد على المحل والوجه المختار في الاضافة لانه لو قيل بالرفع
كان قبيحا او نصب ان كان مع النصب حسن ايضا كما انه مع الجر حسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في
النصب لغير اجمل وفيه نظر لانه قد سبق حرى الفاضل ان اضافة الصفة الى الفاعل بعد تشبيهه بمفعول لا بد من
اضافة الصفة الى الموصوف فالاولى ان المختار في الحسن الوجه وجها الا انه حمل هنا على ما هو مبتاك فهذا و هو سمعن
اطلق العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن في حسيويه وتبا عنه هكذا في بعض
الشروح والمشهور انه لم تقل الا بالمعطية وفي الرضي ان الكامل بالاضافة لما في والميرد في احد قوله اخر
مختر قيمه قال اي في قوله حال جملة بتقدير المضاف لان الجار موقوف فيكون طرفه الاقوال وهو بين
الاقوال لا يبقى التعليق والاظهر ان في مقدار غير حال فانه لا يحتاج جواره الى حمل اسناد الى فاعله
قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس المبرد على انتصاب من وجه او وهي منه كونه مفعا
اي كالحوليه على ما يكاحه فاعل المفعول له آه فانه فعل حرف فوده حملا على اختيار فاحواتنا ولا الى هنا فحق ما فيهما ان
منتقى من النسيان ويحمل ههنا ان يكون مفعولا له فقال انما جاز عنده قال كذا حملا من عم اعتبار خلاف بينهما

تتعلق بقوله لم   فالظهر بالتأمل الصادق   ولم يحلوا الضارب بزيده قبل انه لم يحل الضارب

زيد على ضارب زيد   لئن بين الضاربك وضاربك كما   الاشتباه عدم التأمل المورث

للاشتباه والاكتفاء بتنبيهه على الفضلاء المتمارين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف و

والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد

فتقدح ههنا انه يحكم بحمل الضاربك على المختار في الحكم لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة يعني انه لما

حصل في الضاربك التخفيف لا حاجة الى الحمل الا ان القلم يحصل التخفيف بحذف شيء بل بتبديل المنفصل بالمتصل

فالحق التخفيف بالحذف لان الكلام في حقيقة التركيب الوصفي والاضافي يعني ان لا يقوم احدهما مقام الاخر فيجب

لكل منهما تركيب الاضافة وتركيب الوصف مع عمومها ايضا [illegible] الاضافة في الاضافة اللفظية مقام

تركيب العامل مع المعمول   وثانيهما ان يكون الوصف محذوفا والجامع قائما مقامه فيكون بمنزلة الصفات العارية في

ان المراد منه الوقت الجامع لجميع الذات المعتبر في الجامع من كمال الاهتمام الى نوع بعينه فيجعل من قبيل اضافة احد

المتناسبين ومما يعجب منه الوصف [illegible] السر وان كان المسمى بالكل في هذا المقام من جامع بين العادة

الادب حاصله ان اضافة المسجد الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص [illegible] الا ان [illegible] الاضافة

كاضافة [illegible] وصلوة الاولى وعله الكبرى وجانب الغربي   صلوة الساعة الاولى وهي اول ما

بعد زوال الشمس اول ساعة [illegible] العقوبة   وعلة الحسنة الحمقاء في الصحاح الحمقاء الحلف

ونحوها والحبة بالكسر [illegible] ما ليس [illegible] الاقدام لانها ست في مجاري السيول وموطئ الاقدام

وسل [illegible] كتب في الاشتباه [illegible]   حتى جاء كاسم [illegible] تستعمل

بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر وجه صير ورته اسما وقصدته ذات الحديد

مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفاً والحيث في العلاج والقاموس الحسيس المحرم الانسان فهو اخص من الاعيان فليكن ذكر

الاسد اضافة اللت سعة لو لانه ليس ذكر المضاف الزيادة بخلاف ما لو اراد اضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها

او حذف المضاف لو احقف بخلاف اضافة العام الى الخاص حيث قوله بخلاف شنقا فالقول لعدم الفايدة ويحتمل الا تعلق

بالاضافة اي الاسم المماثل كلفت ودرسه بخلاف كل الدراهم وعلى ان فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين لشبر.

مماثل ان يلي يختص بالاضافة فان المضاف فيما يختص بالاختصاص الموقعي لوجوه والية اشار بقوله سواء اي

واما اذا كان للتخيص معنا حفظ الرجل الحفاظ جمع الاشياء والحفاظ انما جاز حيث ان ليس ثابتا ملكا لو موجود في الخارج كما هو

اللفظ فان اريد في التقوية بالعين ان يحرمه فقال ان عين الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بالاشتبه فقد بعده التفصيل ما يرد على

به الحفاظ ان اللام الجنس اذ الاريد الاشارة الى الطبيعة فانها الا الصدق على نفسها وان ارادة الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق

عليها وعلى الطبيعة من حيث هي ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز لكن سعيد كرز

اسم المسمى احد اسوار ولا يخفى هذا الحكم بل كان نبوه على قوله وسرعيا تفاق مع التعريف ولكانه عقل الخ فرده

ما حمله الى معنيا فاجاب عنه بانه متأول يحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز

قلت جاءني مدلول هذا اللفظ بتاويل منه اذا اردنا بالسعيد مطلق المدلول وهو تحمل الطريق في تنكير العلم ان

يراد به المسمى لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز بمسمى هو الكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلول ودون باللفظ فتأويل السعيد

بمسمى يكون من اضافة العام الى الخاص ... اللفظ فاعرفه ... لو اكرز سعيد كرز فضممه بالاضافة الا في والمعنى اوضح

لو جعل اللفظ اوضح اخفى بحاله ... انه يحب ان يكون اوضح او المساوي يكفي ان يجعل المدلول يا جامع افراد سواء كان

اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل الكيف ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو عليه ولا

مانع في حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يطلبه اذا لم يكن كالكل الكرز شعر كتب القاموس الكرز البلسم والحاذق

وابن علقمة وابن دريد وابن جابر هو وقوعه منسوب محاتيون هذا والاظهر ان الكسر هاهنا لغة اهل الحجاز اي اهل الحجاز الا من

يبني الاسم وهو فيما عرف الشاء اخر حرف الموقوفين وندائهم بعد يا المتكلم نحو فهم نوليهم لعيهم فيه عرق و

اختلف في ان ايهما الاصل في تقديم مفتوحه اشعار باختيار ان الاصل وتحكم لكن تحوله وحذف للساكنين ظاهر او ابن

السكون هو الاصل فتامل او حكما لانهما لا يستقلان بها في حكم الاعداد بها ساكنة يا المتكلم الان ضا كلها او كله الكثرة

فلا نعد الزم التي هي احبها مثل مسلمين اذا اضف الى يا المتكلم لو كان الوصل تعليل المسلمين كما ان

تعالى لانه اذا اضف لو كما تعد هلا بطلت ذا اضافها فينبغي ان تقول مسلمي بالعطف والاجمل في الااذا وكذا قوله

مثل مسلمين اذا اضف الى يا المتكلم فلتدغم واو ياء وكسرة قبلها لانها لما انقلبت ياء وساكنة توجب تقاء النعم

قبلها لو ما قال الشيخ في ذلك الاعلام قبلها لم يلزم الا التساكن اما فيها يلزم فينبغي الفتحة كما في رحى الوعلى افعال الصفة الى الفتحة

ليلا ينتقل فعيل لثقيل ورحى اثبات واو يا المتكلم في الصورة الثلث للساكنين قال الشيخ الرضي في ارادة مجاز ورحى الساكن

انتفاء عند التي بين ضعف وافتح الفتحة لخفيها انطاق اجتماع الفتحة لانها اكثر التي كانت بالياء واما الاسماء السنة التي

من التي قبلها بدا انه لا الاسناد من قوله قبلها كان او هو انها انقلبت ياء ان ادغمت وان كان واوقلبت ما ادغم وكان

في اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى يا المتكلم في الاضافة لما اتيا به تحت ان يكون

على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناها من حكمها او بمنزلة الاستثناء في اضافة الى الاسم الصحيح لانها مجازا

لا سنا انسا انسا اسماء صحيح هو ان بعضها كالاسماء الصحيحة في في دلى واو وعلى ما جا بها المرد ويجي انه تبع ان

بعوض بحرد افي واي وفي والتعويض بالياء في غاية الفاعدة ما حي واي قدم الاخ لانه البعد من خلاف المرد والمرح

في هذا الحكم كيف لم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد على ما ورد من اي كما صرح به الشارح وانهم من قال

قدم الاخ كفد مه في قوله تعالى لوم لعز المرء من اخيه وامه وابيه وانما قدم فيه الابعد وابراهه الحجب من كل الحجب قوله

يرد اللام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياسه المبرد ان يقول في حال النصب ايا اي وادلى ما لك ذو

المحار بدار فيل خطاب للمونث كتب في الحاشية اوله قدر احلك في والمحار واجاب المص بان في ذلك خلاف

القياس الي علي انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر ويقول اي ام سلمه جعله صفه جانبين مع ان

الاسناد دي اشاله وعبارة المفصلين صفة الخطاب في معا لمانيه ان الصواب وبوليس دار اقرار اي بعد ماقبل

ان حمي فيه حذف مضاف اي جمع وجمع وبو فال المص ويقال الكان او فيح ولم يحركات نثلث لكنه مبالغة الحركات قوله

وضمير الصح منهما عائدا الي غير المذكور ليسهل المرجع في مقام ترجيح الصحيح واذا اقطعت قيل لاح هذا البحث عن المضاف

ذكرهما وفيقال ترتيب اللغات في الفصاحة وافرادا وعصا وبدوجيا ردوهوا وهي وفي واحد عند

الفوارد ونعاد وعند غيره كفرس وكانه حصل الحصر بالذكر كان ما ذكره معضا الاختصاص باي المتكلم بالذكر فيتم الكلام

انفولان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اتى فلما افاد الا فضل كان المناسب او الاحق الشمول كما

بل كيف في الكامل مابين الكلمتين انتهى وهو اسم يحتمل الاجل بخلاف التابع فانه اسم منفصل ولم يجمع التوابع جمع مادحه

ان افعاعلم الوصفية انما يجمع على فواعل ونحو ناسب الاسم التابع لانها كلمة باية لانها لو كانت ما لو تقال كل

تابع طعراب سابقها ويحمل مثل الاقسام الالوه دون التابع والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات

والمجرورات التي هي اقسام الاسم حقيقة او حكما فلا ينشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات علي ماله

اعراب فلا ينتقض حدها بنحو ان ان موضرب ضرب يعني زيد ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب ظاهره والا احتاج

الي تخصيص المعرب يجعل ان اقرب الي التوابع والدليل عليه قول المعم فما بعده غير تحويل التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وارد

ان حمل التاكيد اعم والتابع اسوت جعل التابع اعم مكل ثان اي متاخر ازاد فرع ما يرد على التعريف من ان الثاني

قصد عداوله فوطرنيان حمل الثاني يمنع المتاخر او اعبارة ثانيا في المرتبة بالذات مافه الي منسوخه لا في الذكر

والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان بالنسبة الى الذكر والاول كلاهما مطابق النوع الاول واقوى حالا من الثاني
وبعد تعريفه بان المراد الثانية توسطه في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال الاشكال متقبل عليك ورحمه الله السلام
ان يراد السبق والتأخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف يقول كل ثان باعراب سابقه ان المراد
الثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب الاول وهي تفصيل المراد الثاني وفي اعراب سابقه والافراد للطرفين ومساواة
الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان من الاول اي يحصل اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يتكثر
ان يجري على كلمتين ماشى كلا جهة حقيقة واحدة متحصلة مثل جاءني زيد العالم انه لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة
اما وجهه والذراية والى الترجيح والتاكيد فان القصد ليس الى التفصيل الى الاخير نائبه بل الى المتبوع وذلك التابع
للتابع اولا التاكيد وكذا التابع في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا
وجزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة متحصلة بالحالية القائمة بالجميع وليس التابع لانه ليس ثانية في
المرتبة بل كل جزء ولسنا الاعراب سابقه لا نجد لان اعراب واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين قبلنا
بكلام لا يخفى وزره فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو في نفس اعراب سابقه
ولا يجعله مقابلا لاشتمال التوابع الى المؤخرات كانت بهذه الامور او متقدمات لان المراد انا نوه في
المرتبة على ما عرف اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التابع في الاعراب لما لم يكن
شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا لنفي الجنس [illegible] فانها في محلها ولم يرض حالتها الى اسمائها
لعطفه كل هيئة ليست في موضعها لان التعريف [illegible] للجنس وما يخبر [illegible] لا للافراد والضلال يعدو على ثان
انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان فالمحدد بالحقيقة التابع لا افراده
ولم يقل ان لفظه التوابع ليس موصولة لانه ليس [illegible] على [illegible] المرفوعات ونظائره تقدير هذا باب التوابع

الموصوف

والموصوف هو المحذوف اي هو كل بيان فحينئذ يكون عطف البيان ذكر التوابع الغاية في محله فتفطن وقد يكون شك لنا حمل عليه كل يعني لفظ كل بيان زايد استبرادته الى الحكم التوابع فانى ورابط الجمل الجملة وقد فيها انه المتكلف

عنه كما لا يخفى على من له خط او في باب ما سبق في انواع التراكيب بل مما لغته النحو وجه الاعادة لفي اي الى حال الا

النعت قدمه لكونه اشد مشابهة وارتكاب الاستعمال او واو فائدة يدل على في متبوعه بل يعني في ما يتعلق بمتبوعه او

سار فيما بعد اي وفيه ان الوصف بحال المتعلق بمعناه الوصف بحاله اعتبار به يحصل له لست المتعلق لا انه وصف بحاله فانه

بالمتعلق خفي بيان في دلالته على معنى في المتبوع وهو العبد العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو

وهو يدل على حاله فانه المتعلق لا على حاله اعتبار به قائمه بالمتبوع والتحقيق ان تقال حق ان يدل باعتبار الصلوة

على حال قائم المتعلق وبهذا الاعتبار تقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى

في المتبوع وهو كونه بحيث مملوكه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه والايد عليه

ان الجي زيد وعلم زيد علم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالته على حصول معنى في

زيد ليست كمعنى بل لانه فيه الى غيره وكذا دلالته كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لا

الكل لا فيه فلا فائدة لقوله مطلقا ولا نبهم ما ذكره في بيان فائدته اي ولا فائدة الدلالة ولا اشار الى

العبارة لانه يحب في تابيث مطلقا الا ان تقال لم تعد تابيث المصدر او تابيث بالاحالة في الدلالة

معناه حراتيا وفان وما الى التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد او الكل

في اجمعين القوم كلهم باطلان تركيب تاكيد مع المتبوع بعينه نفي الشمول فلا دلالة على حصول نحو ان لا اي في

متبوعه وفائدته ارادا الفرق بين النعت والحال فكلاهما يدل على معنى في صاحبه لكن الغرض من الصفة الا

علام بحصول الحال بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك بعده وطريقة نحو الا ما به كانوسمو انما يكون وطبق

ولما كان الوصف يتبادر المراد منها الى البحث ان يقصد المتكلم بالتركيب تنبيه على اصل المعنى هذا والفرق بين المتخصص والمنوع

مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا في التخصيص

التوضيح يستفاد من بعده بالجار ذلها ما لعلها كالمستفاد من حرف التعليل وما كان غالب ما يستفاد الصفة هذا هو حاصل

كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك تكلفوا في نحو

مررت برجل اسد ودم خاتم زيد اسد او حال والعرض عن الفرق وهو مندفع بان مدار الفرق على الاستعمال

الاستعمال في احد هاد دون الاخر فلم يكن هذا مرضيا بعطف المختص على جملة حلي للايجاب والعالم يمكن

وقع هو حقه يتطره الا الظاهر ان ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ رده الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق

ولا موجب للتاويل بان شيئا لا تعليله ولا نقلا ولست بالرد على الاشتراط التي ذكرها في ما قيل انه لا يحقق ان

الاكثر ما ذكره الا يصلح بلدا الا لكونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق ولا فضل الا فرق بين ان يكون

مساويا وغيره الا وضع الاخر ولا فصل بين المشتق وغيره في صحة وقوعه عدم الفرق لعدم يصلح الوقوع لانه

لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق لما يرى على غيره اذا كان وصفا اي وقع غير المشتق نعتا في التركيب

فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازا او وصفا وعرض المعنى من قبيل خاتم فضة والوصف ما

المعنى في الفعل عرض من فرض النعت في التركيب والنسبة على ان الوصف باعتبار الوجود الفعلي قال الشارح بوصف

على المعنى لا السعد بالدلالة في بحثه انه لا حاجة الى تقدير الذي لا يساعده قاعدة النقد هذا اسهل ان يجعل

النقض ان ما ثلا لما في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تنبيه الوضع بوصف المعنى لانه

يجب ان يكون للمتبوع فان اعتبر بالوصف بوصف المعنى في نسبة الا وزن حال او موصوف الى غير ذلك مثل

مررت برجل اي كامل في الرجولية او نعتا على ما ذكره اذا اضيف الى لفظ

اجل نعم

٩٧

عجيبة يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها اللفظ موصوفه فالمراد قيل هذا التركيب فعلك وقوله ورد فضل اي رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع مما يرد عليه انه لا يحتمل التركيب عكس ان يجعل موصوفه فيه ينظهر ان
عدم الصحة من جانب رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت برجل اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان
يقع نعتا في المواضع الاخر الى لا يدل على هذا المعنى دلالة مقصودة ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها
من ذي اللام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فاشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله فحكم
النكرة لكونها لافادة محمولية كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب
حتى يتعين الموصوف عند المخاطب بما يوصف من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف لا ان يكون في كونها في
حكم النكرة لافادة المجهولية واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا الموصوفة اشارة
الى الموصوفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يخرج عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجمل
اصلا فعبارة المصنف اولى لان الاشارة بانه لا يقع خواصه الا بتأويل بعيد مثل التأويل بانفسه لان انها وبالـ
عنها وبين الجملة الخبرية او الحمل الى الاحمل من الاعراب في تأويل بعيد من كونه معناها كما هو شهور ومحصل ما ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى ان لا يوصف بالجمل الانشائية بعد رتبة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل لا لعدم
وقوعها والاولى ان يقال ان الانشائية لا يقع صفة فكل ما هو صورة الصفة فهو عند التحقيق مقول القول
اي مقول في حقه اضربه فان قلت تأويل الجمل الخبرية بان يقال برجل اضربه في
تأويل رجل مطلوب ضربه بعض من الخلف فهو احق بالاعتبار مما ال درجة الانشائية قلت كانهم لم يلتفتوا
اليه لاختصاص الوصف الانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا في امر بضربه وكالوصف على التأويل
الذي ذكره لجواز استعماله في مقام الامر بضربه وصرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبة المحكية اي المحكي له

لو امر بعد به ظاهر انه تاويل للمقول المحذوف فانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قبيل ذلك ولا حاجة الى

لانه لا حصر بالحمل الحكمية فيصدق القول على حقيقته صحيح بلا شبهة لا ان يقال لم يرد ان الحمد وقع على حقيقته بل اراد السببية

على انه لا يوصف بذلك الجملة الحكمية الا في مقام اظهار الاستحقاق لا ان يوجد من يفعل لاجله فتامل

واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اصلها في بادي الراي فالرجوع الضمير الى ان اظهار المخاطب احسنه عن فاعله الكوني

منفرد عن ذلك الى الجملة والتعبير بالقوم مقام ضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فلتشتمل

منطبقة الجملة على ما لا يظهر الا مريد وصفه ولذا بالعوامل رابط الحال اتفاقا فوق المبالغة في رابطة الجرد ما حققنا

اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بالضمير كما في خبر المبتدأ   والوصف بحال الموصوف

سواء كان مفردا او جملة وكذا على انه هذا الى آخر البحث يعني بيان كونه جملة في قوله سوء السكك نحتاج الى تأويله

والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو بحر او بدا الحكم قبل الوصف بحال الموصوف ان ليس الجمل الاوحدية وكذا

المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب ولا لا الى التركيب وان كان حالا له بحسب المعنى ولو اوذاته

فانه من قبيل الوصف بحال متعلق مع ان الحسن قائم بزيد فالوصف حال وللان بحال قائمة به في الصورة باعتبارية الحصول

لمتعلق الخ لما استشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وقيل حال

المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكره وليس صريح ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه

الجمل هو ما دل به اي كان يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف الا الحوز بر

كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف

بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال من قوله والوصف بحال المتعلق انه وصف بلفظ دال على معنى

قائم بالمتعلق ويجري عليه اعرابا لتابع ويجعل لعباد ذلك في صدق التعريف عليه بانه يدل بحاله وصفا على معنى

ابتدار ما حاصل

٩٦

اعتبارها حاصل باتصافها على الذي قبله متبوعه وانسكه جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش

وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي

فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل عرفا فانه مفرد مذكر للغير اذا افعل التفضيل

المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح

وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام كشف سهولين فرع من سهو الاقلام فان قلت اذا الظرف

في النظر وحدث لا دال جوهر الوصف الى فيه نحت لان الالف الالى علمتي التثنية في الفعل نحو افعلا والفعل مفرد

كما كان والالف لي علمي الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن والالف بينهما باعتبار تثنية علمها دون

موصوفها فيهم بل فيها كيف والا لوجب الفاعل مسئلة المسند بلا تثنية الفاعل سنة المسند

بلا تثنية موقع نحو جاءني هذان الرجال نعم نحو على نحو الوصف بحال الموصوف مطلقا

ما في للموصوف في النحو ابواته ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان تقريان في رجلان تقربان الا بتثنية رجلين بل

التي بيه ضمير فانه على محل صفة التثنية الا ان يقال المراد المبالغة حقيقة وصورة او يقال الجملة التي وقعت

صفة ما والا بعود مطابق خ قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف نحو جاءني قام

رجل قاعد غلمانه والمتبع قاعدة غلمانه وضعف قام رجل قاعدة غلمانه ولو لم يكن كالفعل لانه فافهم

الحاق علامة للحاق كما يلحق بقع اللام ويجوز حرف حرف ولا ضعف نفود علامة لانه لا يخرج بهذا الحكم لكونه

نفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع فتمام الاسناد الى الظاهر ولو لم يكن كالفعل لانه مرد رجل قعود

غلمانه لوجب جاءني الموصوف اجتمع فيه عاملان في انه الا ان يخرج الاولى ترك في الظاهر الفعل الا للاسناد بلا كلفه

وليلا سجان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير لا يليق خلاف الظاهر في يكون الظاهر اتباع فاعلين او يجعل الفعل

ضمير مقدما على المسند او لان الاول او يجعل الحمل وجه ماذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند اليه
كثيرا ما يطلق الفعل مع ضمير المتصل فلا حاجة بهما الى التوضيح فبان اعرف المعارف الذي هو ضمير
المتكلم الواحد ثم الجمع ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ايضا في مرتبته فلو سلم عدم حاجة الى التوضيح
بنسبة الى الوضوح فلا نم عدم الحاجة المتكلم مع الغير والمخاطب بسبب مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال
لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقي الضماير وحمل عليها ضمير الغائب ايضا وفيه تمسكا
بقوله تعالى الا هو الموصوف الحكم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو ضمير سماعي والله اعلم
جعل الضمير علما فتامل لانه لا يجب التطابق مع الوصف اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق وفيه
الوصفية ويمكن ان يجاب بانه نادر انه لا مثال فيه معنى الوصفية يحمل عليه ما قبل الاولى في المفصل ان
الموصوف يجب ان اعرف او مساويا اذا الضمير الموصوف فلا يصح وصف غيره فعنه ان انت ربما لم ترك هذا
الاولى بل عوضه من يقال ها في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وقع الضمير التمام للتعلي لا لانه على
ما يتجمع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يتحقق ثم المعرف باللام والموصول
في المضاف الى المعرفة ولم يوضح لانه لا يحتاج بعد المنادي والقياس ان يكون في مرتبة ضمير الخطاب
ذو اللام لا شك ان ذو اللام الا فرا والموصول اما ان يراد بمثله مثلا في الوجه التوضيح فيحمل
المضاف الى مثله فلا حاجة الى توضيحه او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف عما
مذهب حيث قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد الحاصل في كونه الاثم وح يحتمل ان يراد الاخص الاول
ح لم يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيمكن بان المراد بمثله مثله ولو صورة بلا واسطة نحو جاءني
الرجل الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه ووصف المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه انه الموصوف

بالمضاف

بالمضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه
ثم قال انقص منه تمسك بجواز توصيف المضاف الى المضمر دونه و على هذا الشكل وجب الا يوصف المعرف باللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف المضاف الى الاعرف منه الا ان المضاف الى اللام فى
وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام اى باسم الاشارة نحو اللام بحيث ان يراد به
اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول
بهذا الذى قال كذا و بهذا ذى قال كذا على لغة الطائية كلامه والاظهر ان يراد بهذا اى قوله
باب هذا خصوصه و بقوله باب هذا اسم الاشارة بهذا اسم الاشارة فتامل مع ان القياس
يقتضى جواز وصفها بمثلها من اسماء الاشارة و بالمضاف الى مثله بل رجل بل رجل متصف بالعلم اى
فصله لصفة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة ليشمل غلام زيد وعمرو جاءنى فتشكل التوابع لجارى فى
فى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا بلا معطوفا كما سيجئ وان يشكل بالمعطوف فى قوله والواو عم
رفع ونصب وجر الا ان ايضا النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة النعت لان جعل المجموع جزءا يعد بعضه من
ان المعطوف مقصود بهذا النسبة قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود بالنسبة ونسبه
كذلك و المقصود بالنسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته او
نسبته اليه وفى قوله المفهوم من المقصود اشارة الى ان المفهوم من لفظ المقصود هو القصد منه قوله المقصود
بالنسبة اى غير البدل لانهم ليسوا ساعين الى شيء الا ان نسبتهما غير مقصودة كالبدل فانه مع
القصد ليس بعض الافراد عن غير البدل بل النسب المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا وجه الى
فهم هذا المعنى من كون العطف يقصد بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود

بان يقع تبعيته بهذا المعنى بالحمل الاوفق بالمعنى بين قولنا جاءني زيد رجل جارة وبين قولنا جاءني زيد رجل
جارة فيحمل احدهما داخلا في مفهوم التوابع بهذا المعنى دون الاخر فتحكم ولما لم يجد ما ذكره جها ومعنى
اروفه زيادة التوضيح يحمل ان يكون قوله بتوسطه على بيان حكم المعطوف بعد توابعه سما اذا اريد التوسط
في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف ولم يكتف بعدم الاكتفاء ولكان فيها
قصد زيادة التوضيح ومنها بيان القصد في ايراد المعطوف فيها انه اما ان يعد الحروف العشرة وسوى
واما ان يحمل فيه حروف العطف موقوفا الى وقت عدها العشرة في قسم الحروف اما ما ذكره فيكمل بسهو
لان المعطوف على الصفة يعطي ما عندهم كيف ولو كان كذلك لكتفى الى ضرب من فاما ان نوع ان رفع
الموجود كلا المتعصبين فيكون اثره المعقبتين واما ان يعدد رفع لاحد المتعصبين ولم يقل به احد
لان الحروف قد يقع الصفات وكذا يقع الابدال نحو قطع زيد يده وا جاء فر جله وحسب انه
بدل عن زيد لصدق عليه تعريف العطف وقيل قد صور الزمخشري بحثه على ان المراد بتوسط احد الحروف
العشرة توسطه احدها بتفصيل يجيء والواو التي للتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي يجيء قلت
لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينقص التعريف بيمح ونقل عن الامام ابو نصر ابن احمد
الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول حمل المعطوف على الصفة منه وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله
صفة لا محالة غير ان يكون معطوفا لو وجه اكد بمنفصل فاملت التاكيد فقام وان فالم يكن هناك داعي الى التاكيد يعطف على الضمير المتصل
قلت لعدله عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت ضرب زيد لما كان التاكيد بمنفصل احتاج الى ... لانه
تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بيانه بالمثال فيقال اشل ضربت انا وزيد واختياره على زيد ضربت وعلام انه الواعظ الكلام باقيا في
زيد ضرب وعلى اطرد التبادر الا وزيد ضربت وعلامة يحال ايجوج قبل انفصال الضمير للعطف لا قبل التاكيد المتصل بالمنفصل بدون لانه

الكلام موجود

الكلام بوجود المنفصل بحكم انه الشيخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بوجود المنفصل وقوله في الاختصار وفيان طول الكلام
حاصل بوجود الفصل بين المعطوف مع انه حين انا وحين التاكيد فانه اذ وقيل ضربت انا وزيدا اليوم لطول الكلام بطوله
نحو قيل ضربت ما اليوم وزيدا وجاء ان الفصل يجوز العطف على ما هو كالجزء والفعل احترز بطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
واعلم ان مذهب البصريين بناء على ان الشرط حاصل والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما بعيده مقابل
الكوفيين جوازه التركيب ما سبق في بحث المفعول معه انه العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا حرفا كان او
اسما قال الشيخ الرضي لا عادة الا مثل الاسمي لا لزوم الجار لانه لا معنى له لانه وانه جلب بهذا الوصف كيفية فانه لا تصور
الا بين شيئين فان الشيئين نحو غلامك وغلام زيد وانت بزيد علما ما واحد لم يجز الا اذ تمام قرينة الى الاسم على المضمر
والحق وزيدا منفصل وجاره بنقض بقولهم فما رجعه الله وتقولهم ضربني وعمرا جاءهم بدليل قولهم بيني وبينك او
بين الانصاف الا انه منشعب وهذا انما بعد دليل لو لم يلزم زيادة بين الا في صورة العطف على المضمر والاير كذلك تشنيع
قيل بين زيد وبين عمرو الا ان نقد هذا القول قبل اعادة الجار غير ضرورة كان العطف على المضمر مستند لين بالاشعار
فيه شعار نصف استند الا انه لكن لا يعتقر استند الاهم على الاشعار بل استند لو اما قرأت العظم الفه وهو النعم تساءلون به والارحام
واجيب بحمل قوله والارحام قسما جاريا كلهم الى فيه انه لا اشكال في جواز جاريه كلهم وجوازه في حالك لوجود الفصل بالاد في
المهمل بجاره وكلهم زيدا او وجب حالك زيد الاحوال العارضه لنظرا الى ما قبله الاول نظرا الى جزء كما في قوله ان قولي ولنا
زيدا او تقايم وعمرو وعمرو فيه كلم في الاحوال العارضة بالنظر الى تقايم مركوبه شتبه ور واجب التوابع محصور او انه تقايم العمل الفعل
واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة عبارة المصنف ويحتمل الى يكون تتمة المسئلة ذكرها الشارح لا ستعداد المسئلة الى
او جملة على الاول يكون اعتبار المورد في عبارة المصنف الا انهم سهل غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد اوفط في التكلف في تصحيح كلام المتن
كانه ولا يحتاج الا ان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يجب للمعطوف عليه في التركيب يجب للمعطوف

في زيد وعبد الله يسمى المعطوف عليه في التقدير كونه مضافا الى النصب فكذا المعطوف وفي زيد الجار يسمى المعطوف عليه كما فيه الم

الفصل عن كليهما فكذا المعطوف كلا وان لا حاجة بعلم احوال المعاد في نظر الى العامل في نفسه تأمل فان للعامل مدخلا في

قابلية الاعراب كذلك واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير الكسر لعدم قصد التعيين وان كان الاول عبارة عن الشاة

وقوله او محمول على كلامه النفي وان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فيصير سخلة شاة لا شاة سخلة

الشاة وانما يراد بالضمير ما قصد ما لم يطابق السابق بعينه انما هو عبارة عن السابق لا لعينه فيما ذكرنا قال على الشيخ في

شرحه في حمل الضمير على النكرة مع سبق المرجع واما الشيخ والذي جعل جوازا بانتهاء فهو شرحه في عطف المضاف الى علي فتوله

وبهذا التوفيق ما قيل اعلم انه جعل المحمل على النكرة ما النفي جوازا والشيخ في جوابا او وانما النفي ما عرض بين ان الضمير

نكرة اذا لم يعتبر المرجع لان الضمير اذا لم يرد بالمذكور بعينه يكون نكرة ولم يصح بالجواب ما قبل الى ذلك شيء على ما ذهب اليه

من ان الضمائر الراجعة الى النكرات ايضا مخصوصة بكونها على انه يصح الى المحمل قوله على الشيخ ودعلاوة فيكون جوابا ثانيا

بانه لما يكفي الاولى في تقديم قوله رب شاة وسخلتها شاة على قوله على الشيخ في نفي شيء وهو ان الظاهر ان يحمل المحمل على

الضمير وجها ثانيا التقدير الكسر ولا يحمل عليه لا بالتأمل وانما جاز الذي جعل الجواب بهذا القول ثلثة احتمالات الاولى

ان الفاء عاطفة والثاني تخصيص المعطوف في حكم المعطوف عليه انما اذا لم يكن بين المعطوف عليه لا ان المعطوف

بعد النوع بمنزلة امر واحد فيكفي رابط المعطوف عليه المعطوف وان كان انما التقدير موقوف الجملة الثانية ايضا لها

والمعطوف عليه وبهذا ان الفعل سبيله وانما قوله ويكفي فجوابه وتقديره الرابط ولا يخفي عليك ان ذكر الجملة الثانية مع الاولى

جملة واحدة لا تتوقف على جعل الفاء للسببية والاستفادة وما هو ربط الجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل وذلك الفاء

فان معناه انه فكما يجعل الفاء السببية مع الاولى كواحدة كذلك التفصيل لا تتوقف قوته ويعتبر ببعضه كذلك

على ان يكون خبرا عن ما سبق وهو عمرو ونحو ان نقول لم يتحقق لذلك ان يكون الرفع لكونه بسببه دون الفاء على نحو

اذا عطفت

اذا اطلقت مفرده اجاز فيه الامران ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة يحتمل ان يكون قوله انما جاز
جوابا لمنع عدم جوازها عدا الرفع فيما زيد قائم ولا ذاهب عمرو لسيبويه جوابا ان الذي يطير فيغضب زيد الذباب اي اذا
وقع العطف في قوله اذا عطف مسند الى مصدر قبيل واحد حمل من باب الفوائد الزدا وقوله على عاملين وليس ما سابقه الفاعل
بل مصدر عطف سببا على عاملين لا يخفى انه لعبد هذا او ما قال بعض شارحي اللباب لعدمه والحق مع اكثر الشارحين
فلا ينبغي ان يحاذر مخالفيه الى غير تتحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يطلب ان يوفي منه الحجب والايرادات لا يتكلم بمثله بل
وجب والى هذا ان يقرر في محله ان الوصف قد يكون لشأن المقصود بان يوصف الجنس لشأن عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه يوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا محالة انه فرد مثل ضرب واكرم زيد
عمرو او بكر خالدا فان زيدا او عمرو امعمول لعاملين بما عرفت اكرم على ما نقل عن الفوائد الى مركب العاملين فيجوز العطف عليهما
لان العطف على معمولي عاملين غير محدودين في المعمول الكل امر يحسن وقع بين مفعوله فكل منصوب [illegible] على
حذف المفعول الاول التحسين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف بل يوفد مضارع انفعل
احدى بابه والتوفق لازم ومتعد وموضا لازم عدم جواز حذفها لباب المجهول فهذا وان كان بحسب الاصل جائزا
لكنه لم يجر عند الجمهور بحسب المعتقد فيه كما ذكره انه ملاح لهذا ان في رسالة الجواز على الفوائد لانه كيف مرتب على وقوع
العطف كما يدل عليه اذا دالا في عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب على عدم الجواز بحسب
الحقيقة فلا اشكال وقيل اذا عطف ينبغي اذا اريد العطف فلا مانع من الترتيب على الارادة ورد بان عدم الجواز بحسب الارادة بل
هو ما بين زيدا ولا هو مشغوع بان علم الجواز على الجواز اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين
لانه لم يجر وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفوائد جار في جميع الموارد عند الجمهور رد على المصنف ان قوله فلا
تتم بيان النفي الفه قيل تمام الحكم لا انما يتم بما سبق متعلق المجموع عدم الجواز مع النفي الفه وهو مع كونه تكلفا خلاف

الشيخ بعد السائل اسماء عدم الجواز مع مخالفة الفواصل في هذا التركيب لكن يحتمل لعدم جواز مخالفة الفواصل وان مخالفة

الجواز مخالفة الفواصل في جميع الصور الا في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يبعد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لكون

المقصود من مخالفة الفواصل ما عدا هذا التركيب او لتمامه فيما علمت ان الشيخ الرضي لم ينقل نقلا عنه ونقل المسئلة الى العطف

سون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا ما في كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور في خالف الفواصل وسيبويه مانع مطلقا

والمتساقوون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور على المعطوف والمعطوف عليه على هذا واما قوون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في

المعطوف المعطوف عليه على هذا فصول مثال المصنف في المعطوف والمعطوف عليه مجرور فاحفظه   التأكيد جاء بالهمزة والواو

فان قيل كان البدل اساس به العطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل يد يراد في التأكيد التعطوف العطف يجوز

مكل استعلون ونحو والحسن الذي يوحدون ما البوحد يجوز ان يحمد واما لم يعطوا فلا حسنهم بعبارة لكن اذ في المعطوف على سائر

التوابع كان ترتيب هذه التوابع بما بناه لكن بنيت نوعها في التراكيب قد راعى في ذلك ذكر الفاعل المحمد فتتبع وحقق الخط

فتتبع تحقيق   او في الشمول اي التأكيد ما تقرر امر المتبوع الى نسبة الى على ان ذكر الشمول بعد قوله في النسبة

ان جاء القوم كلهم يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة جملة الى العموم وهو التبيين ان يقرر امر المتبوع في

ما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول في بعد ذكر الشمول تقول جاءني القوم كلهم نورا اريد بعض الا بعد ان

المخاطب العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن بالعدد لخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلث   فهذا هو الوصف الى قوله

المتبوع في النسبة او الشمول هو الوصف جميع الفاظ التوكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد   فيقول لا يجمع الغصم والعطف

الى وظهر ان التعريف جامع مانع وقوله افادتها نوع من سوء ما في بعض المواضع لست ما نوع من الوصف لتأكيد تنبيها لكان

مختص بالمعارف الا في المحكوم وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين والعلة وعنه نبه عند الكوفيين لو حكما

نحو قرئت نت وقريب اياها فان وتكلم حكم بخبر اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذا في قوة داعية الى المحاكمة لانه

بالجوار مكروه

لا يجوز تكريره متصلا فصدر به التوكيد بين ضربت ضربت او اجمع اكتع ومنهم من لم يشترطه وعوض بعده تقدم التوكيد بين

ضربت ضربت اجمع وذكر بعض العلماء ان من قال ان التوكيد يشمل هو الباء وان عاد فالتاكيد في ضربت ضربت واجوابه تكرير

اللفظ الاول حقيقة في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل بجواز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل

المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما لا يستقل بنفسه في الكلام او باخر نوع منها لم يكرر الا مع ما دخل عليه

و ضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا داخلا في الافعال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم ولا يبعد ان

الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على ان تقدير يشكل باجمع واخواته فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ورفعها اول الشمول

كلها بالشمول الى الانواع والاجزاء والاشخاص وهي نفس وعين وقد يراد الباء في عينه كذا في اجمع متعلقا بغير المؤكد وقدمه

المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد او اجمع لكل المذكور على تقديم الجمع على اجمع والزمخشري سلوك في تقديم اجمع والمعمم

قيل لا يفي بعبارة الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه تكررها بين الفاظ التاكيد لان التوكيد من الاسماء المؤكد

مهملات وهو الاعم يشمل حسن في التاكيد والحق ان هذه الالفاظ في التاكيد تقريب الى المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء

لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها والصواب عن الخطاء في كلام العرب لهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي

ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول والثاني ان يقويه بموافقه معنى في الحرف الاول ويسمى باعادة على لفظه

يكون للثاني في ظاهر نحو سالم ومالا وكذلك في الامثلة جميع الاول الى الكلام لفظا وبموافقه وان لم يكن في

الافراد يعني نحو قولك حسن بسن فانه ... في التكلف غير ظاهر نحو حيث شيئا وحيث شيئا اي الشيخ جلال الدين السعد ماذكره

من باب التاكيد نظر مع انه ليس تكرار اللفظ الاول كما في ذكره الشارح والسيد الشريف ... والعكس انه العمر

كالشيء والا ... الا ... في الاول فهو متولا للتاكيد ومثل هذا لمناسبات عند الشمال كل منهما على

النقصان وعلى تمام مناسبة العموم يستلزم تمام النسبة اي الفعلان في جميع عاملين اسم الواحد والاثنين

والزيادة والمذكر والمؤنث   اسمها على صيغة الجمع في مسألة المذكر والمؤنث وهذا الاصل في كل منصرف والمضاف الى اسم كلاهما

لاجتماع السببين مع كمال اتصالها انقطاعا ومع تنبيه بصفاريه وعدم وعلامة اسما ولا ينقلب بما يلي انفسهما   باختلاف الضمير

في كله وجمعه وعامته كذلك ليسهل ان المالك   ويجمع اجمع لا دلالة   لاجتماع عند الجمهور خلافا للكوفيين وكذلك

واجمعون في المذكر العاقل   او الجمع الذي يحمل في حكم الواحد هو غير جمع المذكر السالم وجمع في جمع المؤنث

وبالغ حكمه في جمع المذكر العاقل وجوز لا فيه في العاقل نحو السالم نفسه   ولا حاجة الى ذكر الافراد بل الى

ذكرها لانه بعيد جواز جاء فيها الا ان كلامه ان يرد الا بمعنى فقد افسد من جمع الاسم دون افراد وتبادر بل

متعدد افراد كما افراد   يعني نواجمعا او حلا فذكر حسا العود فيه نظر لان الاسم حكم بعض في المؤنث

متصل المرء عليه من غير نقل من اسم المؤنث بنا على انه نحو التاكيد لكل في العموم حسا بدون الا وراق الحكم لانه

ذو بيان الاوراق بخلاف جاء زيد كله وشمله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة الاوراق الزيدين كلاهما

المرء وقيل هو خلافا للقياس والسماع في مخالفة القياس نظر لانه الاوراق حسا من ذكر لتاكيد نحو جاء يوسم الاوراق

الاوراق الحكم بل العامل في الحكم   اكد ذلك نصرا ولانه كانت دل على المقصد بالمثال او لا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم في

بيان التنوع والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا تؤكد بكل واجمع وقوله اكتع واخواته من شدة اتصال اكتع واخواته باجمع

وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع

واكتع واخواته اتباع لاجمع طريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفيته ترتيبها بقول فما عرف   البدل تابع مقصود

بما نسب الى المتبوع بخروج النوعيف البدل المنسوب نحو مستوى زيد اخوك العبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه

اي قصد النسب اليه بما نسب الى المتبوع   فكان من البين ان ابن البدل مقصود ابدا بما نسب الى المتبوع او الى المنفصل جاء

في جاءني زيد اخوك فانك تكلف بتصحيح التعريف بان جعله نسبة ما نسب الى المتبوع وفيه نظر لان البدل في الاول ليس مقصودا

كتبه ١٧

١٠٣

بل جئتك بزيد بل الى زيد مقصود وضم اليه غلطا بزيادة محل وهو ان المقصود النسبة الى المتبوع الذي كما في البدل الغلط فان المقصود

النسبة اليه والتلفظ بالمتبوع سهوا وحال نسبته بعزيره ويمكنه في التوقي ودونها دون المتبوع لا يكن النسبة الى المتبوع مقصوده فهو دونه

راجع الى المتبوع وهو حال من ضمير المقصود اي متجاوزا عن المتبوع بكونه مقصودا وقد حصل عمانيه على الشارح من قال دونه ظرف مستقر

متجاوزا عن المتبوع فانه لا يكون الا مبنى كما ورد بالنسبة الى المتبوع وانه ليس ... والحاصل انه ليس الى المتبوع ولم يستعمل الا مفتوحا

كما يرى بل يكون النسبة بوجه ويستند النسبة الى التعلق اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل ... حالته

فانه في حكم الساقط وموجب للتقرير والتمكين في حق البدل ويرد ما قيل انه يسمع عدم القيام مقصوده بالنسبة الى زيد

ان نقول على تحقيق ما ذكره في شرح التوضيح ان المقصود عدم القيام الى زيد احد في الكلام فلا ...

هذه المقام ... التعلق ... بالنسبة الى الاعلام عدم القيام مقصوده بالنسبة

الفعل بينهما بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد وبان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة ... ولا يخفى عليك انه ...

عن توقف البدل ... في توقيف العطف ... بكونه مقصودا ... ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره

فصل النسبة طريق لرفع النزاع اي بدل هو كل ... منه لا يخفى ان المركبات الاضافية ...

الا ... عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ...

وهذه مسامحة ... كلام المصنفين ولا يكاد ... الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخير لامية

... ما هو اصل ... للاضافة ... المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة لا

المراد في الاولين ... المقام ... الاضافة ... ان ... حرف المصدر

فرق فليعطف المجرور باللام المقدرة ... المقدرة ... لا يجوز عطفه على المجرور المذكور ...

لما اشتمل البدل على المبدل منه ... نحو جاءني زيد جاره فانه لا اشتمال له على الاول فكانه ...

باعتبار مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه اليه حاكما اي البدل وكونه مما الاعلى عليه اجمالا كشف
ساعي المبدل منه منتظر الذكر البدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد قال الشارح
يحمل كلام الشارح على هذا فقد وهم جدا لا يخفى وبدل الغلط اي بدل ناشئ عن الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى المستقيم
وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون على ان قوته انه هو ان الشارح في اضافة البدل وكذا في جعل الاضافة في الاقسام الثلاثة
الغلط هذا الفصل بيان فلط حسابها على سواها فقلده الشيخ كل نعمة فيها وجعلها فيقول بدل الكل بمعناه بدل من كل المبدل
منه حيث انه يجمع المبدل منه فهو باللسان الثاني بدل منه باللسان الاول فيرى جميع المنضي باللسان الاول وهي بجمعه
باللسان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فاجيء انه مع ان تابع بدل عن جميع ما ترى من المبدل منه فيكون بدل الكل و
بدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد به يده ثم البعض بقطع اليد اجمالا تفصيل
يده ابدا الا لليد لتبين اجمالا بالبدل لتبيين تفصيلا فيفصل البدل لا وبدل عما اشتمل عليه المتروك المبدل منه وكذا بدل
الواحد البدل عما اشتمل عليه المتروك نحو ما اعتاد ولا سيما كلمات عموم فانه ثمرة الانتباه ولا يبدل بالكلمات الى ولا
يشكل بما في كلمات من سواه فالاول بدلوا بدلول للاول لم يقبل بدلوله الا انه ارتبط بالاول والثاني غير الاول في شمل هذا
المقام لوفي بانظار الضابطة المغايرة يعني متحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوما بما لانه لا يلزم اتحاد مفهومهما بل وجه كم
نحو زيد قريبه اباه وكذا حالا يكون قوله ان اختلف مفهوما الشرط الذي انهما قد يتحدان وجه نحو رعلم اخلاقه نفعلم
من زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التفصيل والثاني جزوه اي جزء المبدل منه لم يرد كذا انه بيرد راجع الى المبدل تفصيلي
في هذا المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول اي بعض الاول في قوله والثاني اي جزء يتعلق به والثاني مدلول
جزءه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزء على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على عاملين مختلفين
بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف محصلة في السنة المتبع الذي لا بد ذلك الا على حالا زيادة قيد في عبارة

الغلط لا بد

المهملة لابد منه لاخراج بدل الغلط كالاشتمال اليه بقوله بخلاف فضرب زيد اعلاه نحو جاء الرجل والاولى ...

الملابسة القول بان بينهما ملابسة غيرهما والرابع ان يعد له نحوه وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل

الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او التشبيه او سبق اللسان فكانه اريد ان القصد الى البدل من حيث انه بدل

ان القصد الى الابدال بعد ان غلط نحوه فافهم ولم يقل بعد ان غلط بالاول نحو نظرت الى القمر فلكه

فيه ان الضمير المنفصل ... لا يبدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال الثاني قلت اذا لم يكن

قمر وعلم الحال في فلكه يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه احتمالا وكذا اذا سلب الحكم بهذا انه يتبدل بالحكم

الاسد فقال لم ... الاسد كان الحاكي ... الذكر البدل اي البعث بدل العرف واجب قال الشيخ الرضي

الا في البدل الكل بل هذا في بدل الكل ايضا يفيد ما لم يشتمل على ما يدل عليه المبدل فيتوقف على

طويل ... انقص هذا وجه مطرد في الكل لعدم ... بدل الكل كما فعل

وقال في بدل البعض والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه لتخصيص البدل اما بالاضافة او باللام

ولا يخفى عليك ان الوصف ... الاضافة ايضا كالوصف جائز لتخصيص النكرة الا ان يقيد به ... عند

مضى الفصل فلذا خصه الزيدون بعضهم ابائهم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال ما كيف ... المتصل

انت ... انه تابع الفاعل ... الا بيان بعضه لو قصد اسناد الفعل الى المتصل ...

المتصل ... الفعل الى الاول ... ويدل ...

لا غير ... وقوله ان كان ... قال اللهم صدق صدق ابطال القول الاول

قال المطارنة لا يكون الا متفارقا وعليه الطرفان مقبول ... حبلنا ... بركت ...

هو بانه ... الى ... وحيلة بهذا ... داخل المتبدد والجرم ... القاموس ...

بني جيل وحريم بوزن جيل الشارك في المفسر لتشفن الرك بغير الجعل وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ما بنيه البني على الا لكلا

اي هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر لقوله ليدل الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة

المبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما علمه فيما بعد من غير توقف على مفهوم المركب الا مجازي اذ يتوهم توقفها على توقفها على

ما بينه المبني لكن الكلام في تعريف الاسم المبني لا توقفها على المبني بالمعنى فيلزم توقف الشيء على نفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم

توقفها على نفسه ممنوع انما يلزم لو كان توقفها على المبني المطلق واما اذا كان توقفها على الاسم المبني على مبني الاصل فعلى تعريف الحاصل

بالعام فلا محذور وفيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل عنه لانه لا يتناول الا مشابه مبني الاصل فو

مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الا مجازي وان كان يفهم بالصدق عليه انه غير مسبوق معرفة مفهومه في

تعريف المعرب لا حاجة الى تعريفه لانه يعرف باللام اذ لا مرية في معرفة انتفائه باللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب

هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم اوغيرها او هو الاشارة الى المحمودة كلية او منها المنع الخلو لا تشبيه الحكم كما

بيناه او الى الوهم ويمكن جعلها ما لم تلحظ بينهما ان يراد بها ما ثبت في مبني الاصل بها ما بينه بسبب عليه للبناء ومما وقع في

مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب لا خفاء فيه ان سبب بنائه هو الا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة فان انه

ليس للسكون نفي بناء التوقف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج مما التقط في صوت الغراب الاصوات في الاسم

المبني لانها اسم فيما هات قلت كلمات فصاعدا في كونها اسما وانما ذكرت فيما بين المشابهات لا لكونها اسما

انسان التقديم ما هو مفهوم بوجوده وجود المفرد والقول التركيب في المعرب نقيض الاول والمناسبة في التقديم

على رفع الكلام سرها وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال بخلاف عدم التركيب فيه احق بالتقديم لو

نقول عند تحقيق المبني انتشار اقسامه بحسب التركيب فالاتمام به اتم وعند تحقيق المبني انتشار اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار

عدم التركيب فالاهتمام بالمناسبة اكثر تأمل من حيث حركات اواخره لا من حيث انتفاؤها فانه لا يتوجه للمبني الفهم

ولا القيم دلا

ولا يصح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور لا مطلقا لان ما تقدم ان بني على الالف وما زيد من بني على الواو
والراجلين على التاء والياء فهذه الحروف ضم وفتح وكسر والمراد ان الحركات السابقة لا تخرج عنها البنية على ان
المراد باللغة ما لو هو سمي مرتجلا لا للغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الفضلاء وان التنوين لا يخرجها الا لخصوصها الا
كما بين الحركات الاعرابية والثانية غيرها وحكمه حقه ان لو وقع تقسيم المبني الا انه قد ترك لاغرة جعلا من نقل
على انه حكمه الذي لا نوقف لا بد من قوته فصلا تقسيمه وحكمه شبهها على وجه العدول هذا وقيل لان حكم المبني مطلقا ليس
بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذي زيادة لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل وبعض
انما قال بعض الموصولات لان اي موصولة وحدها لعلتها ولذلك لو توهم ان على مذهب من جعل اللذان واللتان
موصولين الكل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم بني جزءاه نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك
فلم يصح ان يقول وبعض الكنايات لتخرج فلان وفلانة فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن واقسامها سوى الموصولة
المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو ما في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصوفة كانت او غيرها والا يشكل
ايضا بمعاني التي ليست بمعنى الامر فان اسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل ما في بيان طائفة من الاسماء المبنية
لا يشكل بانه بحث في خمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات ما في بيان
طائفة من الاسماء المبنية لا لعدم على [illegible] المركب لا لعمل [illegible] هذا في بعض الظروف
المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق
وضعها لجزئيات متعددة لهذه المفهومات والتوقف الظاهر فيما هو التحقيق وبهذا اشعر ما تكلف الشارح
احتياجا في ما اشبك كثير من الشارحين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التوقف على ان المراد ما وضع ليستعمل في

متكلم المعنى ومخاطب وغائب كذلك وبهذا اتضح انه لفظا المتكلم والمخاطب الذين يستكر تم لا زيد يكم على
التوجيهين لا بد من حمل المتكلم والخطاب على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم والجزء وتكلمه
ما اسم فلا ينتقض بحرف الخطاب ويخرج بهذا القيد لفظ الخطاب بعد الحرف كونه لا حدا الامور الثلثة والبدا انفرد
القيد ولم يرد ان الوصف منه اخراجها فقط الا انه يخرج جميع الاسماء الظاهرة بيان الصحة خروجها من ايجاد خلاله
في الغايبة ووجه الصحة انها موضوعان للغايب مطلقا فخرج بهذا القيد المشتمل على الغايبة المعتد والمراد انه
يخرج بهذا القيد على كل من تعريف المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المتكلم واما امر المخاطب فلان المخاطب
من حيث انه مخاطب متوجه اليه الخطاب فلا يعرف للمخاطب الا بانه متوجه اليه الخطاب لا لان يراد بتوجه اليه الخطاب
به لفظ المخاطب لم يوجد مخاطب متوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخص الاوضح ان يقول من حيث انه
مخاطب بهذا وشهر قال ويخرج ايضا متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذواتهما ولفظاهما موضوعان لمفهومهما لا لذواتهما وقيل الحسن لاخراج زيدا واعتبر المتكلم بعنوان [illegible] على حاله
المخاطب وهذا اقربه بل لا يتكلف لا حاجة الى اخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه فيه المتكلم واياك وان يحمل
كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل اذ ان العامل [illegible] انه فلعله يسمع منه لان احمق وحمل اللفظ على ما هو
الصحيح اتفق او تقديرا اشار الى ترتيب علامة بدل تقديم زيد داخل في التقديم لفظا الكلمة تقديرا لانه التبس
به منه بسلوك الالف ثم [illegible] انه شامل لمقابل لفظا فقوله تقديرا يحمل التقدير بحسب ما يليق بحمل بالسياق من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعمال فيه فلا [illegible] بمعنى
اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا فكانه من حيث المعنى تحليل والا فينبغي ان تقول فكانه
متقدم من حيث اللفظ فكانه ذكره معنى لظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا فانما جاز في ضرب زيد الا [illegible]

الظرفها

الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة الحكم كان مرفوعا لانه اما في خبر ان لا ينقدم ذكره مستترا كما كان ابعاده
المجرورة فانما جاز فيه ان قصد الى والقصد الراجع الى ما تقدم الحكم قد يكون لا يتعلم للاختصار ان علم
الذكر وحذف الفاعل كما في شرح التسهيل وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخير ومنصوب الاول حرف
فعال الادعى ان يقول ضربت بضرب الحاضرين والغائبين وكلمة افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفات قلت
بيان الضمائر المتصلة بهارا بذه على تصرف معلوم في الحرف فلم شبه الماضي والمستقبل وغيرها الكلام لفظ
ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا الضمائر المجهول فيه لطافة فلا يحمل
المثنى بعض اوليهما بدل جزء الشيء في المستثنى من بدل البعض عن الكل واشار به الى ان كلمة الى للانتهاء لا الحكم
فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وانما بدا بالمتكلم الى قوله يبدؤن بالغائب لكونه عن الواحد هم بدا
عون اسلوب شرفي لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الا ... ضمير المتكلم الاحد هو ان اجماعا
ذكره اللباب في حال ستاره الغاية اي اجماعا من العربين والا فالعرب جعل الضمير كالاولى في الكلمة
هو الى انه اشار بمصار ليفه وان عاد المتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي الحق انه
معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير واتحاد دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المسمى المخلوط
ايضا بخلاف ضمير المثنى حاشية انطاكوسي الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل المستتر في المستدار اي ايار
لها بيشاي طايفة خاصة وفي البدر انها للمبالغة والعامة مصدر كالعافية والتقدير حصص خصوصا والحكمة
هذا وذلك ان يجعل حالا بتقدير حصص خصوصا او لم يكن مشتملي ظاهر لا حاجة الى هذا التقيد لان الكلام في
بيان اسناد المرفوع المتصل كان ولا يكون فيه المبالغة الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل
يحتاج الى تقييد الماضي للغائب بهذا القيد وقس عليه الظاهرة كما تجد فيه اذ الكلمة اسم ظاهرة يدل

الفاعل اسم ما يحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الاكثرون النحاة لا يطلقون الحروف المستتر فيه

لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهر في ان التحقيق ما سبق في اول الشرح وتلخيص فيه بلطف الله ومنه به التحقيق فلا يفعل

عند ان كتب على اهل التوفيق مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او نون الواحد كانه سهو من قلم

الناسخ وفي الهندي واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان ان اسم جمعه الى واحد لا الطلق في الحروف

المبني على انه ليس على اللفظ المخصوص في الجمع على الوفق الا ان مثل على اللفظ المخصوص كالفصيح

ليس مثنى ومجموعا والا وفق المشهور مطلقا او جره او مع انه وهو الامر مستندا الى ان مطلقا

حال من لا ظرف زمان او زمانا مطلقا ولا مفعولا بقوله مصدرا كان او حالا او ظرفا

وفي الصفة مطلقا كالمثنوية قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان تقع مطلقوا

الضمير المرفوع كالمثنوية قوله كان اي الضمير مفردا ام مفردا الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب ان تقول

سواء كانت اي الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب ان تقال سواء كانت مفرده او مستثنه

او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه للتعميم قوله سواء كانت اسم الفاعل على ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كانت

زمانا الخ الصفة اسم الفاعل او غيره ولو كان زمان لكان الضمير المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كا

الخ بيانا لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى فلما كانت فما لا سهو من الناسخ

فيها الى الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع لا حاجة الى شيء منه على ان

اللام في قوله الا التعدد المتصل للتعليل لا للتوقيت لانه علم في التعاليم من الكلين لا العدول عنه ويؤيد

مرحوم بها منها على السؤال وذلك اي تعدد المتصل بالتقديم قبل الفعل ظاهر لانه لم يشتمل اقايم انتم

وفاعل المصدر قول اقايم اسم داخل في الفصل الموضع وهو في الالتباس او لو لم يعلم

المخاطب او اداة بين

المخاطب او الغايب والمتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالانفصال وان لم يلتبس فالاتصال في باب

اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فيجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب [illegible] الانفصال

انما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر او بالانفصال الواقع موضع لا حاجة الى تقدير العامل للعطف ولا

الوضع بل يصح تعلقه بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل اي حذف عامله يعني ان يراد حذف عامله وحده او حذف عامله مع

الاتصال كقولك زيد ضربته فانه فاتصل به غير زيد [illegible] الضمير بحذف عامله من الاتصال او [illegible] الضمير مرفوع لا الاتصال الا [illegible]

ومنصوب بلا ينفصل الضمير لانه فانه مرفوع في المحل كما انه منصوب المحل الا ان نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع [illegible] اصطلاحا

او بكونه او كون الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير ضمير حرف المراد ما ان يكون معادا او حالا او صلة او حرا او نوقال او

صفة لم يكن على من يجري له كان استتر لدخول الا عليه اسم منه قال قلت لا حاجة اليه قوله ويكونه مسندا [illegible] قوله

او بالفصل بعرض الفصل فيه زمع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا [illegible] لاختيار التمثيل بما لا التباس

فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري على ما هو له لا يجب الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في لانه لا ينفصل

على خلاف الظاهر ولي انه جعل اتصال الضمير علامة [illegible] الى ما هو خلاف الظاهر [illegible] الانفصال علامة

حذف [illegible] او لما هو خلاف [illegible] المقام يقتضي الاثبات [illegible] مقام الالتباس [illegible] فيه حل المحل

فكما لا [illegible] الظاهر [illegible] الضمير [illegible] لا يخفى عليك ان [illegible] انما قال [illegible]

لا ماهي [illegible] في ان الاول بان الصواب ما هي له [illegible] ذكره [illegible] ان حكم الفعل [illegible]

[illegible] عليهم [illegible] او لا [illegible] اعطاء [illegible] قال سيبويه ان كان ماهي [illegible]

[illegible] الاتصال [illegible] تقدم احد [illegible] على الغايب

[illegible] مرجع [illegible] قلت [illegible] التقديم [illegible] مرجع [illegible] قوله

الى ضرب من التامل وحكى سيبويه بخروج الاتصال لم يقل على الانفصال لتعلم انه عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه

عن النحاة دون العرب مع كمال سعة ذيل تتبعه كما صرح فقال اما [illegible] كاسره ولم يتكلم انه العرب فهو [illegible] عن سيبويه سمعا

استعمال المبرد مذهب النحاة وان نسب فيه منفصل قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي علمت الانفصال ورعاية الاصل

من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى ان جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى

المرجح بالاصالة وما فيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى مرجح الجزئية حقيقة والمفعولية شبيه والاكثر

لولاك لم يقل لولا انت وعساك الى آخرهما فانه يكون حقه الا يوهم انه يجب استعمالهما كذلك وقع هذا الوهم معناه قوله

وجاء لو كان عساك الى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره لكن عز الاسلوب بينهما على انه ليس [illegible]

ونوع ما هو المتعارف في التعريف لكان في وفي نسخة فوت كمال المعرفة بها [illegible] فخرج ضمير المتكلم عن الحكم

ان لولا في هذا المقام حرف وكان في حكم الحركات جعل في حكم [illegible] ومحمولا عليه فاستعمل في اللام التعليلية كما

قوله لولاك ولكان كذا في [illegible] الوجود فيهما [illegible] والحرف فيه لكونه معمولا لولا ولكن

لمعمول محل الحرف وكذا لكونه متأخرا [illegible] عند الحاجة نون الوقاية مع الياء ونون

مبتدأ ومع الياء خبره [illegible] الظرف وقوله وانت مع النون الخ وقوله [illegible] وقوله وعليهما العمل [illegible]

بيان الحال وقوله [illegible] وكذا عليهما العمل [illegible] على ان [illegible] على الاشتغال [illegible]

[illegible] الكسرة المختصة بالاسم التي [illegible] يكون في آخر الكلمة [illegible] لانها لكونه على حرف

[illegible] حسب الحروف [illegible] واذ ذكر الا [illegible] فيما لا يحتاج اليه ونعت السبب نون

الوقاية انه نون [illegible] فانه تامل بخلاف كسرة [illegible] الاوسط [illegible]

فاعل بخلاف ما بالمتكلم لانه مفعول ولكون علامة الاعراب [illegible] بخلاف [illegible] لم يكن [illegible]

[illegible]

١٠٨

لوقوعها الا بحرف الجر والعوض يكون بينه وبين ما قبل الياء وانه تقوى بما يليها الجر فالاولى الاعراض عنه الا ان يقال بانه

كان السكون حيث لم يوجد منها المحذوف لالتقاء الساكنين وليس في تنبيه لعل لانه عبارة عن خلاف الا ان يقال حسا

اختيار ان ليت ولعل مستغنيان عنها نحو اعراضا عن احتمال التوهمات واحكام الى ويحمل لعل على نقائضها ويتوسط

بين المبتدا والخبر فيه بعد او تاكيدا لان فيه المبتدا او لانه يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها الابتداء ولا حاجة

اليها الا انه ذكر العطف بقوله وبعدها وهو ان يكون بعد العوامل مبتدا او خبرا الكلام التمييز فيها بالمبتدا او الخبر ليستحق حتى

يجب التعلق ما بعدها بما قبلها خبر تعلق الحكم بها ... التركيب من قبيل رايت هذا الشان منه شبابه وجاه لان ما تعلق

بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز ... فيكون فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد تعلق العوامل ان الجمع بين الحقيقة

والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز ... ان يحمل على الخبر كما يكون فيه ضمير فلا يصح ... فكان

هو ما يشتمل فصلا على تقدير كلام المرفوعات بنيه ومن تمسك به ... فهو يطلق الخبر فقد سمي ثم نقل ضمير مرفوع

الاختلاف الواقع في الفصل على وجه يكون فيها اختلاف وكونه على ضمير مرفوع منفصل فهو فان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضمير

الكونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع بينها ... ليس ضميرا مرفوعا فليس مشتركا بين الجمع والامر

فاختياره للتنبيه على رجحانه عنه ليسمى المرفوع فصلا الاولى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح لسامح المراد

وذلك التوسط التفصيل يتعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقصود بعد ان الكلام

يكون معناها بسببية ما قبلها لما بعدها التفصيل بين كونه مبتدا او خبرا وهو التوسط لا التسمية لان الفصل انما

يحتاج اليه فيما اذا المبتدا على اصله وهو التعريف وما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل من المبتدا والخبر اذا كان نكرة حملا على

حمل اليه من المبتدا او النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره الفصل قوله او افعل من كذا وخلافا فصار ما عند الزجاج تمسكا

قوله نحو ولكن ادريك يحتمل كونه مبتدا او تاكيدا كما في انه هو لي واحمل في ربه تاكيدا للفظ بالنظر الى المعهد

انه كلام على ان الاخص قوله اقتصر على ايثار افعل من اقول اقتصر على ان الرجل فيه مع استغنائه عن الفعل كل استغنا

فيكون فيه ايضاح كونه بطريق الاولى وبعض الوجوه يجعله مبتدأ اي استعمله بحسب انه يكون مبتدأ لو كان

الحكم بكونه مبتدأ احتياج الى هذا التوجيه اما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعل في الاستعمال مرفوعا لمبتدأ فلا يحتاج

الى هذا التوجيه لان جعل الشي مضافا لمعموم شي لا يتوقف على معرفته بتفهيم ذلك الشي ومراده تتعلق بالفعل الرجوع

الجزئية المسبوقة بها سبق ونتقدم قبل الجملة الجزئية الاسمية والفعلية الفعالية الشرطية ان يدخل عليها او الى المبتدا والخبر فانها

لا يعمل الا بها ولا يتعلق بها الكلام ونوع متقدم من غير سبق مرجع فيقتضي ضمير المتقدم ان يكون بذلك متاخر

فيه افرد في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله المراد ان الاستفادة عليه لم يرجع في هذا في وجه يمنع التقديم وجعل الجملة غير مفادة

الا للمتقدم وهو في هذا التركيب فقد اخرج التركيب البصري معناه فلا يصح انه في غاية البعد وان ما سماه بعض النحاة وخبار

وجهها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم ان يكون قبل الجملة او لا شيء مما انتسبه بقوله قبل الجملة او لا شيء تقدم بقوله قبل الجملة

او لا شيء مما انتسب بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم من الاعتبار الا للاخراج فيتقدم لم يسبق عليه مرجع يسبق قبل الجملة

لعدم ما يجز او لا يعرف ثانيا ان كان ذهنيا او لا فعال انما فهم يعني نقل الكلام على القول بنوع ان فعال انما قدمه القول ان

انه جعل لها ولا فصل انه يحضر فيما قبله وما علا اما التزم بعده فرع منصوب فعال بانه لا ينفك عن الاحوال فالمنصوب

بعدها احوال وقدمه ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب ههنا تمييزا ولا يبعد جعله حالا لكان ادق بما تقرر في

محله وجعل بعض كونه فعلا ما قبله فيقع ما هو غير ظاهر انه بين كان وجعل الجزاء اسناد في الجزاء الاول في ذراد

جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدا والجزاء والمعمول مجموع الصلة والمفعول وليس كذلك بل هو الموصول او الصلة

نقل او لا ينصب على الموصول بمعنى قوله الا الصلة الا فضلا لما هو خاصها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما شهر في

المثال لا يتم الدليل لا يتم البيان حاز البيان تمام دون التمام والتركيب فيه تنبيه نفي البيان والدليل فاطلع ههنا الا يكون جزء الا مع جملة

بافعال

ويقال ان يقول يعتبر ان توقف الصلة يقتضي ان تعريف الصلة يصدق على الشرط لان اسماء الشرط يتوقف تعريفها في خبرية نابتة فعلية
الى غير ذلك لانا نقول هي في قوة من تعرف بمجهول تعرف بنسبة جزء من جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يحتاج في تحصيل الصلة على
لام والا لزم تحصيل الحاصل لان الشرط فيه تقدم سهو او اشتباه وذكر الصلة مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الا بجعل انه تكلف ومع
ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لم يخبر نفي الدور في مفهوم الصلة ولما كانت الصلة ليس المقصود توقف الصلة كما هو طلب الوقوف من تركه
التعريف بعيدا غيرها بقوله وصلة اي صلة الاسم جزء الا بصلة جملة خبرية نوعا قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير لكان اوجز
واحصر اوفق بنفسها لا حاجة الى هذا لا بهذا التاويل الا في اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبا تاما في جزءان والعائد ضمير
ضمير لم يعرف المالكي في التسهيل بين الصلة الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير منه وما ينوب منابه وصلة الالف واللام
اسم الفاعل والمفعول اي مرفوع اسم فاعل مع مرفوع متعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول ببدلك صلة حين بين المحل بهذه انه بجعله عوض
ما يليه لا بعامل فيه خلل في تعريف الصلة لان الصلة الموصوفة ما علا او اختصار حل الالف واللام بمعنى الحمل وهو اسم الفاعل ومفعول اسم
المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل ومفعول وغيرها ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة لان اسم التفضيل لا ينهى
بعد شبهها عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لاساوالان بالفعل ولا يلزم ان يجب الجملة وهي اي الموصول لا نوع امر فيه ما وحد
من الشيء واي فعناها الصرف فنقطا وتعدد ايضا والاشي وفرعهما كذا قوله وانه يخفى الذي وفرعه المنصوب الى فرعه وكذا قوله
وانثى التي وفرعه يني طي قلتند في اشيه الساكن لفظا وافور بمره كرر اعراضها البارات وذو بمعنى الذي
وجمع اسماء الاشاره هو صلة اليه ما استفهامية كانت ولم يجوز البصريون الا ذو شرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين لو لم
يكن زائدة كما في قوله ومن ذا الذي يوم من الموضع حسنا اي الذي قال جاء الذي وابده موصول والعائد المفعول يستغنى
عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها فانه لا حد دليل على موصوليتها الا اذا كان فاعلا في التقيد بالمفعول لان الاصل
الفاعل فلا يجوز حذف الحذف لا تخصيص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عدم التقيد ضعيف والاولى ان لا كلمه وضع

اكثر فهذا حصره في حذف المرفوع اذا كان مبتدأ او الجواز انه شرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان لا يكون مبتدأ ويطول الصلة نحو ايهم

وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه خلاف العلة بالعطف عليه وحذف المجرور شرطه ان يجر بحرف جر متعين كطلبه الصلة نحو مررت

صنوا حينه لتقدير المجرور الذي انا فيه مررت به لتقدير [illegible] او ما يقوم مقامه [illegible] الالف واللام حرف المراد بالذي ووضع

يلزم ان يجر بالذي ان شئ وذلك لان تدرج في قولك او ما يقوم مقامه وفي فيما الحكم باب التعلم لا منفرد العلم فاعرفه بعد

بيانهم طريقة الاخبار ثبوتا بتمرين المتعلم كان تعليمهم طريق الاخبار رد ذا طال الذم لان العلم بالاخبار يجوز ان يكون في قبيل

التعليم فيذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع الضمير موضع المخبر عنه واخبر المخبر عنه لانه مرفوع المسائل النحوية وليس من اصحابهم في هذا

الباب تامل اي تشابه الذي او ما يخبر عنه بالذي فالباب [illegible] الاخبار صدرتها بذا الشرط ان يكون مواضع وجوب التقديم المبتدأ

ان يكون مولا ولم يكن نكرة موصوفة [illegible] للتعليم [illegible] التقدير [illegible] في باب المبتدأ الخ فوضع

ما يخبر عنه بالذي من ان المخبر عنه باعتبار ما يؤول في ذلك ان [illegible] على التعليل اي المخبر حقيقة وتشبيه واخر فيه

المخبر عنه الضمير غير انه اخر الخبر [illegible] للتقدير فيكون [illegible] الجملة [illegible] الفاعل والمفعول بينهما [illegible] كلامه بان لكن

الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فقاربنا زيد فقول المضروب زيد منه [illegible] بالتعليل على

ما هو بيان [illegible] شرط الجملة الفعلية [illegible] التعليل [illegible] كالسين وسوف وحروف النفي [illegible]

السين [illegible] فكان [illegible] مستقبل [illegible] الماضي التقديم [illegible] الاخبار بالالف واللام

الدال عليه الجملة يجوز ان لا [illegible] السين او سوف فانه [illegible] الزمان [illegible] ان او

اسم الفاعل المصدر [illegible] في الاخبار عن زيد قائم بالالف واللام فيقول القائم زيد قلت القائم الذي في

في نفي الفعل [illegible] قيام احدهما لقيام الاخر [illegible] عليه الموصول بموضعه اعنه المنفصل [illegible] ان الضمير

موضع المخبر عنه [illegible] الموصول فالامور [illegible] فاحفظها ليسهل عليك [illegible] جميع ما ذكره في ضمان [illegible] قبل التعليق

الضمير

في الخبر المبهم   المصدر العامل الاخفش الا ان العامل واجاب الاول بجاب بكلمة ما فوقه [illegible] تمييزا   وما الاسمية

تحقيق بها الموصول وهي ان الذي يختص بالموصولات وكذا ما ذكرته آخرا انه [illegible] ليس [illegible] في بابه تقريبا كما في

ونحو موصوفا بالموصول مشتركة بين الاسم والحرف [illegible] الا تحقيق الموصول الى استفسار هذه الكلمات او بعض

نحو [illegible] عليه بيان فقال لم يرسم القصار في باب اسماء الافعال   فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الى

اخره وبها نهاية قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا   استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستفاد من

معاني تلك الا في الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب وان كان [illegible] مع حرف الجر المضاف اذا لم يكن [illegible]

اشتباهها قليل [illegible] النحو [illegible] قيل جاز ان يكون ما كافة قال المحقق ان النحاة اجاز وكونه موصوفة بلا لزوم

حذف الموصوف واقامتها [illegible] الامر وذلك قيل الا [illegible] والاولى ان يقال ان النحاة

اخبار [illegible] والاستعارة على تكلف من حذف [illegible] ما [illegible] بحكم [illegible] او جعلى [illegible]

المتبادر منه [illegible] بالكلمة [illegible] الا [illegible]

[illegible] صلة او موصوفة [illegible] على دونه [illegible]

بجملة بها فالمعاني ما سوى الموصولة تحصيل الفائدة السابقة هنا   وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا كان [illegible]

او عظيما او نوعا ضربا فالتوصيف بها اما للتعميم والتعظيم والتحقير او النوعية [illegible]

[illegible] فيه كما زعم البعض   [illegible] زائدة [illegible]

الا في [illegible] على [illegible]

العلم [illegible] الا العلم الا قليلا [illegible]

ومنه [illegible]

ها او لقول انه منسوب الى ما هو تقدير جعل الكلمتين ككلمة كذا في الرضي والموصوفة نحو يا ايها الرجل حصل الرجل ايها

موصوفة بالمبتدا او ما جاء الاخفش كونها نكرة موصوفة وهي معربة بالاتفاق وصرح الفاضل المصنف بقوله وحدها عار من الاعراب

اللات ووزن الطاعة وقد صح ان ما قصده يجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فيهم اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة

ويكون الصدر عايدا فبني على الضم وسيبويه جوز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب فيمن قرء بالضم قال منهم من

جعل استفهاما وجعل الجملة صفة مستوعبة تقديرية يقول فيهم ايهم اشد وفي ماذا صنعت وجهان اذا الاول ان يكون ما ولا ان ذو

بالابعد ما وحدها الاستفهامية والاولى في ماذا هو او من وادم بذلك الزيادة ويجوز على بعد ان لا يكون فيه الذي واما وكذلك من

واعلم ان قد اذ فيه اسم اشارة لا غير ويحمل على الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما قوله فيما من هذه ما

التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من ذلك او حينئذ فيما واذا وصفت الاشارة الى افراد ان موصوله

مبنية على الاكمال والتنبيه حتى للحكم لجواز الحكم بزيادة فان قلت جعل صفة جزء يحذف العايد الى الصفة اذا وان كان قليلا

فانما قال فماذا صنعت اصح من مثل ما اذا كان فان الزيادة فيه لازم وجعل الشيخ مصدرا فوعا في ذلك ان يحل مفعولا

فعلا مجهولا ما كان اسم كان الظاهر اسما يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان والمجرد والزيادة

بحذوان الثالث الثالث من اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر فيلها مرفوع المحل بالابتداء

مبتدا او فاعله بتسليم الماضي في قولنا قائم زيد هذا هو الذي اختاره المصنف في انفاع المفصل وان كان ما

المبتدا في هذا الكتاب في فعل هي مصادر منصوبة بفعال محذوفة وبناء على تقدير الفعل كونها اسم فعل مثل و...

اصله مثال الماهو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المصدر كقولك هيهات مثال لما هو بمعنى الماضي اللازم او لما هو اسم فعل فقط

او لما استعمل بمعنى الاحلى والاتم يستعمل فيه فقد ورويدا اما تصغير مخفف الارواد وبمعنى اتوق ما تصغير رود بالضم

يفرق عن المفعول تضمين معنى الاهمال وجاء بمعناه انه في اللغة الجامع الى اللغة ... والمعنى بالضم الخالي

ياللوم

111

من الكوم ويقال اللام من الثلاث يعني من الثلاثة اللام تعيد الشنق ولهذا كان اعرف ويصح ان يكون

حالا من ضمير يعني الامر كائنا من الثلاثة ولا يخفى ان كون ان قياسا لا يقتضي ان يجيء كله لفظه في كلام العرب

فلكم يقال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تاخذ قوالم من عام ولو كون بجانبه على الكثرة قياسا غير مستوفي على

السماع فافهم الا فادراهو فقال يعني صوت من التصويت وهو عبارة عن اطلاع الهبا ارتقيا بالوعره وهي البهائم

قال المبرد وقرقار حكاية صوت الصبي قيل ان الحكاية لا تنوع فلما كان صوتهن تقبل قرقار وعار عار وفيه اذ بنفاه

انه من حكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب بهذه اللعبة اعلم ان قوله فالفق على انه لم ياب الادرا

معناها واسم في الفصل يعني الامر لم يوجد الرباعي الا نادرا الا وقال يعني الامر لم ياب الا نادرا الان فقال مع الام

الرباعي وماذكر من قرقار وعار عيس فقال كلا لا يخفي ولم يقل الي الان وقيل قاطع على توقيف وقال ان كان

كان مذهبه ان جميع اوزان في الي الان وقيل قاطع على توقيفه وقال ان من كان مذهبه الوعيد وفرق فقال

او مصدرا اعلا مؤنثة فانه اسمي بها مذكر وجب فيه ما يجوز عند النحاة جعلها متعرفة وهذا اشهر وقيل ترد

كونها مؤنثة وقال كونه صفة مؤنثة لم يجي فقال صفة المذكر وجمعها السبعين موصوفها لازم للشذوذ اسماء

نحو مساوي وراما ولا يبدله في على عين احدهما ما عارهم علم جنس بالعلمية كمال العلمية ويرجع الاصل الكل ما لحد الي التحديد

اختص بالعلمية بجنس المساوي والمعرب الثاني ما بني على وصفهما نحو قطاط فطاطه كافته كيف في الاصل في كل معدول عن اللخ

عن النوع الذي ذلك التي منه وبرد عليه ان مثل حلال عرف بأنه قيمة مصيبت اسماء للفطام كما يرد السعين وجاء عم

الكريت للسخية الا ان لقوله ان الاصل ان لا يخرج عن نوعه وسبية وهو ما التام عنه احد على الاحتمالات

مؤنثا حال من ضمير عدد وقوله صورة معربة النعته بجعل ضمير الى الفاعل المنصف للضلح والى ما قبل الفاعل قد اسم

من قوله صورة مستثناة اي تختلف فيه وان الاجتهاد حيل معمولا واحد عاملين واتجه الى خذف معمولا احدهما مفتوح باب التنازع

وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه فان قلت ان الظاهر انه احتراز عن قطام اذ تسميته مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو

علم مؤنث لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسميته مذكر عن التأنيث نعم ان الاظهر انه احتراز عن [illegible] اذا جعل علما للمذكر ولا يخفى

ان بناء فعال علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسميته مذكر عن التأنيث نعم ان الاظهر

انه احتراز عن [illegible] اذا جعل علما للمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا الا قياسيا ينتقض [illegible] اذا جعل علما للمؤنث فانه

لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه عن نقل من غير العلم [illegible] كلام ان القصد منه مؤنثا

ليس الا الاحتراز عن مثل كقطام وغلاب علما لمذكر اه واكثرهم بنوا فقوله الحجازيين في بيان [illegible] ولو كان من

ذوات الراء وغيرها مثل يحكمون يا عرب لكن قول المصنف معرب في تميم كلهم بل عند اقليم وحده الاكثرين الا الراء

حرف [illegible] اوجه [illegible] ذكره الفاضل الهندي [illegible] والمشهور [illegible] وجه [illegible] ان الامالة في

ذوات الراء [illegible] والمصحح [illegible] فالتزم قوله اعلم ان الاصوات لما [illegible] على لفظ لا تستعمل على لفظ [illegible]

اما [illegible] قلت

لا ما فيه البحث لانتفاء التركيب فيهما [illegible] قوله او وقع غير تركيب والمراد بالاصوات منها

ما كانت [illegible] فعلى ما [illegible] عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لا يخرج اسم الاصوات [illegible]

[illegible] قوله [illegible] الاصوات [illegible] الفاضل [illegible] انه لا تفاوت بين القسمين

فيقال [illegible] قال زيد عاق فيصير القسمان قسما واحدا [illegible] الاولى بطلان

المقصود [illegible] اما التحكم على الخمر او النطلب منها [illegible] الالفاظ

وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم [illegible] انه اسم حقيقة وحكما [illegible] احكام الاسماء بغير الاسم حقيقة

او حكما لانا نقول الاصوات مطلق [illegible] عد قسما من الكلم المبني وكذا في الباقي لانه

لازم

لا يلزم من عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار الا ... مغيرة مطلقا الا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه
نوع بهذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات ... كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه فانه يشتمل ما هو الوصف ...
لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا ونوع الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية فيها لانه يصدق على الجميع حكي به صوت
او صوت به البهائم يعني مثل الاولى ان يجعل ذكر البهائم للتمثيل فيشتمل الطيور وغيرها بل يجعل التعليل للتمثيل وداعي
اخرى للتصويت بهن من صغار بعير او كبير لوجع او تحقيق بحيث يشتمل نغم البلبل ايضا بتكلف و احد لا يه منه
لو دخول هذا القسم والاوجه به ان ... والفاضل الهندي فهو على ما شرح ما ذكر وحده ما مضى قيل ذلك لانه
لما كان هذا ان التقسيم قال الفاضل الهندي ... وكانه اراد ان المتعلق بالزجر كما في تصويت البهائم فان الصوت
لا البهيمة كما في حكاية الصوت فانه لا سماع الغير وذلك الصوت اقرب من الامر مع الزجر لانه يفهم الزجر لا محالة وما لم
يتعلق بالزجر يكون للسمع باعث بحفظه ... الطبع من غير نظر الى الغير غاية ... المركب ... ما هو داخل
الغير صوتا ما هو الواقعة بطريق الاولى ان لا يكون صوتا ... ان بعده عن الاعراب الا يوجب ... لونه ... فيما ... جاز
... الاعتبار ... لا يكون ... اسماء ... ايضا المركبات اي المركبات المعدودة من
عبارة ... بانه جعل اللام للعهد ... كل اسم ... فلا يرد التوريف ... على ... المحلي ...
الكنايات ... كل اسم ... المركب كل اسم لا ملايم ... التنوين في ... للمذكورات على
ما هو الظاهر كلام المصنف ... جعل اللام للتعريف ... للملايمة جعل نظائرها معهودات ... المجاوزة
الى المعهود ... على حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات كل اسم ... المركب ... عنه
بما هو اعم ... لان ... الاسم ... والمركب ... الي الكلم
لا الاسم المبني ... ان ... ما ذكره ... قوله الاسم ...

كما في سائر المعدود والمتعدد بيانه في قسم الاسم ما على ان ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم

الى التصريح بقوله كل اسم فتامل مع انه لا يصح وصف المركبات بالمعدود من المبنيات الا ان يريد بالمعدود من المبني

الاسم المعدود بنفسه او الحرف فافهم من كلمتين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه من اسم نحو بخت نصر

مركب من بخت بالضم وهو ... الابن وصنم عند صنم ... فيه منقوش على ...

موس ... التفعل ... اصلية الا في الحال والا قبل التركيب ... الى حيث قال اي قبل

قبل العلمية ... عموم العبارة ... ان الاسم مستغن عن الوصف والتعدد

... الى الحال فالحاجة الى التقييد ... قبل التسمية فحمله على العموم يوجب ... بالا

... نحو ... قبل التركيب ... قبل العلمية ... خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا

القيد نحو خمسة عشر ... عند ... كما ... فالاولى ان

يقول في التعليل الا ان بين ... قبل التركيب ... العطف وبهذا ... ما يكون ان ... المتضمن

... نحو خمسة عشر ... ولا ... على ما ... في كلامه الا امكان ...

... حيث قال اي الا ان ... ولا ... والا ... يخرج نحو ... والنجم

... على وجه يخرج نحو خمسة عشر ... المراد بالنسبة ... يرد عليه انه لو كان

خمسة عشر موضوعة ... العطف ... ظاهر ... الا ... اصلا الا ... والا

باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه ... على ... كل وجه ... ان خمسة عشر لا يدل على ...

خمسة وعشرة ... شيئا ... عشر بالعطف على ان خمسة عشر ... خمسة وعشر

تركيب الحروف ... الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ... خمسة وعشرة فهذا الاعتبار ...

تضمنا معنى الحرف وجعل سببا لبناء المشابهة للحرف بخلاف ما عليه في التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا ظهر حمل

من الكلم المبني على السابع فاعتمد وان كان نحى انما اللام هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق

من غيره وان كان ماشيا على منهاج السنين والشهور وانما اورد مثالين ليعلم ان الساكن لحيل

البناء كالحرمين عددين حتى ينبه على ان صيغة التفاعل المشتق من العدد في كلمة بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن

في شيء من جزئيه عدد كعشرين فالاولى ان لو اورد مثالين احدهما يتضمن الحرف في تقدير الكثرتين بالا ولفظه احد

وجوابه ان المراد بصيغة التفاعل الخ حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني اعم لعطف الثاني في الحال او في الاصل

فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي مع العطف وان لم يوجد في المراد لكنه موجود في المختار

والاولى ان في العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد نقصه لحادي لا على الحادي اذ المعنى

ذات الواحد والعشرة وفي كلام المرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره وان بعد بعضهم واختصار ربما يدل على ما ذكر

ما حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك الصورة في الحادي الذي غير اليه الاحد من معطوف من حيث المعنى

على العدد المشتق منه فلك التفاعل منه فهو عدد معطوف على لا على متعدد والاعداد على متعدد

لا سيما انهما كما سبك الكل المعطوف عليه في الحقيقة دون المعطوف عليه ظاهر هذه عبارته والاعرف الثاني -

فيه مسامحة والمعنى الاخر الاعراب على الثاني والا فالموجب للاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني

وقوله ان شاء الله من قبيل التركيب بناء فيفيد الحكم بوافق ما هو المشهور والاولى وان لا بعد فصل الزمن جواز اعراب الجزء الثاني

المبني بعد التركيب ان الصحيح مذهب التمام وفيه بحث عن المنصرف والاولى انكار الاعراب فكما قد سلم

كل اسم قبل التركيب في الفصيح الافصح اعرابه ثم يعني انوف منها لا اول فيما هو في اللغات بخلاف ما في عبارة ما جعل ذكره

المتين كسر اللعاية والا فالوجه فيهما ان الاولى الترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول مضموم في الياء على غيره والوجه

قوله بعلبك تصلح لاعراب الثاني لا تمثيلا ومنها الكناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس [illegible] به [illegible]

ان يتكلم بشيء ويريد به غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا ولا كل ما يكنى به او يكنى عنه من الكناية

او عن الشيء الذي يستقبح ذكره وفلانة وفلان وكثير منها ليس من هذا الباب [illegible] مردودا ولا كل بعض

ترى نسبه وبعض كل ما يكنى به والصواب لا بعض [illegible] وكان السهو انما نشأ من [illegible] نقل بعض الكنايات لفظا ما وجد

الاصطلاح في الكنايات دون الظروف لكونه موضوعه وضع الحروف اي وضعت بيانية [illegible] الاسم

فهما في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون موضوع لعدد مبهم [illegible]

ما بعده [illegible] بعده كرت وفيه يقول كم رجل كرم اياه [illegible]

والفرعيات الخبرية فتامل وجاء كذا كناية عن العدد [illegible] كذا كناية عن [illegible]

على [illegible] عطف على نحو فانه [illegible] كيت وكيت في القاموس كيت وكيت [illegible]

هذا وتفعل [illegible] الاصل [illegible] حذفت اللام وابدال عنها [illegible]

[illegible] على الاصل والوقف عليها بالتاء ولا يكون الا مكررين كذا في [illegible]

[illegible] العطف [illegible]

[illegible] الاصل [illegible]

[illegible] البناء [illegible] الاصل [illegible] التنوين [illegible]

كانه مبني على السكون [illegible] فان قلت [illegible]

ايضا الحكم [illegible] الحكم [illegible]

الى ما قاله الفاضل الهندي [illegible] الا غلب [illegible]

او يعلل

الوسطى اولى والاوجه ان يقال ان في تمييز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين وفي الحكم هو جعل مميز كم الاستفهامية
بينهما احدهما للاثنين يكمل الاستفهامية فجعل كالوسط بينهما ولم يحكم لان كم الخبرية تبعد على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع
الى فجعل كالطرفين بلا ان الطرف مقدم على الوسط لكن جوز الزمخشري في نحو الآية وما يرده ما ذكره مثل هذا الكلام يجوز …
الاستفهامية المجرورة بحرف الجر على كم … بكم رجل مررت والجر … كم … مميز … الجر عند الزجاج
كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة … السطاقي … وبهذا عرفت صحة قولهم كم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد ومن غير … بكم رجل مررت لانه داخل في قوله … فيهما والخبرية … يدل على …
… عما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية … التعليل لانه يطول المسافة بلا فائدة وينبغي ان …
كم لانتفاء … ان التعليل … كلا ما … الخبرية … الاثبات وراجع الى …
الحكم الخبري ويحتمل … اولى … فعل … كم الاستفهامية … على ما … كلا …
ونوقش بانه … الفظين او الاسمين اي كل واحد منهما … وجه ان كلا …
… لطيفة … بيان كليهما واحد بالذات والتعدد باعتبار … كلاهما … اعتبار التعدد
اعتبار الا باجمال اعتبار … فعل … على ان المراد بالفعل … نحو كم …
… او تعلق ضمير … غير مشتغل عنه … المشتغل بالضمير والمتعلق … فهو …
او تعلقه واعلم ان المشتغل عن … العامل للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره …
جاءك … فلا … على … فان كان بعده فعل غيره مشتغل عنه …
ان المتبادر … المشتغل به … المفهوم … العامل الاشتغال …
… المتبادر … فعل مشتغل … الاشارة … ما عرض

انه ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبا كثيرة وليس الا على الظرفية فالجواب انه مما

اقتضاه بكم لو ما وليس الا على الظرف فيه فكان على ما كان   نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي معمول [الفعل بها]

لا المفعول معها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم مالك او مفعولا ثانيا لما ساطر نحو كم ظننت مالك وكم انما جعلنا الفعل وكسب اسم

ان يكون ظرفا او مصدرا لان خلافه قاعدة النصب نحو كم رجلا ضربت لا حاجة الى العامل الذي جعلوا داخلا فيه قوله الا

ان يجوز زيد وهو صاعد او نصب باعلى دون بالنصب مرده ماذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه كلمة ضعيف وكل ما [قبلهم]

تعلق بكل فانه ينصاف وهو في جميع ما نه احد داود في كسائر علي جواز تقديم المضاف والجار عليهما مع اقتضاء لهما صدر [الكلام]

نحو من الرجل تلك الا مسال وينتقض بكم بكم لتمكن قاعدة بكم رجلا صحبك فانه ينتقض كم هاهنا كالكرة لكان الاكثر ولا يكون [مستدا او]

للمعرفة بالاتفاق في قاعدة اسا حيرا او كم مررت برجل افضل منه ابوه كما مر   فكم عنها انه منصوب المحل او ... [اوكذا]

ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا بكم لم يطل محله لطرفيه وهي انها بنية عن الخبر   او في محل كم قد ماوا الوجوه [الا] الاربعة

عرانية صلي المنشأ والسيد لك قوله فكل ما بعده وكلما يحمل   قوله وهي صدر الكلام الى انها [و]

تمام كل الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اولها الشارح بان المراد انه بيانية لك الوجوه في جميع الاسماء وحينئذ فيه

التمادي في التسمية فقال معنى قوله وكذلك انه مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام

ولا يخفى ان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط جاريه لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرطية وباقي اسماء

الاستفهام   واذا كان شرطين فكذلك فبانه في ميتها تلك الوجوه الستة واذا كان الاسم الشرط مبتدا او فعلى الراجح

مذهب خبره اما الشرط او الجزاء او الشرط فقط وهذا ان الظاهر انما ان اخص فافهم الجزاء فقط او الاسم الشرط مبتدا و

لا خبر له   وفي بعضها فرض مثل بكم عمرو بكم تره فوله قوله عند نحو ما حرف باطنا على الشرط لولا ذكر الضمير لها كان ابطاء وكم

ای ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه وان ظهر ان المراد ما هو مميز بحسب الظاهر فان قلت فكيف الا ودائما في [مميز]

اذ فيه

بذلك التمييز بصاد وجرد وحذفه فلا حاجة الى جعل التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون الوجوه ...
كذلك فلا حاجة الى جعلها ثلثة فكان الاولى ان يقال اعم من ان يوجد في مثل كم مالك وكم ضربت حاصله بالجر الا بعد الحرف الجار
المجرور التمييز يحمل على التمييز في بعض الوجوه اولى حتى الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة سبب عيحو ما في الاولى
والمراد بقوله وقد يحذف في مثل بهم كم عملك ما جزءه وحاله فانه ان لم يسبق الافعل فكل مشاره الى ثلثة اوجه فيما بينها المميز
مالك وكم ضربت بحذف الحذف هذا التمييز هنا الا شغاله الى وفي ان يحكم المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المفعول كما في كم مالك
الى الذكر لنقض بينهما التوضيح فلان الاولى في عباره هنا تكون ذكره وكذا انما الاحاجة اليه وكذا ان يقول حذف لانه
اسما كاسماء الاشارة ماثبت في جعل بابه من الظرف بعمومه قوله الا وقف وكذا انا سيفه على عموم شارة الى ان
ما قطع عن الاضافة كل وجه لم يبين اثر من الاضافة لا في عوض عن المضاف اليه فانه كما لانه لا قطع موصول الظروف ما او جواره
غاية الكلام كانت ما اضيفت اليه الآن غاية الكلام في كل امر يحتاج بالحكم المنسوب اليه او غاية الكلام في ما قبله
المضاف اليه فلما حذف من علامات الاحذف لما عوض من علامات واما ما عوض فيه المضاف الى الكل والبعض فاد
لانه لوجود العوض كانه مذكور او انعاته العوض وتشبيهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه مع اعتبار
بجانب الاول بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وانضمت المضاف الى الحكم بظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه
اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة وحالها من الظرف والمسموع قطعها عن الاضافة وبنيها على ما ضبطه الرضي ما ذكر الامام والمفعل
على وجه مع علو ونحو ومن ما هو مضموم الاول في قوله ولا نفاس عليهما ما عنده زيد فعلى ما الى مثالها فنسيانها الى
كذا في الفاموس كما اعرض فيها ما علم او فيه على ما في الفاموس تشبيهها بها في عدم الاستعمال وعدم فيها الا حاقه
ان حيث لا عن ذلك وقد يعني ان يقال جاء زيد قبل ومن ان يقال جاء زيد لا فالغفلة عن هذا الوجه عجيب وسيجئ انه لم
يجعل حينئذ المضاف اليه في الابهام لانه لا يجابة لا يعرف كتعيين وتشبيهها الحكم بينهما والاستدلال ابن عمر

الا استعمال القياس وفي الحكم بينهما بها على ما ينبه عليه بما يشار اليه في موجب انتسابها بخلاف متى والى وكيف فان ...

شابه انتسابه وان عامل فيه الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى انها هو الشرط على الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثر ...

في قولهم فيما سوى اذا واخواتها التعليق او انه اذا ... الشرط ما قول قولهم وان هو عبارة الظروف لعامل فيه في موضع الجزاء ...

اذا في الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اول الكلام في ضمن تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من ... الخ

في معنى الشرط والاعتراف لها فيه اذا جاء جزاء الا الاسمية ... واذا ما خصوصه ... وقول ... اذا ...

... حملها الشرطية ... على سبيل ... الكلام ... الراس ... ولا ... في المضارع

بعد اذا ... الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل ولذلك ... الشرط فيها الا ...

... ولكون معنى الشرط فيها ... كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط ... بعد الفعل ... في ...

والذين ... من ... بعد ... عليه من فخشيته ... بالضم ... من ...

وانما ... بالضم ... المراد ... والمراد ... عليه

... بعد ... نفيه ... على شرط التفسير زمان وقوف ... مكانه ...

حالت لا ... فيه وقد سبق ... على ... الظرفية ولا ...

ان تتوهم انه اراد ان عدم ... لا يصح في المقام ... من الظروف المتبدلة ... الظرفية ...

... عند الجمهور وقد يجي للاستقبال كقوله تعالى فسوف يعلمون ... في

... وذلك ... المستقبل ... لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي ... ويمكن

... للماضي والمستقبل ... ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم

مستقبلا لقوله فسوف يعلمون وقد يجي للمفاجاة ... فاذا ... والله اعلم ... اذا ...

... بعد اذا

يجي بعد اذا المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجي اتفاقا تمكن من كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون

لمطلق الوقت كانه قيل حين فسوف يطلعون للمفاجاة في جواب سلو تشمائه قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وفيه البابية

اذ واذا المكانيتين للمفاجاة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية نقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية

حال كونهما للاستفهام وشرطا كانه قيل استعمالهما حالا فيهما مسامحة تنبيه على ان في الاستفهام لان الاستفهام

والاظهر ان المعنى حال كونهما ظرفا يدل عليه وتسمى الشرطية فيهما وقد جاء الى زيد في كيف والى انفعال بمعنى قال الله تعالى

نحو انى يكون ومعنى من اين واول قوله انى السنتم على الاوجه الثلثة ولاني بمعنى متى وكيف لا ولا يعده فعل والمشهور فيه الهمزة

والنون وقد جاء كسرها ايضا ومن هذه العبارة ان يكسر بها المجرور فتحها ولذلك قال الرضي وكسرها بعد سكون قال الالثانية

بكسر نون لغته هذا واختلف في اصله فقيل هو من زيد فيه ما وادغم الباء والياء في الاول والثانية حيث حذف

النون وقيل اصله اوان حذف منه الياء والهمزة وادغم الباء في الياء وقيل اصلهما ان حذف الهمزة ونونه

بانه لم يجي الا خاليا عن اللام ولم يجي مضافا الى المفرد المعرفة المعرف باللام بل الى الانكار والنكرة بمعنى اول المدة مفرد

مدة اول المدة وانما يتحصل حول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته منذ يوم الجمعة فان بعدها زمانه يتعين ان يقول او زمان

الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي بعد فعلك الفعل لا يحسن ان يكون مدة اول

المدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس من اول المدة اي اول زمان عدم الفعل كضرب زيد وليس فاعل الفعل نسبة ان اراد اول زمان

عدم رويته كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع علم ان اللبيب مارايته

مذ يومان لا يمكن ان يصح هذا التعريف عليه كما يشير اليه من يراد بالمفرد الواحد كما في قوله ما سيأتي وقوله في المفرد المتعدد

نفي بعدها زمان الواحد للمعرف وصدة زمان المقصود مدة او هكذا نحو ما رايته مذ اليومان الذان صاحبتنا فيهما ادق الكلام

من كلام الرضي تم لا يجمع مايليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى يليهما وبل المفرد ما هو اعم من المفرد حقيقة او حكما فقد خرج

الى المفهوم
انما هو بل القيد المحتى يشتمي بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يعرف انه في المشهود وجعل مثال المذكور مما لا يشقب
جل
قوله وما دام الاجل حظه ان اليوم اذا واحد الا كلم عليهما ما دل له حدوحق الا انه احمل بياؤ وجه ملاحظة اليوم لا واحد
تاكنفى
بل او بيانه بجرد ملاحظة بعد من اليوم بعضا مرادا واحدا البيت كذلك فيقول ان اليوم او حظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه
تعين انه ازمان المتصاحب لحصول التعيين المقصود من كونه موقوفا الا ظهر ان تقول يوم نغيب اي قوة يوم الثلاثة
البار
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه مشتغلا بالعدد وجعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود بلغت
مقصودا انه
لما قاله الشارح من انه لو لم يأول بهما لكان العبارة قبيلها المقصود به العدد قلت كمراد بالعدد اسم العدد لو جعله
المعنى
والكون مقصودا بيتان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشتمل
من
المجموع والمفرد المقصود بالواحد كقولك ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ ايام لما انها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود بالعدد
المدة
تعيين الاحاد وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور فيقدر زمان مضاف نحو اول
ليكا
فينبغي ان يجعل من سماحة والدمي لا نفصل بينهما بتبيان اليوم الثاني لانا نقول نحو ما رايته مذ سافر على انما بدلان حذف
ك
المشتمل هو اول المدة وان ارید زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع هذه علامر رويته جميع زمان سلوك
علي
او الفعل الاولى لرد الحمل ليعلم ان الزمان الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته او ان اليت ما كتب
ولا يخفى
هذه الفتوة ارادوا ان بجميع عبارة ان مشغلة ومحفوفة ما دل الكتابة باستعماله لا تلزم معناه اي ما كتب بهذه الصورة
اية
انه يوجد لنا صور ما كتبت على هذه الصورة ولا شك عامل ان الكتاب ليس كذلك فالحق ما قبل انه اكتفي عن ابراز الكتابة
او
بتقيدهما بالتشديد والتخفيف فانه اما بفعله المصنف فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او قوم او
يوم او ليلة او ساعة بها القرينة جعلنا كمراد الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف ويرد عليه انه يلزم
نكرة والخير معرفة بحكم وضع الفساد الخبر الثاني يجعل بمعنى جميع هذا زمان ما رايته فيه يرد عليه انه يلزم ما جراء المبتدء

كما كانه

١١٧

فيما كانه موقتين في ما رايته من يوم الجمعة ويندفع بما ذكرنا من الجواب والله اعلم بالصواب لدن بالالف المفتوحة وضمة

عند فلا وجه لبنائها بها المجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى والدى بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا

ولا يرد عدم الحجة لبنائها من لدن مع انه يكفي لحجة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من على

عدم تضمنه بمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد ولدن بضم اللام فيهما ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا تسعة

ثانيها ما يقوي من ثمانيات من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المص في الكتاب بتقييد الدال بالفتح والكسر

لم يكتف في بيان لدن بضم الدال بالتقييد بان تقييد الدال بحركات ثلاث على اصالة لدن بضم الدال

ولا يخفى ان الاثنين ذكرتا ان بفتح الدال وجه لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الا ان موضوع كلها بمعنى عند

من عنده والدى بمعنى عند على ما في الرضي وغيره ولا يقال اعمال الذي زيدا ولدن زيد لم يوجد في كلامهم على ان في لدن وانما

ذكره في لدى وعند ولذلك يحذف عنها وثبت هذا اذا كان لحذف نصب عدوه قيل اما اذا كان الحذف

بعده فيقال ثمنه لونها بنون التنوين لانها مستنادة وبحذف تارة لكونها منقطعا عن الاضافة فهذا اتفقا

ذكرها بعد كراتها بدليل اعرابه مع انتفاء عليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء او

عوض جار مفتوحا ومحمد مكسورا ومفتوحا عن كونه منقطعا عن الاضافة لان نظايره لا يكون الا منصوبة

من سحره بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى قبيل الصبح كذا في القاموس المعرفة والنكرة اي هذا باب

المعرفة والنكرة واتى بهما موضعين لانهما لكثرة ذكرهما معروفتان وكان لكثرة احتياج المباحث المتعددة اليها

الي تعدها علي بيان المعرفة عن المعرفة الا انه اوجهها لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على بيان المنتسب الي هذا

لوضع ضربين الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعنوان اعم كما يقال لو لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه

وضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص

مانيا
تشخص بعينها الى بداية المتعرف عنه بذاته المتعين بها الخاتم بوجه والعين يعني الذات المتعينة الا ان عدة اللغوية

هذا المقام من جانب دون ان الشيء او تعداد كالرجل في قولهم جاء زيد وقعد جاء زيد نفسه وجود الباء زائدة على ما ذكر ابه

فيكون ما يعني المعرفة ما وضع لشيء بعينه الا ان يتعلق به وضع متبادل كل لفظ موضوع او ما هو من موضوع لشيء الا وضع

لذلك الشيء بعينه كلهم شايع فيما بينهم لكن قوم منهم اشتغال هذا المقام بالتمييز [illegible] من سوا صعاب الادب

ولم يعرجوا به المتعارف للمتكلم والذي لا غير لعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة

الى ما يعرفه الذي لا يعرف اليه يخرج به النكرة يعني بعد النكرة التي كانت على النكرة بالتأويل وهو ما جعله الرضي علما

التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لانه في حكم النكرة و

يعامل به معاملتها ذا اللام وان شارتهما في ذكر التي تربيتها بحسب [illegible] في ذلك العهد وليس هذا كذلك

المبهمات منها ما تبين له وضعا الى اسمه ينبغي عنه بالنساوي المعروف باللام ومنه بالقرينة فالوضع كلي والموضوع

جزئي متشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي وربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع

الكلية للشيء الجزئي مما اختاره بعض محققي المتأخرين والقدماء لم يتوجهوا اليه حيث جعل [illegible] قوله الشيء المعين اذا [illegible] شيء بعينه وقال

الوضع وضع التفسير [illegible] المفهوم كلي لا يستعمل في جزئي من جزئياته بشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي بل في الاستعمال في قوله اللام

[illegible] فيه بل غرضه [illegible] الامكان بتطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه [illegible] ما هو الحق ولم يلتفت الى

ما قصده من حيث [illegible] بكلام المعهود [illegible] بين المتكلم والمخاطب التحقيق [illegible] فلا

كل من المشتركين [illegible] بتصور المعلوم [illegible] بالذي تصور الذات المعينة فوضع بازائه بلفظ انه فانه لم يقع تصوره تعالى

نحو تشخصه الا [illegible] كان الوضع نحوه وان كان [illegible] فهي [illegible] الوضع العلمي [illegible]

التشخص بعينه [illegible] الاعلام [illegible] الوضع العلمي للتشخص مع انه يتبدل

ص اول

من اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يعبر عن علم الشخص حين وضع العلم للمشخص بانه موضوع بخصائصه المتعددة من اول
عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ وبهذا الخصوص ما عرف باللام العهدية والى اداة الكسر اجيه
والعهدية الذهنية من فروع المعرف لما حققناه لك في اول الكتاب فتنقسم الى الجنسية والاستغراقية تنقسم الى النفسية وكذا
الى العهدية والجنسية وجه والمرء في ليس من امثال من امصيام في امسفر من اللام في سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه
دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف
مع علامات سماه حرف التعريف لكان لا يتناول الحروف المبدلة من اللام في قولك امرحم امصيام في امسفر الى غير ذلك ولم يذكره
رجوعا الى ذي ومن ولم يعده من النحويين فلكونه من المعرفات لانه نوع من نوع موقع كاف الخطاب ولا يشكل حصر
الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا وانما ادرجه في الاضافة الى كل من الخمسة وتقدم اصل الهندي المرجع الصور الا بوجه لكان بعيدا
في اللفظ لكنه خارج التكلف في المعنى وكانه عبارة المفصل من الاربعة لم يذكر والنداء ولم يسبق على كلامهم الا ان
فلما ذكر العهد وادرج المعارف بعده اصل النظر ولا يخفى عليك نظرا الى ما سيأتي ان المضاف اذا كان لفظا مشتمل او
اثنى او انثى فهو مستغن عن هذا الحكم فقوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاؤه او الشرطية جزاء ان لو قال المعهود ما عرف باللام او النداء
او الاضافة لكان احضر واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف معدودا منها في الاضافة معطوفا على اللام فيكون في موضع
بالاضافة يعني اسما كان هذا نوع ثالث الاسم اخص من العلم ... العموم ... فاحفظها الا ان
او اللام ايكما في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو العباس ... ابو اسحق اسمعيل بن ...
الجوهري هذا فاحفظه بديع ... لكان اخصر واولى قوله
يخرج الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله بغير ... الاعلام المشترك ... لا يخرج لما نقول
المذكور في الحد ... المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم ... فيها

فيما يكون فيه هذا الترتيب نسبة بانه لا ترتيب فيما بين اضاف المبتدا او يصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة قد
ان الموصول او بانه لا ترتيب بين اضافة الى الاحاد بالجمع وتوصيفا مضاف الى توصيف المضاف اليه كما يصرح به فالاولى
ان يقول اراد والنسبة على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى النسبة ثم المفرد المحلي باللام يصلح ان يكون للعهد الخارجي
او في اسم الاشارة فاسد الا ان يجعل نوعا لكونه في الاصل معرفا باللام لكلمة احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
مجتمعة اشارة الى جواب ما ذكره الفاضل الهندي عن اشكال الرضي حيث قال نحن نجعله بمعنى الواحد والاشياء لا احاد ولا من اضافة
للكلمة لكونهم يوضعا للكلمة الاحاد بل للكلمة قادرة الاثنين وتحصيل الجواب ان ما حاصل وضع الكلمة احاد الاشياء منفردة
لا مجتمعة ونحن نقول قد حقق الرضي في مبحث التعريف باللام ان الجمع المحلي باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين
اثنين وكل جماعة جماعة فلا يصح استثناء ... عشرة فيقول جاء العلماء الا واحدا او الا اثنين او جماعة فانه في معنى كل
واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلي باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد واحد منها وكل
اثنين واحد وكل جماعة منها فلا اشكال وما حققه الرضي ان الكلمة كلم ... الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي
يجاب به كم فان كم للسؤال عن ... العدد في الالوف والمات والاحاد وجاء رجل ورجلان على تقدير
واحد واثنين فاذا قيل رجلا ورجلين ... ما وضع للكلمة التي ... رجل ورجلان وضعا للكمية والكيفية كما ذكره الشارح
هذا وفي كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث ... ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مات الا
تقابل هذا البحث جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سيل عنه وبيان ما سيل عنه بقدر الاستطاعة ولا
بالتنصيص الا ان ما عبارة عن الاسم والاشياء من ان كم يسال مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المساحة كما لا
فذلك من القياس الكم الحكمي بكم اللغوي فالاشياء في المعدودات واحادها كل واحد واحد منها حمل الالفاظ
افراد المعدودات فيما ذكرنا ... ان يقول لكلمة الاشياء ... ان يقال المراد بالاحاد الوحدات التي ...

واسم العدد موضوع لكمية آحاد الاشياء ولكميتها وان لم يكن عند بعض الحساب من العدد لانه ليس بشي

منها عند بعض الحساب من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه

وبعضهم يستثني من التعريف الزوج الاول فيقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا وجب ان لا يكون الزوج الاول

اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها بانفسها اما بالحاق تاء التانيث ثم يجعل المونث والمواحد

من الاصول فقد حسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث والالف وكذا لم يجعل فيما فوقها الى

العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد

الى عشرة بعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول في

انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد ولو جعل واريد اصول اسماء العدد المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض

العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة وقد لم

التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله مع

العقود وهذا كلامه او امتزاجا كخمسة عشر جعلا اسما من العطف لانه في الاصل بالعطف وان شرع الترك

على رعاية الاصل اكثر الصواب ونقصانا امتزاجا تقول واحد واثنان سمي الواحدة واحدا لانه الواحد

بذاته كما يجعل الفرد صفة لذاته واما لانه من الانواع المنكرة والراجح هو الثاني والاشارة الرضي حيث قال

فالواحد يعني المفرد اي العدد المفرد ولسنا في العدد وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون

واثنتان بتاء التانيث في اثنتان للتانيث كما في ابنتان والالف محذوف في ... من ذلك اللام كما في

انه كتبا بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير احد عشر الا واحد

وزان ... شيئية من واحد ... على سبيل الشذوذ عند الجميع واحدى كذلك عند غير الاخفش

والمائة فقلبت الواو المكسورة في الاول قياسا كما مضى ولا يستعمل احد ولا احدى الا في النيف اي العشرين او نحوها
احد وعشرون واحدى وعشرون ولا يستعمل الواحد والواحدة في الشيئين الا قليلا ولما عبر بالواحد والواحدة تنبيها
التركيب اي والتصريح بقوله احد وعشرون لكنه اخر سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف
ما تقدم عطف المعقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا
لم يصرح في مائة والف في صورة العطف بل احالها للمجمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف
المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس بناء على طبق ما ذكره الشارح تبعا لما في الحواشي
الهندية اما على ما ذكره من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة فنقول
مائة وواحدا وواحدة قوله او واحدة عطف على قوله واحد ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد
او واحدة واياك ان تحمل قوله ما يعطفا على واحدة وتحمل الاحد وما يعطفا على واحد ليكون مثالا
لعطف الاقل على الاكثر لانه ان فيه تفويت المناسبة بين ما به وواحدا او المثال لسواء الحد وما يمنعه فوات تمام العطف
ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل ولا تغفل وكذا صرح في ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في
قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما
على الذائق وفائق طعوم ... العدد وفي سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذف لامها ... اثار
عوضا منها كلفظ غيره وسنة ولا ... الا حفص ... وانما كتبت بالالف بعد الميم ... الصورة منه
والتي اشتبهت بالمفرد وذا الجمع كما في ... للساقل ... بحوز الاسكان بالساقل فان الا
... ب الرضي قال الشارح الرضي ... على ان ... عبارة ... الا
قال الشارح الرضي ... على ... فان ... الاكثر ... ذ

ذلك في ...

وعليه محمول ما في الشرح المنسوب إلى المص لما فرغ من بيان حال أسماء العدد شرع في بيان حال مميزها وهو لكن ان

الباب مقصود بالبيان حال أسماء العدد ومميزها أيضا وأيضا انه مقصود بشيئين أسماء العدد وبيان المميز راجع إلى بيان أحوال

أسماء العدد والمميز في تلك المعرفة العطية الصافية مخفوض أي مجرور بإضافة العدد إليه غير ذلك إذا كان المميز

مجموعا لفظا مجرور بكلمة من في الأكثر إذا كان مجموعا معنى بأن كان اسم جمع نحو رهط أو نحو ثلاثة قوم ارحل

وتسعة رهط ثم شبه الحشو إلى عشرة أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة كقوله تعالى تسعة رهط أو اسم جنس كالتمر والنخل

فإن كونه جمعا معنى وإذا لم يكن للتكثير إلا جمع فقط فيضاف إليه وإن لم يكن إلا جمع كثرة فكذلك وإن كان له كلاهما فالأغلب

نوعه جمع القلة بشرطه لأن العدد المفرد وإن لم يكن له جمع التكسير يضاف إلى الجمع المؤنث السالم كقوله ثلث عورات وقد

جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وأما في صورة جمع المذكر السالم إنما كان في صورة جمع المذكر السالم

ولم يقل في صورة المؤنث السالم لأنه اختلف فيه فقال الأخفش جمع علين كعلين فهو عنده اسم جمع فلا

هو فعيل بمعنى إبدال الياء الآخرة نونا ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم فيه بذلك على أنه

قول الأصل وكان فيها مهملات يليق غير ستفيم القياس بأن لا غير فلأنه لما جاز في مميزها فيله فالعشر

يكون المفصل قليلة لا لقلة فيلزم تخصيص هذا الوجه أن الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة المعاد أفلم عموا المفصل

ما بينه الكلام كثرة فأقول وتعلمها لأن استعمال جمع ما بينه الأعداد مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل

يقال إلا نصف رجل هذا الوجه أنما يتم لو لم يجز بيات رجل من غير إضافة عدد إليها لكنه جاء بيات رجل

الرضي وإن لم يكن ما فيه مضافا إليها ثلث وأخواته جمعت وأضيف إلى المفرد اتفق نحو بيات رجل مخصوص مفرد

وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يكون منصوبا قال إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء

كان العدد ... اللفظ المجرور عنه ... ما يجب ... القبول في الرضي إلا أنه ذكر الرضي في مسألة

نقصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو

ثلثمائة رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف

رجل او امراة لان مميز المائة والالف لا ما اضيفا اليه لانه داخل الالف اذا كان المعدود مذكرا ولم يعلم ان ذا كان

المميز مذكرا استعمال الحكم بلغة شيء من واشباهه عليه ورد على انه الحكم حقه ان يذكر عنده بيان المذكر وان

لا بعد تبيين المائة والالف بعدم اعتبارهما بذكر بعدها بعينها كان تثبت علامة ثلثة اشخص وانفس بر

الى اللفظ جعله الرضي الاقرب الاكثر بينت ان مميز احد عشر عنه فهو راجع الى منع الاعداد بجواز اخذ

في الاحد واحد والاثنين ثم بين انه لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال فيما رجل وقد جاء في مثنوي شيا حنظل

المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجل واثنين رجلا فاعرف لما ان سوال الجمعة في مميز سائر الاحاد الاولى

يقال لما اتى بها مميزا فهو من المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة على المعدود سيتلي ان الاسم

فافهم ويقول في الحواشي الهندية والقول انه عدم صرح فيكون انه الى ان صفة الخلاف وتحمل الغشه

المتكلم الى الوكيل يقول الثوب مرجع ما اضافه قوله وان نسبة قلت عادي احد عشر فسوف الاول

ويقول في المقصود باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان التوابع حال من الاحوال فلا يخفى منه ما لها الحال

بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله يعني انه واحد من ملك العدد ومن ان مرتبته يقال واحد اثنا عشر او الاربعة

اخواتها ولا يستحق له لفظ الاول والا اقتصار الى غير ذلك لو فرقه مراتبات لا ينتهي استحقاق الاسم فاعل

تنقص بحاوي في احد عشر ونظائره واذا اخذ اسم الفاعل من اول لملك المراتبات وسنه ذلك وحكم

اسماء الفاعل في التذكير والتانيث ولذا في علام الفاعل الى التغير ومن شمه حكم من اجل اختلاف

الاعتبار من الاولى لان المراد من اجل ان الاول يعني فاخص به الفاعل وهو انتهى من عدد تحمل الى مرتبة

والمشتق

والمشتق منه هو المضاف اليه اضيف الى ما هو اقل منه واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يودي معه فعلنا لا بد ان يشتق

من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من ثلث الى التسعة الفعل على حد ضرب يضرب اقتصر الا في مائة والف

[illegible] فانه جاز فيه [illegible] ولم يجي [illegible] ثاني اثنين لا اثنان [illegible] وما فوق العشرة لامتناعه اشتقاقه بخلاف اثنان فانه

باعتبار حاله وليس فيه معنى فعل [illegible] اسم فاعل [illegible] لانه [illegible] من [illegible] العدد [illegible] الى ثلثة وما فوقه لانه

بمعنى او صفة مرتبة جاء من ذلك العدد ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هو الاكثر بخلاف سائر اسماء

الفاعلين فان الاضافة والنصب فيها سيان [illegible] كذا في الرضي   الى عدد ذي عدده

العدد الماخوذ منه فالاضافة لا غير [illegible] ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين ليس عدد احد منها

لا تشمل ذلك العدد [illegible] جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة بجواز ارادة المبتدء والمنتهى من عاشر العشرة

لانهما في المرتبة [illegible] كل منهما باعتبار [illegible] ينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد [illegible]

فيصير [illegible] الاول [illegible] الفرق بين الاعراب [illegible] اللفظية ما ليس [illegible] نحو [illegible]

في حال النصب [illegible] البناء [illegible] الاعراب [illegible] الا في حال النصب   المؤنث ما فيه الى

يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات [illegible] الصيغة [illegible] ويدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف

بالمؤنث بالعلامة وبالتقابل [illegible] الا ان الكلام [illegible] مختصة بالمؤنث بالعلامة [illegible] عدم [illegible]

ولزوم اطلاق المذكر على هذه الصيغ   وعلامة التاء [illegible] وان لم يكن [illegible] التاء [illegible] فانها

ياتي [illegible] وحققها الرضي في هذا المقام   او ممدودة [illegible] ان الالف اسم هي

التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف [illegible] انها منقلبة عن الالف المقصورة اصلية

ففي قوله والالف ممدودة نظر لان [illegible] وصف الالف بالممدودة [illegible] الالف الممدودة

ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بنونات وحتى كسارة وتقبل المردف بما هو

للتأنيث يستلزم الدور ظاهره وفي قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامتها الهاء وان

هي التاء والهاء بدل منها ذكره في شرح المفصل وقول الجمهور اظهر ويقول في شرح المفصل عن النحاة انها

بان انها ذكرها به توصف النحاة لا انه تأنيث ولا ذكر لتأنيثها حقيقي واذا اسند الفعل بلا فصل كما ولا مال المعنى يتا در

فيه بلا فصل العبارة لا اصالة ولا تبعا لتعال التأنيث دون الفعل الغير المتصرف فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة

فانه مع الفصل يجب التأنيث نحو جاءت اليوم هند ترجع الاثنين من دون ذلك وجوب الاثبات مضيعا او دامها وشبهها مثل

على التأنيث فلا يجب جاءت اليوم هند اكثر عددا على انه يجب ان يستعمل من تركه وان ثبت في ظاهر غير الحقيقي باختيار

على المذكر نحو التاء وعلى طلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا اجتناب بغيره بل يجب تذكير الفعل اذ دلالة ما تقرر من التأنيث على المذكر الا

مع الوصف اليه بالالف والتأنيث ويجب ان يستعمل التاء وحده في اليه نذكره من تواده فانه يجوز التأنيث فيه كما في

الكلمة ليعلم ان المسند اليه مذكر من تواده ونحوها انهم واستدلال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بالقرآن على ان عمله

سكيا كانت انثى ونحوه من مشكلات النحو فاعرفه والعلاقة الغير المنفصل في حكم الظاهر للاستقلال فيجوز شبه حارة

ذكره الرضي وقد يطلق بلا علم على ما يشمل الغير المنفصل كما في تعريف النقل نسائي من المبتدأ فانه يشمل نحو ايام انت فانه

لو كان مجاز المذكر السالم تحو بانيه حيث ان يستعمل عنه بنون فانه يجوز ايس فيه حيل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال تعالى

امنت به بنو اسرائيل ذكره الجموعات بالواو والنون التي حقها الا ان يالا تفه ارباء كارضون وسنون وعيون كذا

حققه الرضي غير المؤنث الحقيقي فيشمل المذكر فالاولى تفسيره بغير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي ويكونه

جمع المذكر غير السالم لنظير العاقل فانه قال اي اخره مفرده بتقدير ان فالحاق لا يخفى الصدق على مسلمون و

مسلمات فقد يمال بهذا القيد اشكال باشكال قوله مع واحده في تقول النسبة مجموع المفرد والالف والتاء

والنون

والنون فلم يكن مثلا البلد بتثنية ولم يوجد المسلمين لتلك اللواحق لانفصال النون مقدرة لان النون في حال الاضافة
كالتنوين فكما لا يقدر التنوين معها لا يقدر النون   والا لا يحذف التنوين الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه
على شيء من افراده الا ما الحقه على المفرد   ولو اكتفي بظهور المراد لا يستغني عن هذه التكلفات فلعله اراد
ان المراد ان الحظ من هذه العبارة ما في اخره الف او ياء ونون محذوف ما عرفه قوله لانه على تقدير تسليم ما اجمعوا
عليه من كون علامة التثنية الالف والياء ونون النون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد ما ذكره على تقدير التسليم
غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عن الحاق الالف والياء والنون الدلالة على … الحاق الالف والياء
اي مع مفرده بهذا الوجه تقدير المفرد في التعريف   بحسب … موضوع له الشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانها
لم يدخل الحب … موضوع له الاسد بل بحسب … المراد به بالاسد وكذلك الابوان على ما نبين فان التثنية باعتبار ارادة
المسمى ما لات ومولى موضوع … فينبغي ان يقال باعتبار … المراد به ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من
الموضوع له حقيقة او مجازا … ويحمل ما ذكره في التعريف والابوين كالشقائق عنه   ولو اريد بقوله
شكله ما جاء في الواحد والجمع … حيث … الكلام … الا ان هذه الافادة
نيره بالنظر الى ما ذكر في تعريفها الجمع حيث قال … على ان … فان الا
ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال … في اللفظ كما ذكره الهندي   وهو في اخره الف مفرده الخ بقوله
مفرده عن الممدودة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازما عن الالف زيدا في الوقف فانه لا يعد مقصورا لعدم لزومها
الا اختصاصها بحال الوقف   ويسمي مقصورا لانه ضد الممدود في احدى القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه الا بالنظر
… الحبس … القصر … خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور
… او هكذا بان كان مجهول الا …

في المسمى بالالف في الاسماء انو تقع ثالثة كمثنى وعلى والى وزنه اعلاما عدم الاصل ومجهول الاصل ما هو [illegible]

تشكل لم يوجد اصل كذا حققه الرضي فيحمل على المجهول الاصل بحمل فيطرد سيعني ان يقول وان لم يحمل او اصل فكان

لا ماله يشبه بسبب انقلاب الالف عن الياء زعم الرضي فقلت عدم الاصل ومجهوله بان لا ان يكون حاصل قبلا الامالة لم

يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اسلف الايمن [illegible]

وهو كالايكون الامالة سبب بوجود كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت كقولك نعم تعاف وتشديد الراء [illegible]

القرارة والمساكين [illegible] سهو [illegible] لكنه الحق [illegible] وقرارون والاكثر [illegible]

انما سكت [illegible] كالفارسي والمنقري [illegible] قرارون قرارى لكن نصفى [illegible] كالمفصل والمفتاح واللباب [illegible]

[illegible] المفصل هكذا وما في [illegible] همزة [illegible] الف [illegible] الف على [illegible]

اصله كذا ومنقلبة عن واو [illegible] منقلبة عن الف [illegible]

[illegible] تقلب [illegible] والياء [illegible] في ان الاعلين وقد [illegible] وعبارة المفتاح هكذا [illegible]

فاذا كانت للتانيث قلب همزتها واوا والالم تقلب كانت اصلية كقرا او منقلبة عن حرف اصلي [illegible]

جاز [illegible] الاصلي وهو ان يكون الالحاق كعلباء وقد خص في [illegible] وعبارة اللباب [illegible] ما في [illegible]

والعلياء وعصب العنق كذا في الصحاح [illegible] في شرح الرضي [illegible] انه قد [illegible] من اصل [illegible]

[illegible] فلا [illegible] بيان [illegible] هذا التعليل بل يكون [illegible]

ان لا يحذف عن [illegible] المبني اي [illegible] المبني فلا [illegible] في قوله [illegible] التانيث لا يقع في حشو [illegible]

يقول ان لا يحذف عن المثنى المجموع [illegible] الاسم [illegible] ولا يخفى ان [illegible] باسم لانه ليس [illegible] بل هو [illegible]

فالمراد بالاسم [illegible] من الاسم حقيقة او حكما وحذفت [illegible] على حدة [illegible] الجملة [illegible]

يوهم ان استعماله في هذا التوليف كاستعماله في توليف اسماء العدد في انه من الاحاد جملة او متفرقة طائفة او اسماء لكل واحد
او واحد فيه حل في قوله ما دل على احاد ويجوز رجل ورجلين هذا ولو اجري الاحاد مجراه في توليف اسم العدد لخروج المفرد
بقوله بحروف مفرده لكن ينبغي التنبيه بحروف مفرده اي بحروف هاده بالمفرد الخ وماده له الحاقا فالقصد الدلالة
كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف المفرده المقدر كما في نسوة
فانه تقدر له مفرد لم يوضع في الاستعمال او هو نسوة على وزن غلام فان مفرده الذي في ان المشهورة انه جمع لا مفرد
على فعال واما ما في الحواشي الهندية بان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فانه جمع امراة
فليس بشيء اذ اما من جمع الاحاد تقديرا احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجمعين في تحقق المفرد تقديره ثم لا يخفى ان المراد
بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتوليف ضروري فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الا
الخ انما فيه الدلالة بمطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس كرهط هو نفر ويبنى نقير الرهط والنفر جمع
الناس ما دون العشرة كذا في القاموس فهو ثم ما الفارق بينهما وبين واحدة انثى وهو حصص نحو تمر باسم جنس لنه
واحد لفظ ليس نقيده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا على احد له من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه
ح يخرج ان نقيده بنحو ركب جامل وواحد لفظا في اي اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره
الفاد لكن ان زيد نحو تمر مطلق اسم الجنس ونحو ركب مطلق اسم الجمع ونقيده على الاصح لان الشيء الكلي انفا
ونقض نحو تمر ورسم جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصح واعذب وكذا لا يحمل تقييده بنحو ركب وتمر ح
الحاقه ونحو ركب اشاره الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد توليف الجمع بقولنا على الاصح
كجامل جمل وباقر اسم جمع نو على ما في القاموس اراد بقوله جمع حمل اسم الجمع او كما في الموضعين على المذهبين
بار ملفوظ كانعام او مقدره كنافر فان قلت كيف لعيرت في سان الباب المفرده قوله وقيت بصيغي

نسوة جمع المراة

ان تختص بالياء المذكورة قلت لو ان الياء المحذوفة بحذف التنوين لالتحاق واو الجمع او ما ده يحذف لالتقاء

الساكنين بعين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الدليل كان قبل لان علة الحذف التقاء الساكنين

بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع وان كان آخره

اي آخر الاسم الذي يراد جمعه كان لآخر الاسم وذلك ان يجعله للاسم وقوله فحذفت الالف دون فتحة بالضم

الراجع الى الآخر ويدل عليه اي الالف المقصورة ملفوظة او مقدرة وقدمه المصنف على ان الياء والالف اعم

من المذكورة والمقدرة حيث يقال المصطفين بدون الالف مثل مصطفون ودون المصطفون فتامل

فان الجمع الصحيح المذكر فان ظهر ان قوله فالمذكر بتقييد بصفة فاي فالجمع المذكر السالم ثم قوله فلا يصح لمذكر حسبما تعارفا

يصح لمذكر فلا الاولى تصيره فالمذكر يقول فجمع المذكر الصحيح اي او مفرده فيه انه يصدق على المسلمين

وشرطه اي شرط الاسم الذي يراد جمعه جعل ضمير شرطه الى الاسم الذي يراد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع ليلائم

انتشار الضمير قوله فمذكر علم يعقل لانه في تاويل فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل

الى ما اريد جمعه قال المصنف في شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر انما التذكير للدلالة على

كون الكلام في المذكر واما الستة انها فلئلا يتوهم ان جمع المذكر مجرد لكتبه السبب ومابعض قال الرضي بعد ان ... لابد ان

لا يرد قلنا لو فاسار ... وقال الهندي شاط فائدة الشرط امام وضعا المذكر دون نعتا كالنعت قال شرط

بالجمع بالواو والنون ان يكون مذكرا علما ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وعليين مفرده

وكيف لا ولم يفهم ... الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كاخم ابو عشرون ... جمع المذكر

السالم نظمناه كالحم ابو عشرون واخواتها فلا يستعمل الكلام في جمع المذكر على شرائط التذكير

فمذكر اي فكونه مذكرا اخبار الى ... الرضي حيث قال قوله شرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة

الكلام وذلك

ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون الشرط مبتدء او ما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والعائد الى
الاسم فيبقى الخبر بلا عائد الى المبتدء ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل ينبغي الصحيح ان الشرط
ان يكن مذكرا علما فيقال ان كان اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وهو مع تجرده ان يكون الاول او فعلا لا تعارفي خبر
المبتدء ولم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب لا يخفى وقال فيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في
العبارة ما يجعلها مصدرين واثبات اعتراض الشرط المتوسط بين المبتدء والخبر فلا يجوز في الشعر ولم
يلتفت الى ما اجاب الرضي من جعل الشرط لجواز جزائه شرط تقدير قوله فمذكر علم يفعل تقولنا فهو حصول مذكر
علم يفعل فالضمير راجع الى المبتدء ولانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف ما فيه من التكلف الظاهر في العائد
المرفوع مع انه عند الرضي بمنزلة خبر المبتدء واما ما اشار اليه من الجواز فهو انه يقدر معنا كونه مذكرا او علما شرطا
جلالة تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا الا انه ينبغي ان يفيد الجزاء اي مذكر
علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما يعني انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدء والخبر في
السعة كانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر لعل انه جعل البيت مثل الهندي مما ادعاه
من غير سند موثوق به يفعل من حيث معناه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ ووصفه بالفعل
له بحال مدلوله نحو اعوج مشوبين في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات
كان للكندة فاخذته بنو سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغنى بن اعصر او كلاب
واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة الى احاث عاد وقال الرضي انه كان عليه ان يقول بسبيل
فمذكر مجرد عن التاء لئلا يخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمي رجلين ولكن يجاب ان الجواب ضعيف من القاعدة
غير علم لا فائدة في قوله غير علم الشرط الاول كونه مذكر الفعل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا ايضا بهما

شكيم اعصر

ولا يخفى ان الجواب ضعيف

شرطان سابقه كما ذكر الهندي ان مناط الفائدة الوصف دون قوله فذكر لانه يستتبع عقد يكون الكلام في
جمع المذكر وفيه غرض ما فيه لا يخفى ان المراد بالمذكر ههنا الفاعل ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا الكلام
متعلقا معناه لو كان من التذكير ههنا بالتجرد من التاء لزم صحة جمع جريح وشبهه بالواو والنون واستدرك قوله
ولا يكون بتاء التانيث اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون انما في
لا تستوي فيها المذكر والمؤنث في الصفة لا يكون الا فرقا بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون ما [illegible]
خلاف ما لا صحة لمشابهتهما بالاسم في ان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنقل اللفظ لولا [illegible]
بينهما كما في الاتان والجمل والناقة [illegible] والفرس كما ذكره الرضي فالاولى [illegible] السابقة على جمع
احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسم في عدم استواء المذكر والمؤنث في
بل لو [illegible] والنون بانه [illegible] علم حيث لم يعلم في المطهر للفرق بينه وبين فعلان وفعلاء [illegible] منه
جواز جمع امثال هذه بالواو والنون فلم يرتض الرضي وقال من قال به فقد قال من غير سماع
الشرط الرابع لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه [illegible] هذه الصفة [illegible] الوصف قال الرضي هذه العبارة
اشتهى من العبارة [illegible] لان ضمير لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون [illegible]
المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في شيء مع غيره ولو
قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير لا يكون عائدا الى المذكر لا الى
الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه الشيء [illegible] ففسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت
[illegible] الرضي الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور [illegible] واتا نيث [illegible] عنه اشتراط
التذكير وعدم المساواة فان الصفة يستوي فيه المذكر والمؤنث ويحذف نونه اي نون الجمع

بالاضافة

١٢٥

بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة واما حذف نونه كنون المثنى فلتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة

قبل اللام ساكنا احيانا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب ليس بواجب وقد

نحو ثنتين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف

النون ولا تعلق له بحذف النون وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المصنف بما قيده

بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون فقد علم حكمه من قوله فان يكن

مذكرا جمع بالواو والنون فهو آخر فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التانيث للفظا والا فهو فان يكون بالتاء مؤنث

تغيير بناء واحده من حيث نقصه او زيادة الداخلة فيه كما هو المتبادر الا ان التوصيف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم

يتناول نحو فلك في التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية

الى التغيير الاعتباري دون المعنوي باعتبار الامر اللاحق فروعي التبادر في الاول دون الثاني على ان الوجه فراس البصا

باعتبار الامور الملاحظة من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا يتكرر فراس التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه

التغيير باعتبار الاحوال الداخلة حيث عرض للفاء السكون وضمة فتحة ثانيا بعد ان كان اصلا والفصل بين الاول

والثاني ان كان فصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة هو المعتبر

بالتغيير فيه والاوجه ان يقال المراد بالتغيير غير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لما جاء في التكلف في

اخراج جمع السالم لان جمع السالم غير نوده جمع غيره لا بصيغته لان ما يطرء الاخر لا يغير الصيغة فقوله بالتغيير بناء منه خارج

الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير اخره جمع القلة فعل الخ قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد

وزن كثرة واما اذا لم يجمع التكسير فيما هي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الاربعة للكثرة اذا لم يجمع وان فهو مشترك كما جاء

ومعناه اسم الحدث اي الاسم الدال على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجملة والجلسة ويعني بالحدث معنى قائما بالغير فاما لوجه

القيام لوجه مطلقا حذفا لا ونسبة الالحق ان حذفا لا والسلو ... سيان حذفا ... فعلوا في القيام لوجه من

قيام لغيره بكونه احق المتصل والمراد يعني بانه على الفعل اي كما ان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه

موازنة للفعل وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل لموصوفها صاحبها اي مبتدا او ذا حال او موصولا او متبوعا

وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله ملاءمة في التوقف وان كان الاخير اي مفعولا مطلقا ان اريد جواز وقوعه

مبرده عوليه وبل للمطلقين فقابل سماعي اي سماعي لم يرد ان يا اي انه محذوف او لم تثبت حذفه بل اريد انه

نوع السماعي يجوز او حذف مضاف اي ذو سماع اذا لم يكن مفعولا مطلقا في حقيقة واما المفعول المطلق المجازي

نحو ضربت ضرب الامير اللص فحمل عليه الرضي ولا يتقدم معموله عليه في كلام النحاة وجاء عنهم الرضي في الظرف

تقديمه لتوهم سعتهم فيها فيلزم اجتماع التنوين اعترض عليه الرضي بانه محمول كما يجوز في الفعل

الظرف فلا يلزم اجتماع التنوين والمجيء واجاب عليه انه يدل بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز

يعني الاستتار الذي يتوهم عنده الا ظهور له فظهر ان لا ما كان محذوف عامله فلو اظهر فيه التبس بالمحذوف ويجوز

اي الفاعل هو الفاعل في المصادر العامل اللامنون كالظرب بان يراد فاعل المصدر الى معموله الدرج حمل بالواو المعمول

بالنظر اللفظ وجاز حمله بالنحو الخفة عند الاكثر فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير جار مقام الفعل بل يكون

ما سبق في قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جائزا او واجبا

اي فيجوز فيه وجهان فذهب الى كل وجه نحو ... الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل

الفعل لا نيابة عن الفعل ويجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي وقيل عمل المصدر للمصدرية

عمله للمصدرية قد عرفت ان عمله للفعل لا للمصدرية فهذا الوجه ليس بصحيح وانما فصل بين قسمي المصدر العامل

مفعولا

مفعولا مطلقا وما كان اما وفي هذه الا كلام مشترك بين قسمي المصدر فينبغي ان لا يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب الاولى
مع الاشتراك فيهما على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان اشتراط تقديم المعمول يخص بالقسم الاول
من فعل اي حدث ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتراط في الفعل من قبيل اجراء حال
اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما وان اريد به المصدر كما سبق بكسر المصدر عليه وحذفنا وانشائه لموافق نفسه
لا فعل ووجه التجوز في قوله لمن ولم يرد ان القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب يضرب وان كان مذهب سيبويه في اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر انه لا يقول في قوله لمن قام
راجع الى الفعل والقيام هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد مجازا الى
لفظ مثل ضرب يضرب لانه قد يعناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب يضرب قلت [illegible] فيما
بينهم اسناد حال اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني او الالتزامي موضوعا ذلك الاسم لمن قال
اي نبه على ان لام الجارة صلة المشتق متصلة بقيد الموضع ذلك الا انها تحمله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
التضمن اي الحدث ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله الفعل وقد اشار الى الرضي حيث قال اسم الفاعل [illegible]
لا واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى قوله وهذا قصد التغليب في ان يعلم ان المراد من قام به الفعل
من قام الفعل مع الفعل وفساده اذ اسم الفاعل الصحيح لا يجوز قيام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل
الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد ضارب عمرا ومضروب فلان [illegible] فان هذه الاحداث لا تقوم
باحد المنسوبين بل في المقام متعلق بالغرض بل المضروب متعلق بالصحيح عنه
ضرب متعلق بالفاعل بالنسبة الاول وهذا هو ما قيل بابه التفاعل يجيء لاشتراك بين الاثنين فالمضارب مشتق من المصدر المضاربة
لمن قام به المضاربة اي ضربت متعلق بمضروب الغير عنه ضرب متعلق بالفاعل كذلك الاقتراب معناه الاقتراب واما قوله

اسم الفاعل

لا تقوم بإحدى المنتسبين فيقيا دون الآخر ولا ينفي له إذا الحدث بل بأن تقوم الحسن فلا يصح للقيام النسبي إلا على التعيين لكم

نعيمين أنت لكنه أحد جانبيا بل الواحد منهما إلا أن يكون منسوبا إليه إلا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه الشبه

شيئا إلى ما جانب البعيد من أن القيام في هذه الأحداث اعتباري والقيام المذكور في التوقيف أعم من الاعتباري

والحقيقي ملتبس لأن إطلاق المصادر مشتركة بين باعتباري جيام النوعين بالفاعل فتأمل قال المصنف في شرحه

المصباح والتوقيف وأن يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له لا في صحب لأنه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق بمعنى

باب المغالبة نحو طاولته فطلبته فأنا طاول أي من قام به الحدث بزيادة الآن يقال إنه مشتق من

مع الغالبية فيه ولو كان الآن لم تر علته كلامهم بل ظاهر كلامهم أن اشتقاق الفعل ورسم الفاعل

للغلبة والرجح به تحقق ثم اعتبار اسم التفضيل بأن طائل للزيادة في المشتق موجود في حمل التوقيف مستوفاة

ولكنه وإن خرج اسم التفضيل لأن قوله يحب الحدوث لم يرد عليه مع ما أورده أن اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون

للحدوث صرح به البعض فلا يخرج به اسم التفضيل وحمل أحكام في المبالغة مثل أحكام اسم الفاعل فيه أمران أحدهما

أحكام التثنية والجمع اتفاقا مثل اسم الفاعل وبذلك للفعول ما قيل بأنه لم يحمل المثنى والجمع بأنه مثل اسم الفاعل وثانيهما

قال رضا وهو منه للمبالغة فصرح بأن اسم الفاعل منه أن صيغ المبالغة من أفراد اسم الفاعل في مرتبة اسم الفاعل

فتكلف في تطبيقه على ما ذكره ههنا بما لا فرق بينه في التعريف كما عرفت على أنه فاعل قال المصنف ويسمى كثيرا

الثلاثي فعلم نحو لو كان اسم فعل والمستفعل مجهول اسم الفاعل يجوز تسمية غير اختصاص بهذه البنية وفيه نظر لأنه

وإن كان وجها معقولا لكن الإنسان علي أن قصده ليس إلى ذلك بل قصده تسمية الفاعل إلى اسم مرضي

لذات قام به الفعل وليس المفعول والمستفعل وغيرهما هذه الصيغ فإنه اسم سموا أخلاف اسم الفاعل إلا إن

النعاق لا لاعتدال إلى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل في قبيل كون اسم الفاعل من الثلاثي

محمد علي

١٢٧

المجرد علی زنة الفاعل هو القياس وقد يأتي علی وزن المفعول كقوله تعالی انه كان وعده مأتيا قال الرضي والاولی
ان المأتي في الاية بمعنی المفعول من اتيت الامر فعلته بمنزلة قوله في الاية الاخری وكان وعد الله مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون
المراد وكان اهل وعده مأتيا لوعده فجعل اهل الوعد في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد المفارقة عن نوع [illegible] الی
الی الوعد فيسئل [illegible] المصنوعين ولطائف التشريف وقع في النحو استطرادا اقول [illegible] الصفة كالتنوين تصويره وتصحيحه [illegible]
الاحكام النحوية   شرطه في الحال والاستقبال قال الرضي وظ كلام النحاة انه شرط فيه الحال والاستقبال ايضا اذا
وقع بعد حرف النفي   لا يشترط ذلك لقوة الفعل فيه بسبب الحرف كما لا يشترط ذلك فيما اذا دخله
اللام هذا كلامه وقول الفاضل الظاهر كلام النحاة لانه عطف [illegible] او الهمزة او ما علی صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا علی
في الحال اي يشترط فيه الحال والاستقبال والاعتماد علی صاحبه او شرط الهمزة او ما   فان دخلت اللام الموصولة
فيه اللام بالموصولة [illegible] اللام التنوين فيه [illegible] دخل اسم الفاعل لا يحتاج الی شرط من شرائط العمل صرح به الرضي
ولا يخفی ان قوله فان دخلت اللام استثناء من [illegible] قوله شرطه في الحال والاستقبال والاعتماد علی صاحبه فان
اللام الموصولة دخل في الصاحب وفيه دلالة علی انه لا يكفي الاعتماد علی الصاحب فقد يستثنی منه اللام لانه يكفي
الاعتماد عليه ومما لابد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الی المفعول به بانفسهما قد
يقويان باللام ويسمی لام التقوية في غير علم معروف [illegible] وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوية
بالنسبة ويجوز زيادتها مع [illegible] فيقال علمت ان زيدا قائم ولا يقوی الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال
لزيد ضربت كذا في الرضي قوله للمفعول فروع المضارب بهذه الاوزان الخمسة تعمل باتفاق من النحويين البصريين والمعلم
وحذف معمولها مذهب سيبويه لا غير ومع اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط [illegible] فيها زمان الحال والاستقبال
بل هي كالصفة المشبهة   وما فيه من معنی المبالغة باب [illegible] ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان حمل المبالغة

كالزيادة التفضيلية بجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية

فعل اي الصفة المعدودة لا لانفي ما ذكره لوجه عمل مع الكسر الا ان تعمد قصد اطراد الباب لما المثنى والجمع

فظاهره ينافي تصحيحه لو اعمال النبي لما كان لاسم الفاعل ثبت به الفعل ولما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد مع

العمل في معمول نصبه على المفعولية لجواز اطلاق العمل لثبت بالفعل ولما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد مع التحول من محمول

على المفعول لجواز الاطلاق العامل غير مستقيم ولا بد في تقديره ما نصبه على المفعولية او لا يحذف مع عمله مع الفاعل لان

لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكذا ان اطلاق العمل يجل قوله مع التنوين يحل اذا اللام الموصول لا بعد اسم الفاعل

نونها او لا يحذف النون مع لام التعريف والتقدير بعد الرضي حيث قال شبه بالتنوين دخول اللام لكن فيه نسبته

اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والا لعله ان ذا المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به و

لا على ذكره المصنف في بحث اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصفة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحد

والايصال وكانه الذي جره على ما قال من رفع عليه الفعل يشكل بخروج مفعوله في قولنا اليوم الجمعة مضروب فيه

والتأديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنبيه على الظرف والسبب من قبيل المفعول العمل

اي عمل الفعل فقال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على الاشتراط والاشتراط جلية يا جدا زمان قال الرضي ليس [illegible] كلام

المتقدمين لكن المتأخرين لما جرى على وتيرة [illegible] كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله امره في العمل كامر اسم

الفاعل لكفى الا ان الاشتراط [illegible] من الوضع العمل [illegible] فيما الا [illegible] والاشتراط فيجيء حذف النون مع العمل و

التنوين تخفيفا ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي [illegible] نحو علم الكرم لاشتقاقه

الصفات الثابتة المشبهة [illegible] لما كان المتعدي [illegible] وتمام [illegible] به [illegible] وجعل له لفظ

اسم الفاعل مجازا على سبيل الثبوت اي الاتصال بالحدوث على تغير [illegible] ومطلق الثبوت [illegible] الحادث

[illegible]

واستمرار تجدد عن الحدوث والاستمرار علي تحقيق الرضي فيخرج عنه نحو ضامر اي افره ولا ينهدم بمنعها تقييدها بصيغه
الفاعل وضعفها لمخالفة بصيغة اسم الفاعل او بصيغة انفاعل الذي هو مشترك اسم الفاعل ويرد علي التوجيه الاول
ح خلاف شرط الاسم ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي يجيء علي وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في
التسهيل وانه يجيء علي وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يحمل صيغة المبالغة اسم فاعل اي كاتبيته علي قدره ويرد
علي الثاني الالوان والعيوب نظاهره قياسه علي وزن افعل وانه الثلاثي المزيد فيه والرباعي علي وزن اسم الفاعل
الا ان يقال يحتمل ان يكون ح ذلك من غير الثلاثي سماعية ان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا اي يكون
مقصورا علي السماع ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير شرط الزمان لا يخفي اختلال عبارته انحني الا ان يقال
مبنيه علي انها لا تنفك عن الاعتماد اعلم انه يريد عملها علي فعلها فانها تنصب الشبيهة بالمفعول او دون عملها
وعلي كل من التقديرين معمولها اما مضاف او مشتمل اللام او مجرد عنهما او لا اجتماع اللام والاضافة يجوز حسن
الغلام بخلاف اخويه فانهما الا ان الفعل الجميع ونسبح ان يراد معمولها ما ليدخل فيه الحسن [illegible] فلم
كذب قوله شيء [illegible] ونسبح ان يراد بالمضاف المضاف الي الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل فيه
الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع ورفع الحسن وجه غلامه بالرفع في العمل
في كل واحد منهما مرفوع قال الرضي لم يعتبر باعتبار اعراب نفسها الا انه استوفي فيه بحيث النعت احوال ليس
من بيان اعراب نفسها الا انها [illegible] الرفع هو الحسن منتسبه علي اعرابه فلا يبقي اعراب معمولها ودون اعرابها
وحسن وجه عطف علي حسن الوجه الا وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا للوجهين فانه لابد في صورة النصب من
اثبات الالف لذا قد [illegible] الشارح وهذا انما يصح لو كان يراد اللفظ بالامثلة الثلاثة نيابة صورة الخطية
اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة معمول الصفة من حيث الاعراب فلا [illegible] اثنان منها ممتنعان

بالاتفاق كما صرح به الرضي وتوضيحه واختلف في حسن وجهه فيه بحسب لان استتاع اي وجهه جعل لعدم افادة
التخفيف لم هو عند الجزولي بعيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد احدها
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الصدق على قولنا الزيد الحسن وجهه
هما مع انه لا تخفيف فيه وجه الاشباع وهو عدم التخفيف ينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه قوله
لاشتماله على ضمير زيد على قدر الحاجة فالقياس ان ينبغي المستفيض مادة انضمه فيكون زيد حسن وجهه ينبغي الحسن
من زيد حسن وجهه ابن الا ان يقال المراد ضمير الفائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد
الحسن زيد ضرب زيد ومن زيد فرست ابن في داره لان ما سوى ضمير فرسين الربط بل يتعين
موضع الضرب وما لا ضمير فيه اي مسائل التي لم يفضح نحو الرجل زيد فالفرق فاسد مثل زيد الحسن الوجه يرفع
ومحا شبان في الاشتمال على النور الف العهد التي ينبغي الضمير الا ان يقال لم يمكن الربط في نحو الرجل
بالضمير فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه و
لان معمولها فاعل لها فلو كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا
ان يقال يلزم فيه تعدد الفاعل او القياس البدل لا الفاعل ففيهما ضمير الموصوف القياس يقتضيه
تفصيل وهو انه ان كان الجر بالاضافة الى الفاعل لا يكون فيهما ضمير وان كان للاضافة الى النصب وتشبيه
بالمفعول يكون فيهما ضمير الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو فاعل الصفة فيحكم كما
اي التي تجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير الصفة وجعلها مفعول الذي هو في
الحال حتى يلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال بتحريك زيد الحسن وجههما برفع
الزيدان الحسنا وجهيهما بالجر فيتوسط الصفة حسل على ضمه الخطاب والمفعول محذوف

ولا داعي

لا داعي اليه بل الا ان يلبب بالسابق جعل صيغته مجهول اسنده الى ضمير الصفة   مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول او نصبه
وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي   وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب
انها من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الافعال المشتقة نحو مررت برجل مستقبل الوجه اي حسن الوجه   وهو قليل كذا
في الرضي   لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف المحذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى
ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة
والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا والمراد بغيره
غيرها سواه وسواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا   في اصل ذلك الفعل
الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير نشأ من … فانه يسمى للموصوف
بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه والا فايده لا … لفظ الاصل   والمراد بالزيادة في اصل ذلك
الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد احسن من الحجر
… للموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف … الى حمل الموصوف
على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل لزمان او مكان
مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلغي في كون التعريف مانعا ما لم يخرج صيغة
المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها لا يمنع وجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة
الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل
عليه في اسم التفضيل … المطلق اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكر
المفضل عليه لاستغناء عن الذكر بالفهم اي اسم التفضيل من حيث صيغته قد يقصد به حمل … على

اسم التفضيل والاولى حذف المضاف فيجعل هو تقييدا وضمه لانه كالاداة   وفعلى للمونث او جيء للالحاق علم

المونث تتميم كلام المتن لان له بناءين وجهين ايضا   فيه حل فخير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لانكفوظ مجرد

ذكر البعض حلا خير وشر وهو شيئين لانهما في الاصل اخير واشر بل خور وشذ على تقييد قوله وفعلى للمونث وتخفيفه

الا افعل ويكون ايجى الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمونث والتثنية والجمع للجمع وخير وشر اخير واشر للجمع

ليلا انهما غير اخير واشر المستعملين بمعنى   وشرط ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي وفيه

الثلاثي بالمجرد او من التوصيف لمخرج نحو اهدى من البد والرجل فانه لم يثبت في احد من الكلمة

من الحيث وادرك ما لا انها شاذ ان قيد الرضي للمراد بهذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال فيفيد او ذم

تام الفعل بعدم فعل التفضيل من افعال انا قصر وكونه متصرفا لعدم من وكونه غير لازم للنفي

بكلمة اي ما يكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس قوله اشتقاق الافعل

في نوف الفعل فلا يجامع عدم التوصيف والموصوف بزيادة في الفعل فلا شيء من محل حصص لانه

يخالف فعله فان فعله للتنويع وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره ولا يمكن الا حما

بحر فيما الزيادة والنقصان وكون الافعال انا قصد ما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان تحمل الخط

ليس بلون والا عيب ان تقول دلالة لانه لا يشتق من ابلغ كون الى حين تعليل ابلغ التفضيل

قال الكوفيين يجيء من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان فقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلعم

في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن   وعوض ان قوي بوس العور كالحوص ذا حسن البعض

ثمان فعد اي غير الثلاثي المجرد للام العهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي للموصوف بما يكون

ولا غيب للا ان مرجع الضمير مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه   فعسشاته من جملتي ابن تشفه

قد لا

فقد ذكر من الشارح ابن يعيش في شرحه بهوا محمد الهندي بنسبه من غير ابن وقال القاموس الهبنق في الغلام كعملس

الأحمق ولقب يزيد بن ثروان محبوبه [illegible] وقال في [illegible] الودعة وتركب جمعه ودعات وهي خرز بيض تخرج من البحر

بيض شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محرك الاوثان وسفينة نوح صلوات الله عليه وسلام

والكعبة شرفها الله لانه كان يعلق الودع في [illegible] او ذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان انتهى [illegible]

واخوه [illegible] احدى [illegible] وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد وكن [illegible] وقد [illegible] ان

[illegible] اللهم صل [illegible] وذلك كان [illegible] من [illegible] وهذا احد اكثر من

[illegible] هذا من [illegible] واعجب منه انه [illegible] من الهندي [illegible] كيف وقد [illegible] اشاره الى

القدح فيه كما هو دابه ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه لانه لم يجعل [illegible] كما في اسما

الله [illegible] الجلي [illegible] او لم يخرج عن معناه نحو [illegible] فقول [illegible] في [illegible] الاول

من تلك الاستعمالات [illegible] الاول واما قوله [illegible] بالاكثر [illegible] وقيل اللام زايدة

والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد [illegible] ذلك [illegible]

اجتماع ما لا يجوز اجتماعها ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مع العلم بالمفضل عليه المحذوف مع

الافعل [illegible] فاعل ويجوز ان يقال [illegible] ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر

كل شيء [illegible] عليه انه لا بد من تنوين المضاف [illegible] بانه لم يعوض الا ان المضاف غير [illegible] مسافر

للتنوين [illegible] بالتنوين المضاف اليه [illegible] لم يعوض الا ان المضاف غير [illegible] للتنوين

[illegible] بالتنوين [illegible] التعويض على انه مانع من البنا على الضم [illegible]

واعلم انه ربما يجي بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه من وليس بمفضل عليه بعدم [illegible] التفضيل

اكثر نحو زيد اعلم الجاد نحو زيد اعلم او تقديرا نحو زيد افضل من عمرو تحقيقا نحو زيد افضل في اصل الفعل عليه المفضل مع مشاركة قطعية التنبيه علامة
لتباعد الى التجاوز الى التفضيل معناه عن خروج التفضيل افعل الكثير ببدنه وتفضل زيد والنحو والقصيد الى المتكلم بيس على النحو
من الاخر عنده اسماعا المبرد عن تباعد زيد قال فكانه عليه المفضل عن المفضل بعد تسليم التفضيل لعاني في بادي اللام
اولا المطابقة من اكثر افعل صيغة بلزومه المعنى بهذا كان وما شي من تعليقا يشعر عليه لم هون وهو اهو مع قوله ومنه
على النقض حمل يستشكل الزيادة بها يقصد ان الا وهو هما احدهما معنيين من افعل اي الاصل هو الذي هنا اللام بين لمجرد
يقصد ان جعل ثانيهما احدهما قصده اي مضاف محذوف احدهما جعل احدهما وجه من واحد المقصد هو الذي المعنى
اي تبارك والثاني يقصد ان وفي اي المضاف محذوف جعلها ثانيهما القصد بان حاصل احدهما اي المجاز محذوف
حكي عنه في الحال الى الزيادة الى مضافا يقصد ان جعل فكانه به المقصود موضوع زيادة بها احدهما اي وقوا
المفضل ما عدا من الاولى بعضهم ضعف حقيقة باعتبار تعسف بل تكلف انه يخفى لا بيانه الاضافة وجعل المفعول
اذا ان للحق الى غيره على الشي ينفصل ووضعه لان كان بعض اي باعتبار المفضل قصد انه بعبع ليتوهم بيلا
مطلقة غير مقيدة الاضافة من تجاوز للقسم في كما عليه المفضل من ترقى الاضافة الزام وجه للقيد الوجه
الاطلاق معناه بل كذلك وليس المضاف عن الاطلاق معناه الاطلاق ان توهم ولو المضاف على يكون بان
ان يكون الالف سوي الرضي به صرح كما سواء من جميع على الزيادة يعني الاطلاق معناه بل كذلك وليس اليه المضاف عن
والمفضل
لكم يتوضح التوضيح ويضاف عليه يفضل قصد فانه تبادر عرفا مما ونحوه حقيقة الجميع سوا من بعض المراد
الاضافة اطلاق ذكر الى حاجة لا انه في للتخصيص النكرة الى كانت اذا الاضافة لان وتخصيصه قوله نحصيه
قوله من التفاضيل بها للتوضيح والاضافة للتخصيص الاضافة من تعليل ولا والتخصيص التوضيح يشمل للتوضيح
البشر من حيث انه افضل جميع المخلوقات حيث البشر فضل لا يحتمل القول صلعم نبينا قولك نحو فيه للتخصيص الاضافة ونفيه للتوضيح

ولا الحول الا ...

١٣١

ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر الرفع بالفاعلية لقربه الا شبهه ابرده جيه كونه الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع

على الفاعلية وفيه بحث لان نفي الاستثناء مع نفي العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا عاقبته

يعمل في هذا المظهر لا يتصور الا الفاعلية قوله وانما خص بمظهر لانه يعمل في المضمر لا شرط اطلاق المفعول في قيده بالمستتر

فلا يجوز تشهد انه افضل من شيه وما ذكره من التعليل انما تم في ان يكسر والمراد تقدم ظهوره انه العمل في المظهر انه لا يظهر

حتى توقف اثر العمل فيه محلا الا انه لا يظهر في لفظ المحمل والالحاق عليه فيما سائر الشبهات انما خص بالفاعل لانه لا ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا وما ساه لكن ظهر كلامه تسمع ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا او

نظره قوله رافعه للظاهر توريف النتيجه موقانه يراد بالظاهر الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه

يعم الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية ولا النصب على انه مفعول به الا اذا كان صفة لشيء الخ فانه يعمل الرفع بالفاعلية

وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل او يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف الجر نحو قولك انا اقرب اليك منه واما

الظرف فنحو زيد ... انما لم يعمل الرفع بالفاعلية اذا ذكره من الدليل لا يخص نفي عمل الرفع بالفاعلية بل يدل على نفي عمل

مفعولا نه فلا وجه لتخصيص الدعوى قوله ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام فانه مع السابق وجه واحد

عمل الرفع وليس فيه حاجة استقلاله كما تفيده اعادة اللام   الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء وهو في

اللفظ لشيء الاول ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء وهو في المعنى لشيء الا في المعنى لتقدير الفعل

نفيه ... قال الرضي هذه شروط رفع افعل التفضيل للظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني ... اصل

لا يعمل بدون هذه الشروط الا ان ... على الفاعل ... مرتب ...

وهذه المسئلة صفة مسئلة الرضي الا انهم اصطلاحهم المتعلق ... قال الهندي

... للتسمية ... تقول ... الواحد ... جاعل

الاسباب سببا بان الاسباب اسبابا وزمانا يدل على ان السبب على انه او يلزم ان يكون في اللغو للسبب الواقع
بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كما جعله وسيطا يكثر مع ذلك الشيء ومن غيره على ما حمل قول المص
يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فيتبع ان اطلق السبب والا يعتبره في
قوله باعتبار غيره هو الاول بل بعينه السابق بالاول منفصل بذلك السبب باعتبار الاول الى اعرض الزجي بانه
كيف اطلق باعتبار الاول وقوله باعتبار اثنين منفصل فقد اتفق   الفعل نحو ما سيما بليغ الى
رسميين من زوج فلما تقال حاليه في البادية اهوا ويقال حيث في الدار يوم اليوم نعم نوع حبل اثنين بعد الا من
الاول ثم كما تقال حاليه في البلدي الدار فيبطل اشخص من الكل بالجاشيان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل
وقوله باعتبار ثاني حال من قوله على نفسه   المساواة باباها تقدم المدح هذا الشيا تحصل مثال الا يكون
المقصود من المدح وحمل الرسم التفضيل المذكور لا يحصل تقدم المدح وبما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء جاده
اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون جنس المفضل في المعنى وعلى هو الاعرف
ان المعتمد هو هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب شيء نقدم المدح بخلاف هذا الوجه فان مثل ما
يجري في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل الشيء فتامل   وثانيهما ان يحمل احسن
ما قبل تسلط النفي عليه مجردا من الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يناسبه ذلك مع وجود من التفضيلية الا انه وجه
لذلك   فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل بنى جملة على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان
يرجع النفي الى الزيادة او بوجه اخر قلت نعم لكن يدل عبارة الشارح بحمل الثاني في قوله بالنفي يعم
لا للسبب حتى يوجه نحو الوجهين ان يعين قوله بين حسن في مقوله اجنبي لم يفعل تفصل بين العامل ومعموله حتى
لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يتحمل في افعل وهو فعل لضعف عمله فيجوز زيد كما عمرو مارا بالفضل على الارجح

انه فلعلم

انه لم يتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل عنه وسوانه لو قدم
يلزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لان فيه رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في ضرب
لفساد الاول لان الكحل المؤخر لكونه فاعلا متقدم رتبة واجاب بانه يلزم التعقيد ركيك مرجح العمل مع ضعفه عليه ولكن
يحمل ما ذكره المصنف احتمالا الى ما ذكره يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد او نظر الى تحمل جوابه بحثه
الا اذا اعتضد بانضمام اطراف الكلام فيكون التعقيد اللازم على فوات المرام مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة
الواردة الى هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب بالقدح في ما ذكره من وجه اعمال
اسم التفضيل الضعيف في العمل وان حاصل الوجه ان الامر كان منحصرا في اعماله وحاصل القدح منع الانحصار بانه كان
يمكنهم تقديم منه فلا تعقيد فيه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور والوارد في الفصحاء ان هذا التركيب
انما كان نقل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما سبق منه فلا
واجب بانه في النفي تضعف معنى التفضيل فيعمل في الفصل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان في التفضيل ومما يؤكد العمل
الا مع الاضطرار ايضا   وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل ايه الا ان اصله من كحل عين زيد اثر على نفي ذكره
الوجهي ونسبه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان
اسم التفضيل محض مجاز اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار ومتحدان بالذات فاما ان المفضل
الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حرف مجرور من وجار العين
مع ذلك الحذف ونبه عليه بانه يوجب اخراج التركيب مما لا نظير في كلام العرب هو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة
في وابقاء مدخولها على الجر وتوقف العمل على التغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الخصوصية بل يكفي كونهما
بحسب الحال والصورة بان يكون مرجع العين الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل الا انهم

والمفضل عليه لا يذكر بلفظ واحد وهناك لا انتقال الى الكحل المفضل عليه بها من ذكر الكحل المفضل فيما ل
ووقوع لفظ العين اليه لم يلتفت الى اعتبارها وعلى عدم صحة كلام الرضي ان لا مانع فيه قياسا تقديره
ما رأيت عينا حالها انه كعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى رد
ما ذكره الرضي لو حيث وما ذكره من ان قوله كعين زيد واو زايدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل
ولا تسليما خلاف المعروف في الموضعين اعادة على وضع المعنى ولا نجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله
كعين زيد اذ يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايدة على عين زيد في حسن
الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زايدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح انما اراد انه
لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونه اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة لموصوف محذوف لان انتفاء فضل شيء انما يحصل بالمماثلة في اصل الكحل
لان الفضل في حسنه ونفيها يحصل المماثلة في المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم
على الوجه الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع
الفرح فيكون النفي بينهما فيكون ابلغ واعلم الى ايضا من العبارة المصوان بين الى الاخر وهو وقد
بان لا يمعن في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه
متعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل منه في عين زيد لانه لم يتكرر في الاستعمال حتى في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال ان كان
قد سبق ذكر العين قلت ولم يقل ذلك الا لقول كما قال سابقا ولكنك تجعل في قوله فان قلت
انك لا تقدمت ذكر العين وحيث ان ينصب احسن ولكن لك ان ترفعه بناء على انه لا فاصل بالاجنبي وهيس احسن

الحاد

اتحاد المنفصل عليه اذ لم يذكر ههنا ما يتصل عليه مع عين زيد المتصل لانه ان لم يذكر لكنه يتقدر فيتجه احتمال
التحقيق ان نظرا الى تقدير الكلام لانه كان في مقام بيان الاختصار وبما ذكره اوفق بالمقام والا
ان تعال فيه مذكر الامثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف ذكره اسم جامع كرجال ليس بجمع بنيه
على ذلك الصحيح منه ما سيأتي من جعل سيارة صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند الى ضميره والجمع
صفة بخلاف الجمع وسيارة من السير والاحتمال جعله من السراية على صفة مصدر محذوف اي انوف
فوقا سار ويا الى الاسلاك على ما قيل ضعيف لان فيه التقديم على المستثنى فلذا لم يلتفت اليه قوله
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب ههنا كما احتمال بالشك بحسب الظن وهو جعل ارى مجهولا اي لا
ولما الظن ابلغ من نحو الرؤية البصرية والعلمية فيه وعلم او نسوبه الى الاسباع لكثرتها فيها المراد بالاسباع
اما حقيقة او سرار انها من قطاع الطرق والحال مما ارى جعل بواو حالية وقيل اعتراض وما ذكره اظهر
وانما قال ولا ارى وفق نظم السياق فان النوع ما رايت بعد انه ما رأى ولا يرى فطلانه لو راى شك
لم يجان منه الحكم بانه لا يرى قط فتامل علاوة حمل النوبة الى مباحث الفعل بتلك الطريقة اي يلتحم
تفيد رجاء الاقسام على طريقة واحدة وما يدل على انه كذلك الصدور انه ذكر بعد تعريف الفعل ببعض صور
فعل وذلك مما فوق الاسم وهو علم اي نفصل ما دل معنى الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في النحو تسمية مفردة
مذكر الضمير وسواه باعتبار لفظ ما دل دون معناه اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور عند اهل
النحو والتحقيق انه مشتمل على اربعة مكان بعضها تفيد الحدث او التأبيد بالزمان وهو الفعل جمع ووقف مستقل قوله
ولا يشك ان في النسبة الى فاعل معنا ووقفا مختلف وان معنى الفعل النسبة الى فاعل اي فاعل معين ولكن ربما
على انه مفرد لا يفهم ما لم ينظر الى الفعل ذكر انه علم على الاول هو متصل كما هو متقدم يذكر الفعل غير

ذكره فيكون نفي يستعلى ونظيره لفظ الابتداء فان معناه جعل الشيء متعلق متعلق الحال انه فهم من خبر وذكره وبهذا تحقق انه
حكم جعل الجنس فما نوعيا انفعل يلي مطابق على تقدير كون معناه الالتي فاعلها وكما وصف ذلك المعنى بالإفراد ظاهر التعيين ان
ان يكون المراد به الحدث لانه بعلاج الإرادة النسبة عن كونها مراده وتقييد في نفس الحدث في الزمان فلا خروج الزمان عن كونه مراد التقييد الافراد
بالازمان فيعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى معناه المطابقي بيانه النفياد عند اطلاق الفعل كما صرح به المحقق الرازي
في موجبات سر لم اراسما التميز والا انتفى لانه لا يصح ارادته فما نوعيا الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الانتزاعي اط جداً فتعين ان
يكون المراد اعم وتقوينا وصحا اسماء الافعال لان جميعها منقولان تعال جميعا يصل اسم الامر بل جامعا اللامر
والنماد الداير كل واحد من الحكم جزء الحكم كالحكم قد يكون على سبيل الوارد كل جزء نحو جاني الرجال اي كل واحد وكذا جاد
فما جميع الرجال الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث بدخل به لان الافعال الناقصة بالنسبة
اصل الوضع منسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية او تحليل الفعل فان قلت المراد بالفعل
اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصطلاحي وتخصيصه على ما صح قوله وبنبني من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي
واراد بقوله تحليل بعدول الفعل لا ان بقع ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الغير فقال لذا لا دلالة على الا
التوضيح انما كيد صرح بالمحقق التفتازاني في شرح التلخيص لا نهاد وعلى ذلك الان الشيء ما لم يحصل الشيء لم يعمل فيه
وانما خص به لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا ايضح قوله والصفات اشتبه غير الاخر ودخول فاما قلت الاخر ان يقول
ولحوق تاء قلت دليسع عن قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يعبر بحو ما قلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا
والا نحو بالمتحرك لاختصاص البارز بالمرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح اي بحسب اصل الوضع فانه
انما وضع الاد لالة ما عرفت ان ذلك العلم قبله واسمه يكون من اجزاء الزمان التقدم هي اجزاء الزمان فيه هو التقدم
الذي لا يجامع فيه المتقدم بالمتأخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور الموافقة فيها والتقدم بالذات اما هو

افعل

١٣٤

اصلا اساسه ا المعلوم وبتحقيقه علام فو ونعهم خاطب جزء لزوم ان يكون للزمان زمان انما ينفع لو كان منشاه التباس التقدم
بحسب الذوات بالتقدم بالزمان لكن منشاه ان قيل اللازم الظرفية فهو متعلق بحدث رفع مقال زمان قيل اعلم على الاعلى وهكذا في زمان
متقدم على ما تم قبلهم ان يكون للزمان زمان ولا ينفع الشبهة الا بتبديل لفظ قيل يتقدم بان يقال بما دل على زمان متقدم على زمان
مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد بيان ما هو عادته باحد حروف نايت خما اولا لنظائر حال ولم
كونه في الاسم مشتركا بين المعاني المتعدده كالعين لا يخفى ان الماضي بالمعنى يكون مشتركا فكيف يختص على الاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف
المضارع فان المشترك الذي زيادة احد حروف نايت في اوله فيه مشابهة باحد حروف نايت ودخل مشابهة باحد حروف نايت
مشتركا كالمثيل منتقل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة فالهمزة للمتكلم وحده ان لم
حرف نايت على داعي قاعدة تعريف الفعل فانه يتبدد امر المتكلم الواحد وتنبيه الى الغايب مفردا مذكرا كان او مونثا
فالمذكر للتغليب اي للمتكلم يجب ذلك لمفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بالقرب وبعضه باحاد صنف مما
اقرب بالمفرد فانه ليس بعض غيره كما يدل عليه وضعه فما نعرف يكون مع الغير فلا يجمع الا فرادا مع كونه مع الغير فولي وحدا كان
الواو اكثر مذكرا كان او مونثا وخمسا وللمونث وللمونثين مثنيه حال لعلى لكن حمل مثنيه مصدر احسا الا انها حملها
بنظائرها وتوحال الصور والغايبه والغايبين لكان احمر واسع ولما كان هذا الكلام مما فوقه قولنا وانما يوقف المضارع
ان يتعلق الى فرع لا منحصر على عبارة المتن انه نفيه ان علام اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع
مونث وهو باطل لانه لا يوقف غيره مطلقا لانه لا نفيه انه لا نوب دار اتصل به نون تاكيد وفيه ان قوله لا يوقف من الفعل قوة
بنون المضارع فما يوقف الا المضارع فيكون اتصال الطرف به تعليله لحصر الاعراب فيه فيكون ما شبهه بحالها الا الحرف فانه
عدم الاتصال انما بيني في الشبهة فالتحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بنفي المعابرة وفيه انها اي قيد يوقف مغايرة ما ذكر علم
الا اتصال ما بعد تعليم المزيد تشتمل المضارع به احدى النونين داعرابه رفع لا يخفى انه عمل بل يعني انه علامة عموم او

افتقاره الى العامل لا ينفي بانه يقوم المقتضي للاعراب بل يجوز ان يكون ماله حيث انه اذا تركب مع الكلم على هيئة مخصوصة فان اول الفعل يعني

وقوعه ونصبه بعد حرف او حذف نون او جبار العامل قوله وجزم بعد سكون او حذف نون او حرف فيقتضاه العامل

فالصحيح معناه اي حرف المضارع المعرب هو ما لم يتصل به نون تاكيد ونون جمع مؤنث وهو عند النحاة اقرار بما هو عنه

مستثنيه عن التوقف وانما قال هو ما الذي جرى لم يقل لانه يشمل نحو مجهولا يشبهه المجرد عن ضمير بارز نحو ضرب زيد ويضرب

نحو يضرب يضربك منفصل به نحو ضرب ما يضرب الا هو فانه ان لم يجرد عن ضمير بارز المتصل والا فيشبهه انه لا حاجة الى قوله

منفصل به فان المجرد عن الضمير لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل للتسوية لا حاجة الى ذكره

لانه ليس ضمير البارز فيها منفصلا الا بالتثنية والجمع والمخاطبة المؤنث فيها ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يجمع المؤنث

المطلق فائدة المقام ينقطع الى المذكر ولذلك صح قوله والمتصل به ذلك بالنون وحده فيهما لو كان المثال لزم

جمع المؤنث لا ينقض حكم جمع المؤنث والسكون هنا حال الجزم يفيده بقوله لفظا الا خرجه بان السكون لا يكون

الا لفظا بخلاف الحركة ومن هنا ظهر ان الرفع قد يكون بالفتحة تقديرا ولذلك انه نفى او فتحة على المضارع ذكره قد

يكون بالسكون تقديرا اذا حرك بسبب الجزم لالتقاء الساكنين نحو لم يضرب القوم مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع

لا اواية ضمير يكون او المتبادر في كلام الشرح وانه حيلة لا للاعراب قائمة مما لحقه به والمضارع المتصل به لا يخفى

ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو موهم بان التفاوت في الفصل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح

المجرد لا على مجرده والسه عليه بقوله والمضارع المتصل والاوضح مثل الرجلان ويرجلان اي اخوه

يضربان اي الرجلان واخي المضارع المتصل الا ان المعتل عندهم بالفاعل الصحيح عندهم وهو ما كان

كلام اختار ان المعتل عام اسقط الحروف المناسب للالتقاء

هذا الجزم لم يفيد الجر في المضارع وقد تقدم في المبتدأ وحيث فالظاهر المجرد الاسناد لم من الاسناد الى كلام

المسند اليه

١٢٥

المسند اليه من المبتدا او وشاد و مالي شي كلاي القسم المسند من المبتدا او لانه يحتاج الى التقييد المبتدا او دون المفاعل

لان الكلام بعيده بعناه بدون التركيب مع الغير فتوحد منه بالمجرد عن العامل وليس كذلك بخلاف المفاعيل فانه لا

التركيب فلا يوجد المجرد من غير نوع كما هو المتبادر من بيانه الاقسام المفاعيل انه لم يجعل الرافع له التجرد لان التجرد لان تحقق

العامل انما يكون وقت التجرد ولان اذ التحقق انما هو في الجامد يمتنع وقوعه للاسم بتوقفه لان الاسم لا يعمل

الاسم ولا جاز حذفه في كثير من المواضع فلا يمتنع المرفوع عند ابطال السبهولة ذا القعدا الا علي في بدا المتقدم مر لا

بعضها بيان لا ثبات العامل وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكهاتا منهم لا يجعل العامل بعد

الا من كما في الاعراب لا يقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو شي لا اصل بعد

فيه العامل وابدال الالف لو بما واته لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الا ان يقال

الخفيفة تقلب في الوقف الفا كالتنوين وقال الخليل لا ان بردان لا ان نفرق في تقديرها فرق

بكلام ان يذوق قول لا مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان يلحقها الفعل الا انه الحق بلا التقوية باته

لتاكيد النفي لان التاكيد الفعل المنفي حين نعيد اللفظ في التاكيد حاصل النصب لكون الفعل علي يكون

مع النون ولذا اخص من بين حروف النفي بتاكيد النفي بعد ما ذكره ان في تفصل الحروف التي بعد

ان وان قيل فال تفصيله محل ما ذكره لتفصيل اذا لم

العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في التبيين فالمراد ليس لفظ العلم

بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية والوجدان او الظن اي غير ذلك هي المحققة

للخطر اي هي المخففة التي تقع بعد الظن

من المثقلة فانها للرجاء والطمع التاكيد الداخل على الماضي ولا

وصححا او هي خصائص المخفف الموجبة لحذف خبر ليس ان تقول ليست مرة يا ابيد للمحمر على علم الوقوع اذا كان حالا من دخانا

علامة دليل على ارادة عدم الوقوع كثرته كما هو المتبادر لا موردا مستقلا كما قيل ولا موردا في الذكر كما قيل هو الحق

لكونها جزئا وجزاء ودخال لا يمكن الا في الاستقبال فيه بحث لان اي كلام القايل انا يكون الا بعد كلام الا ان يكون

مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى نحو قوله في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت

فالوجه ان الحال لا تقتضي الا ان يقدر ان يعمل فيها الحال الذي هو حال الامام الذي هو الا مثل واذا

بعد الواو والفاء خص هنا بهذا الحكم لكثرته بالواقع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف

العطف لانهم وجدوا ولم يجدوها او وجدوها قليلة فالوجه هاهنا حمل وجهان يفيد ان الا فعلا الا ان حذف

الجزاء هو حذف عامل الفعل الا ان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لكن الاظهر

بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان الا لفظا او الا فعلا وان كان بالنظر الى زمان التكلم الا

سواء كان او ترك المستقبل فيه لا مانع من الاستقبال لا ما بعده تقييد بقوله لا مستقبلا وقد علم معنى قبل ذلك لتقييد

بمعنى انها الحالية للاحتراز عن المعنى فلما قلت في التقرير انها الحالية فلم قال بمعنى اي ولم يقل اذا كان

بمعناها او معنى كما قلت كانه اراد انه لا يشترط في هذه ان يكون مجردة او ... متصل بها ...

ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الا الاستقبال كما لا يخفى كما يقول كتب ...

ماض فمثل المضارع لا يحتمل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ما ذكر ...

فيه فيحمله هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الا ... العامل لذلك في كلام ... كانت

زمان الدخول ... حكاية الحال ... اللفظ الدال على الحال ... عبارة ... والا

ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال ... في معرض الحال لانها علم الا الاستقبال فيه

انها علم

١٣٦

الحال

انما علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا يخلو الا ان يقال بلفظ الماضي الحال فلا يصح ذكره في نعت الماضي وكذا

يسير بيقينهم وحيا لتوهم انهم يقولون انما وقف ابتداء وزيدون لزوم المبتدا بعدها ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخلو

خفي وضعها بالكلية لانها وضعت لافادة الاتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ولفي عاطفة كانت او جارة شك من

فلان خفي لما يرجونه الا لتحمل اتصال الحال تحققا او حكاية ولهذا اكتفي ... ينسال الحال تحقيقا كما ان حال المخفف قوله

وانتم نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه انتم نظرا الى الامرين لان كان سيلا يصلح سالا لقول لان السابق وقوع انه وكان

سير يحمل ان يكون في تقدير كان سيرى واقعا وان يكون فيه تقدير كان سيري سيعا اي غير ذلك ما لم يتحقق خبر كان لا يصلح

لك محمل مانع انه مع مجرد انتفاء الشرط الاول لا ينافي اشتراط صحة التامل فيقع انما قصد لا فلا يخلو ان الخبر جوزه

النفي ليس هي اولهما مثل الفصل العام المقدر متعلقا نحي تقرينة يوسف هجاه ادخلها بارتفع على تقدير

قوله انهم عطف بتقدير جار لا يخلو بعده وقع فيه بالنظر الى ما سبق لان قوله استرشيخي داخل عطف من

غير تقدير الا انه دعاء الدنيا ذكره لانه اذا عطف على شي وسيوفيان زيد المعطوف والمعطوف عليه في ذلك

الفعل لا محالة واما اذا عطف على المحو فيه فما سكره محبه اي ما كان صوابه لتقديرهم الاولى ما كان فعل الى

نحو بهم فتامل والفاء التي سقطت الفعل ح بعدها بتقدير ان مصدر ان ... جعل خبر الفاء جملة محذوفا مبتدءها ولا حرورة

في ذلك للاوجه للفاء في قوله بتقدير ان والا فدل ان تقدير الكلام والفاء ماضيه سرطيين اصلها سسه اي

فهذا وقد نبه عليه الشارح من انه المسند على جوابا وصف النفي بما تكشفه كرجيع الا ان قد

سوسية موافق لما اشتهر ان انتصاب نعاره لو تقدير انه مفرد فيصح عطفه على المفرد المستبط من الجملة الا ان قد تسنح

الفاء عاطفة لا يمكن العطف على الجملة الا بخلاف حروف ان وهذا يدل على ان الفاء هنا يصح العطف

بتقديم الالف والمسند على الجواب لا العطف قبلها بيان ولا يخفى ان ما قال كلامه عليه من انه اشكل على الرفع

لوجه العطف لان تقدير يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه والحق بالمجاز

فاسد جعله بعضهم الشرط ومع ذلك يجب العطف ما دخل ما قبله لفظا منه ترك مبرلي والحاجب المجاز كالاكثر ويكفي

لوجوب عامر وجه عدم الفوقية وهو ان يجعل اسما ترك والحق بعد الاولى لا تترك والحق فالاكثر وورد النفي

النفي نهيا تنفيذ تعلق الطرف ولم تعد انتبه ولعدا حسن اي الشرط ان يكون معنوي الى ان او الا

لا نحو انه نفسه والاولى ان يراد انه يجب بعد ما تنفيذ ان الشرط ان يكون على التركيب معنى الى ان مصدر اسم

الدال على مواتر ان اذ كان المعطوف عليه اسما صريحا فيه الاسم بالصريح نحو المجيء ان يضرب يده فهو مانع

لا لقصد ان يجوز عطفه على ما قبل ان وجعله يكون ان اسنا نحو وفيه نظر لان المشكل بالمجيء انكار ان والعاطف

نقدير ان ظاهري ان لا نفيد الاسم بالصريح در نسخ كون المعطوف على الفعل وانما ويل بالكلام

ويرد عليه انه كان المثال في ذكرنا فريش وكفران بحاجته بان العاطف في تقدير ان على كونه احدهما

بعض من بعض في الشرط واشتبه اشتراك الجمع فيه فعد او لا المخصوصات شرط منفك فعل عنها شرط الكلام

الموضوع الكل شرط كان تنوع الشرط في وحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ووضع العاطف لرفع الخلاف مطلقا ان اذا

ان بعدها بان شرط الكل فيه عين الكل بخلاف العاطف المقدر ان بعدها شرط مخصوص كما فعل في نفي وانما الكلام

وهو المتبادر في قوله وانما عطفه لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين جاء في الشرط الكل

الكل فتامل ويجزم ان المضارع لم ولما ولام الامر ولا الناهية في المنهي اخاف الا لا انه نكرة

للاضافة ولم يعطف لا لانها علم نفسها فلا يجعل للاضافة وجعل الشارع قوله في النهي عنه لا فاصل الى

المعرفة المشهور بعد ان الطرف بالنكرة لا يوافق بالمشهور ان تكون التقدير ولا تشتغل في النهي بحمل قوله في النهي

حالا الا ان لا انه بالمجيء لتقدير المعرفة فيما بعد الاسمي لان مراعاة جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ

احراز

اقول انما استعمل في سوى النفي وغاية ما يستعمل في شيء من الاقسام وغيره من الكلمات لم يحرم فعلا واحدا الا بالاضافة
فعلا واحدا ولا فقد سعد محمد ومنه بالعطف فيقول لا تضرب وكلم المجازات وبعضها فان تتعدا اذا
انما من كلم المجازات والجزم بها فعلان اي ما قد يكون كذلك كما سنوفي وارى وهو الفعلان المجزوم
مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعم ورايتما ما تدعوا فيدعونه مع كونها وارد في دلي كونها اسما وذ ان اذكر
من كلم المجازات كالجزم بها انشاد ونحصل بها ايا الاستغراق ولا معد استغناء لذلك من تاكيد لم بها انما
تركيب لام الامر كلمة لم وما دام كان ذلك لكونهما فاصلتين بين العامل ومعموله بحيث الا ان في بيان لم او مثال على ما في اقرب لانه بعد
لم ومعموله وانما يخول ان لم اضرب ولا النهي لا يقع انما فا العلم وكانه يكر او جعل النهي من نوعها صفة لا يعني اليا سيه
سنته الاول لا يخفى ان الحكم يكون اثنين شيئا لا يفي جعل الشي سابقا للاثنين ان يغير الكلام بافادة سنته الاول وسببه الثاني
فكان المصنف اراد بجعله سببا جعله سببا في نظر المخاطب في ذلك ليس الا بافادة مثلا ان المراد لا فادة سنته الاول وكان الشارع
اراد بها الموز الا انه بعد وعن السمع من حيث انه يبني على الاول اسما والجزاء على الفعل قد يسمى كذلك وذلك اذا كان
سببا ووراما اذا كان ظرفا وما سبه شبيه عليه الا من كذلك ولا ظهر ان المراد انه سمى الفعلين مع تعلق بهما شرطا وجزاء لان الشرط
والجزاء الجملة الثانية فافهم الحق بان حروف الشرط فيه يحلها اي تحقق اتما من وان لم تحقق لفظا اما في ان ضربت
ان ضربت لم اضرب فلان الجزم يلغ لا ما ان لم وسط فلان ان دخل على لم اخرج فنفي يكون سابقا في المطلق
وان كان مضارعا سابغ ان يعيد بالمجزوم بلام الامر نحو ان يكرم زيدا فلتكرمه لانه نظيره انها العدم جائز
فهي تكون مستقبلا بلام الامر ونحو الدعاء والتمني فانهما مستقبلا تحقيقا فقيل في نحو ان قلنا ما شر له فيها
على ما سيجي او من حيث فيه الغاء العدم ما شر اداة الشرط فيه بين لانه صار مستقبلا بان ولا اولى اصلا
اما ان النفي في منعقد لعربه وسمعه كامر او استفهام نحو ان لم نقر في ما نحو ان لم

وو جعلوم بامر حرف الشرط فيما ان الاستفهام يبقى على انشائه ولا تقليب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال حرفا انقلاب قوله

من فيع افكار وافوز الالحيما ولذا لم تعلق ونفي بما دام الجملة الاسمية مع انه احصر لا اختصاصها بها الى الجملة الاسمية فالاقرب

اي ما هيته اسمية الجملية فتقدير ان النحو نحوه بها المضارع حال كونها مقدرة اذا كانت مقدرة والا عبارته حيث بانه جعل

قول المصنف ان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية حيث جعله مفعولا ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة جزء لا تماما كان

خبره بعد هو وال وجه ان مقدرة مرفوع خبر لان اذ كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الجملة صالحا للاجابة

الى اشياء للصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية ان الكلام صادقا والا كان كاذبا او ادعاء تكلم فيه نظر فانهم

اشكل الماضي واسند المضارع الى الفوي الاشارة على ارادة الصفة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصفة فقوله سال الامر

بمنزلة توهم الامر بالصفة وفي بعض الشروح انما قال سال الامر الموصوف بالصفة لاحتمال ان يكون بمعنى المصدر

المثال الرفع لتوهم ارادة المصدر وتوهم بعيد على انه يندفع لانه يجوز فيه ولك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر

كما يقال للامر وانه ان يقال الامر فيه انشاء بعرفي يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور بين المحصلين

مجاز ان يحمل الامر عليه بمراد المثال لكن في قوة ان يعبر عنه بالامر بالصفة صيغة يطلب بها ساكن الخ قوله

يطلب بها الخ النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيهما باللام وارادة الاستفهام ولا في النهي

فالحاكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر لا نهي ولا يجوز ان المراد صيغة الفعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل

اسماء الافعال الا ان التوصيف يحتاج الى انه خرج قوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل تشبيه بانه

بمنزلة الجنس والقيود بعده فصول والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب الخ يخرج الماضي والمضارع قوله الفاعل الخ قوله

الفاعل احتراز عن المفعول قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن قوله

مثله جواز حرف فيه الحق التوصيف والتوصيف قدم في انتقال

فالتقدير هو يحذف حرف المضارعة اي حرف مضارع وفي الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والآخر حكمه حكم المجزوم
في اسكان الصحيح والاعتلال فان اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان
النون ليست في الآخر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون بمنزلة كلمة واحدة صار
النون بمنزلة الآخر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الذي هو المضارع بعد كونه او مثله حكم المجزوم ان كان الحرف الذي بعدها
الثقيل ساكن زيادة الهمزة لم يبق على الآخر فقوله ساكن آخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك كان مراده ليشمل في آخره لو كان
حرف علة كان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول ساكن آخره او حذف والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو
اما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وما قوله المزيد فيه نظر لان الرباعي لان الرباعي لا يختص المزيد فيه
قوله واما هو طرح الافعال الثقال الا بهم لا يشذ فيه نحو اعلم دخل الالف بكلف فيقال ان هو مولا بعد والي الرباعي
اي الرباعي الذي بعد حرف مضارعه ساكن وكذا قوله ههنا يكون في مضارع رباعي بعد حرف مضارعه ساكن وفيها
لئلا يلتبس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين وفيها الالتباس بالمضارع على تقدير الفتح في فتح الهمزة فقوله اذ قيل
افيل سهو من قلم انه لا يطابق حد ما انه لم يصح الياء او لم يكسر حتى يكون لسانه عايده والصواب ان قيل اذ قيل في
وقيل لفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم الموقوف في حال الوقف اذ اذا قيل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضم هو يتعلق
بما سوى الذي بعده ضمة يكسر الهمزة فيما سوى الساكن بعده ضمة بل فيما سوى او مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة
ضمة فقط سواء اي صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كسرة باعتبار ما بعده خلاف بعد وقف
ووقف يكون الاجل الساكن ضمة مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة
او على حذف مضاف اي فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول انما لا دليل عليه فتقدير الفعل لم يرد في
الكلام الا التقدير او على ما ذكرنا اضافة الفعل انما الى ما الاولى على ما لم يسم فاعله ولا بعد ان يراد بالموصول

الفعل الذي لم يذكره على الاولى اي الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول قسم كون الاضافة بيانية وكانه اراد
بالفعل الفعل وشبهه على التسامح السابق ولم يذكر هذا الحد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول
ما لم يسم فاعله وكذلك ان المفعول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة مفعول مقامه
ويضم الثالث مع همزة الوصل اي تؤخذ حرف الالتباس الا حصران المفعول فان كان ما قبل آخره [illegible] ضم كل
متحرك قبله غير حرف اللين فيه مثل قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء ليلا يلتبس في الدرج
بالامر في بعض الحالات جميعا مطلقا وهو وارد على الاولوية [illegible] التعليل [illegible] قوله وحرف اللين [illegible] اعلم
قوله ويضم الثالث والثاني الى عكس تعليل ضم الاول [illegible] قبل الاخر [illegible] انه
معلوم من باب علم [illegible] عليها الشيخ فالاولى ان يقول المضموم فان كان ما قبل آخره [illegible] قوله
مطلق والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء وحرف اللين اي ما يكون [illegible] فقط [illegible] تعالى
اراد بالفعل [illegible] الالتباس [illegible] وهذا اصوب [illegible] وانما خص [illegible] بالذكر
لم يذكر [illegible] عوض واختلاف في المبني للفاعل مثلا ذكره [illegible] في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ماذكر
ما هذا كلامه [illegible] وانما خص معتل العين بما لا [illegible] عوض واختلاف في [illegible]
كما ذكر [illegible] ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ماذكره المتعدي وغير المتعدي ههنا فبدأ ان الفعل لا
قسما فان المتعدي [illegible] من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعقله الا بتوقف
فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولا حاجة الى حذف فاعله [illegible] ذلك
النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به مراد ان يعني الفعل وما سوى المصدر مما يتناول المصدر المتعدي
فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما اشتق هو منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي كما

الفعل فان تعلق التحويل الى غير الفاعل فقد دل عبارة انه سماه بهذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو المفعول

هو المتعلق اسم المفعول بالحذف والايصال كما وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال المتعلق من الجانبين وكا

ان الفعل يتعلق بالمفعول الفعل لما تعلق ما وضح بيان تعلق الفعل بما المتعلق الذي هو المفعول او

الفاعل والمفعول بزيد يثبت الحال وبه يعلم الفاعل قد تحقق ان المفعول الذي هو الحال اسم المفعول

به فلا وجه كسر المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي في تعلقه بهما الفاعل والمفعول وغير المتعدي

بحرف متعديا والمتعدي بعيد البطلان لا يكون الا ثقال نحو القطع وبعيد التعلل نحو بذحرج او بالف نحو اعطى

نحو ما كسيه او السين الاستفعال نحو استخرجته ان يخبر مشهور ان في باب التعدية وانما المشهور الكتب هي الملتبة

الاخر وكاهما كالاجدابها جواهر الحروف ولا يعترفان في معناه بما يحمل طلبا للمفعول بل تخذ ما ان تخط الكلمة معنى

هو مستعمل بطلب المفعول بخلاف البيلة الالف فان ما نسبه معناه صاحبه في المبني فلم يوجد معنى المستعمل يطلب

مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة مستفاد في طلب الفعل المفعول واستخرجه معناه صرخاجا فاحدث

السين معنى اسم المستعمل التعدية مع افادة معنى الخروج على ما كان فاعل ثانيهما غير الاول كاعطى

وهي سماعية تتره ومنها الى السين وان جاز اسقاطهما واعمل رسالة سعى بما سطا اليوم كمفعول باب عطيت في

جواز الاقتصار عليه او عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير بين لشي واحد فلا يقال اعطيني واعطيتك

الثاني والثالث حكمهما [illegible] لا منحصرة لذا لم يقال [illegible] كمفعول علمت [illegible] احدهما

عند الاخبار الا [illegible] تخصص بيان [illegible] في خصائص افعال القلوب فانه يجوز تعليق افعال القلوب

اللام والاستفهام والنفي نقول اعلمت زيد العمرو قائم او عمرو قائم او ما عمرو قائم [illegible] كون المفعول

الثاني مع الفاعل ضمير بين لشي واحد فيقول [illegible] علمتني [illegible]

اللغة باصطلاح المراتبين وان يدل اللغة لسك خلاف السعين علي ما في القاموس سادي الظرفين
اي وقوع النحو وعدم وقوعه قوله لبيانا ما هي ليراد بتلك الجملة من حيث الاخبار بها ما نشتبه الا ظهار ان المراد
ما هي المراد من الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قايم مثلا عبارة عن معلوم نفسي
وبهذا وهذا الكلام سواء كان يجوز ذكره ان شرح او يجوز ذكرناه نقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الا
ومعترا ان الداخل علي الجملة لبيانا انه امر محقق فلذلك فيجوز اعلها فايدة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف
ما عليه الاستعمال كما لا وجه ان يقال هو الكلام لبيان ما هي اي الافعال عن اي عبارة عنه والمقصود ذلك
علي انها البست علي الجملة الاسمية بل مذكوره لبيانا معانيها وهي مناط الفايدة لا الجملة المذكورة ولست كساير
ودواخل الجمل فافهم فينصب الجزئين علي انهما مفعول لها انها مفعولها انها مفعولا لها وكانه اراد
ان كلا منهما مفعول لها ومن خصايصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا من خواص باب علمت
قليل علي ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت مريدا فاجيا وعلمت كل رجل وصوله
بحث في السائلين ان تقصد علي ذكر علمت وهو بعيد جدا لكانه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
ما ثبوت بيانه لا كما في الحاشية اي الا كلية خارجة من علي غير ذلك الملك جدا او قد وسيجيء
او نشاء هذا وفي العباب اي لا يحذف احد لا وعلي غير ذلك لذلك بناء الجملة قبيل الواو لا والله
لم يحذف الله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين
لعدم توقف افادتها علي ذكر المفعولين لان منها كمها افادة لو كان تقول خلافا لظن كثيرا او نعلم قليلا
ان يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا اعلم زيدا الا بالبراهين ولا اظن الا بالامارات
او تقول بما ليس السوم او ما علمت السوم الا مستقلا الجمهور الفاعلين لان بلوغا سيد ازحا او مفعولين

لما لا

١٦٥

بالطا اوهم انه لا يظهر فايدة في وصف الجيش وكذا لا فايدة في تقييد الكلام بالقيام وكلا منهما يفيد تقييده بالتقييد

الاول لانه كلام على تقدير نفهم منهما انه فيها الا ان يحمل الكلام على بعض من الجملة على خلاف الكلام اعم فليتدبر

فيه هو ارادة المعنى والاخراج عن صورة التقديم فانه لا يجوز فيها ابطال العمل بلا واسطة كما في مثاله اذا توسط

نحو علمت الكلام جرت فيه بحث لان علمت وان وقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان انتفاء ما فيه الاستفهام

وحرف الجر الداخل عليه بمنزلة جزء منه اما جابالبحث عن الاستفهام في المضاف وحرف الجر وبعد مفردا قبلي

ولذا جاز بعدها على كل تقدير الاستفهام الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان

الالغاء جائز والتعليق لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك ولما

مر ما تقدم من ان الالغاء فلا يجب في الصور المعلقة عنه علم انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل

اراد الفرق بين حصص الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جايز ولذا قيده بالجواز والتعليق

واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل سياق الكلام فيه يحب لفظ الوجوب فيه بدليل اي الفرق بدليل اي بمعنى

الجملة والحلم هو النوم والعقد الى الرجاء [illegible] حذف الرجاء ويكون ارى بمعنى العلم

سماع المكلوف [illegible] مفعول الثاني وعلى ما ذكره هي حال ومن خصائص افعال القلوب ماعدا حسب لا انه

الاستتار من بعض افعال القلوب لا متصل ولا منفصل فتحت حمله على البدل بهم انه لا فايدة في ذكر ان

لكمال ظهوره من بيان المعنى وهو العلم والظن فالمراد بالمعنى ما فوق الواحد انما قيد بذلك لئلا

لا وجه للتخصيص بالنقص دليلا [illegible] لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الا وقال لكل منهما فتأمل

وحسب [illegible] هو الذي في سعرة لذا في الباب [illegible] اي منهم فظن المعنى المنقول

انما سميت ناقصة لانها لا تكون [illegible] كالافعال التامة [illegible] وقيل [illegible] الحدث اللازم

الناقصة عنهما وفيه نظر لانهما سميت الافعال العامة والتامة بانقص من النقصان مدلولهما عن غير بالزمان وذلك

ان الحول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي هم بمرفوعها وفيه ما فيه اي التقدير

فما وصفت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على ان يدل كان لسلب الصفة الى فاعله والزمان دالا نسبته

وثبوت الصفة للفاعل وحرفانيتها وبين التقرير الذي هو صفة مستقلا ان كان منفردا اسما الفاعل كا

هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان اسما للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا تليق

بمقام التعريف لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة ولو كان مجرد الزوال

في الموضوع له مستلزما ان يكون عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان مجرد كونه

عمدة امرا لا بد منه معانه خفي يستلزم علمه على ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة في لانه في نفس وجودها لقوله

ما وصفت لتقرير الفاعل على هذا التوجيه الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفته

فقط فتمد ان العبارة لا تساعده ولو جعل الموضوع له [illegible] الخ ما التوصيف مسا الافعال الناقصة

ولو جعل الوجود والتقرير والتقيد على ان جعل اوكان خارجا عن هذه الافعال داخلة في الافعال التامة بكلف وتحكم ولا بعد

ان يجعل العام في قوله تقرير الفاعل للعوض لا للصلة [illegible] ولا تستلزم جعل التقرير بمعنى التمكن مجازا الى تقدير لا فائدة له

العوض من وضع اللفظ افادة المعنى [illegible] الاوضح عندي ان المراد بالتقرير ما يشتهر في بيان فائدة التاكيد والا فقال

الناقصة موضوعات للنسبة وكيفيتها من الزمان ونحوه ولا تدخل على المحل للاسمية الدالة على النسبة المدلول بها

فسد لكون النسبة المدلول المحل به تدخل عليها وان بقيت الفرض فادة الزمان ايضا تمامه لان العمدة افادة التقرير بوقوع

تقرير حمل اللام للغرض ايضا لا بد من حمله [illegible] الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل فظهر بما ذكرنا ان

هذه الحمد لا يحتاج الى قوله زايد كانه اشارة الى ما ذكره المحقق الشريف ان الامر الصفة خارجة عن مدلولها لما

ترکزاده

ترکه ذکره لیتبادر من العبارة   وقد یضمن کرالتضمن ملاحظة فعل لازم بمعنی فعل مع ملاحظة معناه والتأ
علیه بهذه الملاحظة ولا سرار فی مقام التعریف بحیث جعل الاصل مانیا والمضمن حالا فیقال فی تفسیر الایة سعیدا
مارة عن زیدة ونانیها عکس هذا کما ذکره الشارح فوز تأمّله کلا ملاحالان لا مصاف کما توهمه العبارة   وجاوزت
بمعنی کانت فی المفصل بمعنی عارت   من العوارة وهو النفاذ قال الترکیب حدثنا عن الحوارح ارسل علی ابن عباس
رضی الله عنهم ابیهم ای ما جاوزت علما جاهک ای لم یحذنا عاملین کما یرید نا   ارسف سوقه بانقم السکین العلم
علی ما فی القاموس   لا یتجاوز جاره وقد موضع الذی استعملها الموت لهذا جاز العطا السکین اللذین وجها
فیها الکثر قال فی بعض معانیه الحق فی جار الاطراد فانه یقال جاز الی بره وقیل فیطابق مع استعماله فقد ان یکون الحکم
کانه کذا   علی الجملة الاسمیة المرکبة الجنید او الخبر کانه اخبر بتعد الجملة الاسمیة عن محل او قائم زید وما قائم زید قائمها
جملتان اسمتا مرکبتان من المبتدء والفاعل   ای لا محل لعطاء الخبر حکم معناه کما نفطی الحکم معناه لعطی الاسم
الیه تعالی زید عسا جعل النفی مستقلا الذ ویجعل زیدا مستقلا فوله نبوها ما ما الاولی جعل ما ما منفولا فانه
زمان ماض وتبکره لبیان انه یکون زمان معین من الماضی   فنهار النهار العمارة الی الا نصبه ای فیهما من الی
بمعنی انصلاة والنقد المکان الحال بصف المظنی عنه سر با نها بمنزله انعطار کسر بوضعا مارب قرا حاضی
ببیت برعالی جواضها کالذی العباب   فان سوضهالم یکن قراحا فیل کونه بوضعا وکان کان بمعناه بعیدها
الجمع لذا فی العباب   هذا ایضا عطف علی قوله بسوبا او انما ذکره مع کونه غیر جار ججة ما بمعنی ما رو متقابله
لانه مختلف فیه فعید بعضهم انها تامة والجملة تعبیر حرشان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والا ظهر انه
عطف علی یکون تامة والاول بیان لبها بانها رفعا ادا شیئ بیان اما باعتبار عدم ظهور علیها فی جملة ا
بالاتفاق وان اختلف فی کونها تامة او ناقصة ولذا جمعها کونها مانعة او زایدة یجامع عدم ظهور العمل فی

فذلك من بعدها يجيء سابقها فانها بخلاف ما سبق لفظة كان مختصة بهذه زايدة ويكون جاء بعدها

او بالمصدر المنسوب اذا زاده الا انه يكون غير المنسوب وهو بضم المنسوب على كون حمل من اسمائها او شبه يكون

او مجلة في السببية هو الفاعل هذا فذات فاعل اسمها يسمى قبيل الخبر واحد اسعد واما كان يجيء به شد او ساوي لجملة

او الافعال متعلق الاطلاق من الاختصاص لا يرسه في السبب هذا ان الا يخفى على الفاعل بغير يرفع ما قوله هو

بالخبر على المسند الاصطلاح لا يخاص الفاعل بانه على المسند الاصطلاح ان على الفاعل مع الخبر يجيء الكلام هذا في بينه تقول يحسن

وخبرا مفعولا الخبر يسمى انه كما واسما فاعلا يسمى الاسم بل المفعول اسم يسمى فاعلا سمي الذي ليس من الاصطلاح على

تقدير او له تفصيل لا انهم وايضا ظاهر انه مع الرفع عن خارجا جعلا عقلا معلوم الفاعلية ان الاصطلاح باعتبار وا

تقدير فعل كبير المصادر قبيل من الزمان وتقدير النفي كلمة بها ويؤتى تقال ولم النفي اداة بها وما قال و التصميم هو تقول

تمحيص موجب السريان تقدير في علماء صار مادام في ما لان عنه وجه بعد ذلك المصادر صيغ تقدير في فرع بينهما الظرف

عم مشترك لانه عليه وحمل سوي الكلام الى احتياج المصادر من شيء في المشابهة بهذه الا ليس ومعه الزمان ذكر

الظرف بالنصب على الاستعمال من الكلام لهذا انه لا على طرف لانه يتقرر وفيه قصة انما الافعال سائر في والنفي

ما عليه لا يشكل المتبدع كما وامره يقول ان الاعم الاسم كان اسمائها على اخبارها تقديم ويجوز

المواضع التقديم هذا من لا يمنع انها يعني اسمائها على اخبارها تقديم يجوز انه اريد فان ابقاه الشارح اورده

الكلام اذا فيه هو الحال غير مر هو السلطان مالك كان نحو بينهما الفرق الى حاجة فلا حكمها علم قد الفارق

قوله يجوز قسم على يجيء هذا يعم تعليل على الخبر تقديم في واحل المثال وهذا الاسم مجرد على الخبر تقدير في

الافعال الى الافعال لانه الاخبار الى راجعة هي ان الكلام سياق في لا انما الافعال الى هي و

فعم حلاله انما الدفع وجه كان ما قيل الدفع وبهذا ذلك وادوانه الى كان من ترده ظاهر

احمل

اجتماع المخالفين وتناصر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين متعارضين متنازعين وقال عليه فعله بان يكون
هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبيه لا من جانب الجمهور كالنصب على الاتباع [illegible] وحاصل الكلام [illegible]
التي تقع في الخلاف فانه كفى [illegible] الاجماع وعدم ضعف جانبيه لانه ليس بخلاف ما [illegible] على الافعال
احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه الثقات لا ما اختلف فيه النحاة فيعمل [illegible] اختلاف النحاة في [illegible]
اللغات ووقع الاختلاف بينهم بخلاف اختلاف [illegible] فانه للنحاة في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالف
عند المصنف [illegible] بخلاف الافعال المتعدية ما اي فعل اشار الى ان التوقف لفعل المقاربة او التوقف للمشبهة
الاولى فهو الافعال المقاربة بعد هذا باب افعال المقاربة وما وقع خبر لها بدا اي فعل المقاربة اي [illegible] عسى
والاشفاق [illegible] التوقف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا لا ان يقول عسى للاشفاق فيه
[illegible] جاز [illegible] فيه الحمل [illegible] وكيف لا وافعال المقاربة فيذكرن [illegible] باعتبار
[illegible] للطمع والرجاء او الاشفاق [illegible] من معاني الحروف [illegible] في الاغلب
[illegible] للحروف [illegible] بتقدير مضاف [illegible] جانب الاسم [illegible] جاز [illegible] كلامهم
من قولهم عسى [illegible] الفاعل [illegible] على المفعولية [illegible] صورة الا ان
ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل [illegible] والدليل على هذا التوجيه [illegible]
[illegible] ان يكون زيد [illegible] اسم عسى [illegible] الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر [illegible] الاسم
الخبر [illegible] زيد قائم [illegible] يكون [illegible] الكلام مع [illegible] الاضمار قبل الذكر [illegible] زيد اسمه [illegible] الفاعل [illegible]
زيد قائم [illegible] يتوقف [illegible] هذا التوجيه على ثبوت [illegible] الزيدان [illegible] لو كان كذلك [illegible]
بحذف ان فتأمل [illegible] يحمل ذلك [illegible] الشارح يتوقف صحة هذا التوجيه على ان [illegible] الاستعمال

عسى ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا بناء على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني

وتعدى فان عن العمل امتناع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول المص يقول عسى زيد ان يخرج وقد

يحذف ان وعسى ان يخرج زيد لعدم مشابهته قولك عسى يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واما على تقدير الا يكون

فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى ان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال

الاول فخبر عسى هو الخبر بعكس باب كان وفيه على الحصول لكنها في الحال لا تظهر وكذلك في قوله ومثل كاد والفعلان

لم يكد من صنعه يرح ان يميس وهيا تقطع قوله اي كسر الانعال اي كلما للافعال قوله لعوره اي

لم احد وقال صنعه على وزن الطلبة الاسماء الوزنية وفي كثير من النسخ بزيادة نون بعد العين ولم يجد في

العربية ومن المستقبل الاول في المضارع وكانه لمحمد الحال الاخص على الماضي والاستقبال وقد

التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما وانفعلون مكانه وجه قول من قال انه واما للاثبات انه

مع بالنفي الماضي ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد كا بعد عن الفعل

لو عند عامة قال وانها تريد ادة الا مع ثبات النوب نفي الفعل وجه التمسك به مام والجواب عنه ضعيف

في الدعوى الثانية نقول والترتيب لا يقول لم يكد ما تمت ان يكون للاثبات لا ما نقول جعله اذا استقبل وكان

من خطار انه ماض وكانه اما العلم لباب اعراض القاهرين وبه ادام

لكن لا ينبت مع من قوله نحو وذلك ظلم ثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق على انه

جعل قوله وقيل يكون في الماضي بالاثبات وفي المستقبل كالافعال وجعل التمسك فقد وقع

في التمسك الاولى فلا فائدة الكلام لا الا انه وفي قوله لا نحو وذلك ظلم ثبت

العلم فقط ومن عسى لكان في الاستعمال الثاني ايضا وتنبيه عليه لو هم ان الاصل فيه استعمال ولذا

لا اصل الاستعمال

لامن استعماله بدون ال هذا انما قص وجمعه بالنظر الى كثرة افراده فيفي بمنزلة ذكر الكل في الموضعات للسنة على حال
المفرد لو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون لكنه فيه فصيحا بذكر لذكر كل لكان اقرب وذلك
ان يقول جمع مع عدم كونه الا موضعين اشارة الى ان جعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء
كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان وثنيه بالنظر الى نوعي صيغه للسنة على ان الموجود في هذا المعنى
الاهم ليس الا اثنين عص في فهم التثنية الجمع انقادا اي كما هو مفهوم في جمع المفرد ولا سيل غيره انيب في انشاد وبابها
يقال شنيت شليب عمرو وما يجهولا والمراد بالغير الا مانع وهذا التعجب محل الحسن فانه فعل وضع لانشاء التعجب وقيل
يحصل الدعاء عليه ان يجاب بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس يصح بهذا الفعل وقلنا لما فيه من لا كل عشره
لكن لذلك الكلام اي يفعل التعجب بما وضع الوجه هو الاول لان تعريف ان يتنافى الحكم على الحكم على التعريف
وما انتهي الطعام في القاموس كل شيء كبر واحسنه وعيب فيه وما اعجب يكذب في القاموس بعد ما قصه
وانما قيد بالتقديم والتاخر والاطلاق في سن انتقيد لانه مستقل بمعرفة حال المفعول من غير حاجة الى بدل التقييد
يجاب الحائرة في غير اما المستقلة والطعاما ذكره من الباعث فلا يتبع لان الغيع فعل العجب من التقديم والتاخير حراك وحقيقة
كان موافق اخر واجب لا يخفى على الفطن ان شيا من الجواب ليس ما يمسكن والمالا ابار في هذه المواد
رد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا العدم حسن على ما ولا لو وهما ما يعد ما منع فعل التعجب بغير التعريف
هناك مثل لو اخر تعديم احسن على كل ما فعل مثل باب شرا هو اناث عند من جعل المعنى سر علم اهداها ت
لا حقوقا المعنى شيء حقي احسن زيد الامر حكمي واما من جعل المعنى سر اهر وانما ابدا ش فلا يصح ان يكون ما احسن
قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا سيي الا شيئا فيلزم استساء الشيء عن نفسه الا ان يقال يا فسد ابره
للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب بمقام التعجب جدا قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم بلنفت

فيفقل

لانه لم يكن في فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد الاستفهام بالقول بكونه فعل التعجب لا يجامعه

التوجيه وباء مجرورة زائدة عنه بان الباء زيادته كالعدم في ذكره كانه لم يذكر او لانه للفرد مكالجرمي

ومفعول عند الاخفش وهو يده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر وقال الفراء وتبعه الزمخشري كلاهما

ويمكن ان يقال الخطاب للتعجب والباء للتعدية [illegible] وبهذا الطلب [illegible] اللغت الاكثر لا العلم

المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحويين والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم

كما هو في نظايره ولا دخل لارادة التشبيه بالتعجب في هذا المقام خاصه او مرا اسكره منصوبة [illegible]

المخ والتوضيح او التمييز اما منصوب او مجرور بمن فلا يحمل اللام الا ان يراد الاحتراز عن المجرور كما في قايله الرحمن [illegible]

ان يريد بالمنصوب لانحلا فامر به عن حالتي التفصيل بين النكرة وبين باع التفصيل للتوضيح فافهم واما الي

التفصيل والمذهب الي علي وسيبويه لام تعريف العهد للعهد الذهني لسلامته ما سبق ولا يخفى انه اذا كان

مبتدا اشبه ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد كذا لا يظهر علي هذا التقدير كون النعم نعم رجلا

بل الظاهر انه راجع الي زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افادة فالعايد في نعم رجلا زيد

بل الضمير بل النعم تشبه تمييزه حيث جاز نعم الرجل فصار الكلام مطابقا بالمبتدا ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة

الا انه جملة عطف بيان وهذا هو الراجح لكونه مبتدا الا انه لا يحل تقدم التفسير علي الابهام مطابقة الفاعل

الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وهي ان الملتبس بالفاعل معين للفاعل كما اذا التبس

الفعل بالمفعول معين المتقدم للفاعل حقيقة اذا وصلا لا يحصل التمييز بالمطابقة في الجنس بل يحكم

في غيره اذا كان فالا تسبب باخره من جانب الشي الجار بفعل النفس الي الجار ثم الادغام اذا جاز حيث علي ادر

حيث بل في الصحاح الفعلة وعند صاحب القاموس حيث اسم في الحث وذا فاعلا اي هو حيث والفاعل

بانها التعجب

في التمييز أو الحال إما في حد ذاته والفعل الأولى من الفعل لأن العامل هو حيث أنه فعل وعلى هذا القياس العامل في

التمييز في نحو قولك ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل فالعامل كلمة أو التمييز المبهم كما في وأنه حلا

فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما هو في بعض النسخ

أي برجها اليهم مصدر حيث على وزن كرم وعلم ومعناه الاسلاح كذا في القاموس ففي عندي وفي الحجر

نسلح ولذا لم يجمع وأوائل معنيا كما جمع مادة مع أنه لا فرق بين المصدر ومادة والمعدود حقيقة والأظهر

انه اختيار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع أن الفصل للتصريح بأنها جائزة عنده ولذا لم يذكر أيضا قوله بل

مع أن ربما يظهر بينهما ... ولا يظهر بدون هذه الأقوال في اثبات نفعال الا شاذا كم ما يطلقون العامة

فيه انه يلزم أن يختص ... بالابتداء بأنه بالأفعال الاختيارية التي لها عرض ولا يتم على القدر وأول الاعتبار الى

أنموه ولا حاجة أن المراد بالغاية انتهاية لا تبدأ ولا نهاية له ولا يستعمل في أنه الا نهاية له كالأمور الأبدية و

أما تفسير الغاية بمنتهى الشيء فهو حيث أن يكون استعارة في الزمان مجاز الا أن يراد بالمسافة الحقيقية والأول

وعلامته صحة وضع الموصول في موضعها لا يقال لا يصح وضع الموصول موضعها من في قد كان من سطر أي شيء

مع انه جعلها بيانية لأنا نقول ... المراد وضع الموصول

مع ايراد مقتضيات الموصول أو هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال أو في

الأصل وهي ههنا ... في الجملة فان ... للابتداء ... المكان أو للابتداء في الزمان والى

فقد يكون الانتهاء في غيرها فلا يقال ...

ولا عليكم في ... والمصاحبة فيه تعين في التفريع المصاحبة تارة ... وتارة

بالمصاحبة فلا اتفاق لتستلزم المصاحبة فيه بحيث يجوز أن يكون السرور والأنوس في بكان ... الصبح

ولا اعاجيب انوس في الاشتراك والتعدية بهذا المعنى تختص بالباء وما وقع في عبارة ابو فيين ان تعدية
اللازم بحرف الجر في الثاني الجود وغيره مخصوص بالباء ودخول الجر الواقع في الاستفهام والنفي سماعًا بل ابو
على ان ما يذكره من غير تقيد بالسماع قياسي في استعمال الباء للاستعانة او الالصاق لا يتوقف على سماع والا
لعدده به وقيل التعدية مقصورة على السماع واللام للاختصاص ظاهره انه لاثبات شي في الشي عن غيره
وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اذ لا يمنع ربط الموداد اعطا و نفي
الواو في القسم للتجنب لم تعلق بمعنى الباء في القسم مع ان الباء الاصل تنبيها على كونه كواو القسم لا كبايه تخصيصه بكره لعدم
احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر حروف الجر فيمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها او لا يمنع غيرها فالوجه على
ما بينه الرضي انه لا يتحقق التعليل في المعرفة لانها اما للكثرة وفيها نوع واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه
انما يجري فيما فيه شائبة الكثرة وذلك ان يقول ان مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتعليل كما ان كم للتكثير فعند
شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم ثم يستعمل في معنى التكثير ولقي لدا كثيرا زاد
وصف مجرورها وان استغنى عنه بموجبه من التقليل ربما فرينه سيف صقل اي مجلو واو واها اي واو
في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان تقال واوها في حكمها ولا تختص مشاركتها ما الدخول على نكرة موصوفة وكان
الاهم لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وفعال وتدخل على نكرة موصوفة
تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم
لحوق ما الكافة بالواو فلا يتيح دخولها على الجمل وبلدة الليلة ظلل جوز من الارض مسبح عامر وعاتم
الاسس الموالس وكل ما يؤنس به طي ملون السراب دعام ويقم الفنا والحنف والعنس بالكسر الابل اليسوس
بحالها اتيا صبها سوء كل ذلك معس فلا يقدر وله العطوفة عليها ان ذلك وجوب الكافة للتعاثر

ذلك داود

ذلك بوجه من كونه ضعيفا انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل و يكون وقوله لنزول الباء أ
لا يكون الا عند حذف الفعل و لا يكون الا لطول السؤال وليس بعده ما تتعلق به سكون والاخر وانقطاعه فافهم
قوله وذلك لكثرة استعمال الباء في القسم لكثرة استعمالها وذيلها لان الباء استعمل في السؤال ونحوه
والمضمر فوجه الظهور لان الباء تعان كسره سابقة غير القسم بخلاف الواو محصيا باسم بعد افهم
العام الى الخاص ولو قال فخصه بلفظه انه لكان اوضح فلا يرد انه لا يلزم ان تعال الباء يوحد مع الا
وبدونه لكثير دانه لو قال الباء اعم من الواو لكفي ويلني اي اجاب تعال بلفظ كذا اي الذي ايلك
قوله وتيلقي القسم انه يلقي الى القسم الجواب باللام اي فيجعل القسم الجواب يجوز اضمارها وتجاب
والاظهران المعنى انه يلقي القسم المخاطب اللام في جوابه وان ادوف النفي اي توسط القسم بين
الجملة التي اخرجها الاعتراض وتقدم في ماله اعلم فاعل تقدم وخلف معمول اعتراض واليه اشار الشارح قوله
او التقدير بعض بمثل بانصب وقوله على البعض الوجوه اشاره الى ان لهذا الكلام وجوها وليست زيادة
الكاف الا في وجه واما الباقي فمنه ما لا زيادة فيه وهو ان نفي مثل المثل كما به غير المثل لكالمثل
وهو الموقعيل الان المماثلة من الجانبين وهذا وجه بمعناه القول بالقبول ورجحوه بان الكناية ابلغ
عدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل الا ان يجعل مثل مثله
بل المثل المشارك للشي في صحح كون الشي اقوى منه فيها وبمنزلة الاعلى والمثل بمنزلة الملحق
ومنه بالا زيادة فيه الكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل
الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اهون من الحكم بزيادة الاسم
اذا كان الحرف وفا واحدا ورجح الثاني ان الحكم بزيادة المثل يوجب حمل على الكاف على القيد التقدير

قال الرضي اعلم انه اذا الحق في حروف هو نحو ثم دخوله على ذكرته بمعنى كلمة اخرى زيادة بناء على اصل بمعناه الموضوع
وتضمن فعله المتعدي بمعنى الى فالمستقيم الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فالقول ان على بمعنى في قوله نحو اذا
كتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا لتحكمن فيكلف ابرد حب الطعام والانعام
الدوريات شديد بوس اللالي على الرقي بحجاب الطعام الدانيات الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى ان نقدمها على
الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه داعي اعماله وحرف الجر وعملها وعنده هذه الحروف فلان
معانيها الافعال مثل الكذب وتشبيه برد ان هذه الحروف تعمل الافعال الماضي لان ان انها الانات والتاكيد
ان ولو روح ونصبوا الى ان فالنوع معانيها بالافعال الماضيه لانها معنى الافعال الماضيه لان انها انها
التاكيد والتشبيه بها الا ان ... واشباع استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود اي لكن ما فيهما
على حذف المضاف كالكثرت حذف المضاف لخفظ مماثلة خبر ليا دعكسها في المرجع والا فلكن برجوع ضمير
علمتهما الى ما بقي بعد استثناء من هذه الحروف فان قلت ان زيدا ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان
الضمائر كذلك ان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته مما ذكر من الموجب الا توجيه الدالة على قسم الكلام
لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه اولا بكر حيث زيدا قائم ابوه قلت ان زيدا ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا
لذاته اولا واسم ان وخبر ان كلاما بل جملة مفردا في ليست صدر الكلام وقعت فيه ويلحقها اي هذه
الحروف ما الكافة فتلغي على الافصح تسمع العمل في ليست وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما
كيف ان ان ليست لهذه الحروف والجملة بعدها جواد الا ان انها حرف زائدة كما في حالة اعمال اسما وغيره بالا تفاق
ملوحة ان تلغى على الافصح والا لكان النفع كما وقع في بعض النسخ ابيضوا ان السماع انما ورد في ليت المجمع
وقد عرفت انه مختص بليت فان المكسورة لا بوجه الحجة قال الشارح الرضي الاولى تفصيل معاني الحروف

الحروف المشبهة بالفعل

الرضي لا يخفى عليك انه لم يسلم لان وان بنى على الاولى اعادة تفصيل ما بهذه الوجوه في كلام المقود حيث لا يصح على
اسناد تام يصح السكوت عليه نكت ان السند على ان كثرت سنده الى خبر ان او على ان تعول المحذوف ان والمراد
كثير نظرا الى ماده سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضي وتبعه على انه لا مقابلة بينه وبين كونه
بعد القول او بعد الموصول بل بمعنى كونه ان في ابتداء الكلام المتكلم المتقابل بوسط الرضي كلام الحامل كونه بعد القول
والموصول لانهما وسط الكلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استعماله موضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا
وان حالا او جواب قسم المراد ما تقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن حال كونها مع
جملتيها فاعله بيه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا اليها بل مع
جملتيها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومثل
عندي انك قائم عندي ثبوت قائم كذا في التحقيق هو الثبوت الذي يدل ان وهكذا النوافي ومفعولا
ما لم يسم فاعله مدرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول
ومفعول باب علمت اذا وجد في خبره اللام الا الابتداء نحو علمت انك زيد القائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول
القياس ان لا يسمى المضاف اليه مضافا اليه حقيقة بل لا حاجة الى ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من
انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يحتاج ذكر المجرور بحرف الجر
كما نبه به كلام الرضي وقالوا لولا انك تحقق ذكر لولا وراما تستوفى ردا على الاخفش فان المبرد والكسائي
زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا وقد تقدم في الرضي مفصل قوله وقالوا لولا
انك جواب سؤال وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب ما يكون الجملة اسمية لانه معناه ضعف السؤال لا نعم سؤال
سابقا ان خبر المبتدا بعد لا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعل لان عادة قوله ولو انك لانه فاعل

مرفوعة نحو لولا ان قائم صلوبه لو انك قمت كما تشعر به في جواب الشرط فان جاز في موضع التقدير ان الى صح
احدهما العدم التكلف الحذف لانها في مجال الاخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف فيه من يكن مبني فاني كر
وتطابره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ فيضر الرضي على الاول والثاني مردود لانه
ان مع مكان الرد لم يلتفت اليه للاستلزام الحذف قبل الحاجة لكن يجوز كونه مبتدأ ربما لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا
يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه بوجوب الالتباس كما لا يخفى وبالجملة قوله ورد امي لم يات به لو لم
تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت تقدير المبتدأ ليس من نوع المعود له
الخبر يكون جملة ولو لم يعد المصدر موافق المعود كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح ان يكون جملة
لكن اطلاق خبر المبتدأ عليه في مقام التعليل وجوب الفتح ما هو فهو جملة اسمائية قولهم الى الفتح اسمائيه واحد بالتحقيق
لكن في استعماله وفقا اصله وحاله لا جرم قال الرضي لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب اره بالفتح فلا رد للكلام
السابق عند الخليل وزائد كما في الآفاق عند الرضي لان في جرم معنى القطع وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل
وفي شرح سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى الفتح كالرشد عند الفراء وروي عن العرب لا ذام على وزن الكرم
لا جرم لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلام بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الربا فيه حتى
يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاشك ولا جرم انك قائم بالكسر فيفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا
الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه لغات اسقاط الميم وزيادته والعدول الى الحالتين وزيادة ان
ودا قيل جرم وتبديل همزة ان بالعين كما عن لا عن ولوم ان زيد قائم فاحفظ ومن جعلها هو ما انه من استعمال
انك قائم وليس من السياسة بمعنى القلان ما زائده كافه في الرجحان زيادة ما يقع لكنا لي لجارة فان ليلا قوله كالجارة
جارة العطف على اسم ان انه مجار الربط بما قبله وكافة حفظ كناية المتن وعوض عن الربط وخلفه عبارات النجاة

جعل الجملة

جعل بعضهم المعطوف على اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وحكمه ان مرجع الضمير الاول وضمير الثاني واحد حتى يكون

مع معمولها بتاويل الجملة لانه ما يطلب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة

مع متعلق بها بتاويل مفرد لكونه في تاويل الجملة ولم يجوز الرفع في العطف على اسم المفتوحة اصلا فقوله دون ان

المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوز العطف في المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوز العطف في المفتوحة

مطلقا واما في التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل في البدل

النفي والجواز هو القياس ولا اثر لكونه اي لكون الاسم ... معنى في جواز لا قال الشيخ الرضي لكن سيبويه والكوفيين

والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان الاسم غير معرب لعطف جاز العطف على المحل لان كونه ... واحد ... الا

تعاير الاعراب ... اظهار المشترك بخلاف كونه ... اسمين معربين ... الاعراب فانه ليس ... سكار

... بيان عدم الجواز في ان زيدا وعمرو ذاهبان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد

كان العامل في خبر ان عندهما كالفعل وخويها وما ذكره المصنف اسند الى المبرد والكسائي لا يوافق نسب النحو ... ولا ...

عليك ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه

بانها لا محالة في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح ... في

الخلاف والمثال كلاهما الى الحكم ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم ولا نحو

المبني الا على لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل

خلافا للفراء اذا فصل بما الى بين الاسم كذلك الفصل لا يكون الا الظرف هو خبر كالمثال المذكور

او ظرف متعلق بالخبر تجوز ان في الدار زيدا قائم ولانه حمل على الحال الماضي المنفي اذا لم يتغير معناه ولابد حمل على حرف

النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة الموضع الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته وقد

بكسر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لكفك لراغب وهو قليل ويدخل على ان او قلت نعم ... فيقال ان
لنفسك قايم كذا في الرضي ولا فصار والتقديم ان دون اللام اي اي نحو العامل في التقديم سر
الحامل على ما يلي العامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان تقال
الفصل
انقصار في التقديم ان لا نيهم يوقد هو اللام للاويهم عليها و انها وان لتوانيقض وجوه مشابهة
والعدم لزومها اختصاصها بالاسم ويكفي او اجيه في ثبوت بعض وجوه مشابهة الفعل ولذا لم
تذكر هي اي لكون الغالب الغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل الحمل بخصوص جواز الا
ولان نشر امن الاسماء لا يظهر فيه اثر الغاء في الاعراب بل الاعراب على طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا
مقابلة بطرد الباب اي من الافعال التي هي ليس من داخل المبتدأ والخبر لا ينوم الاعراب بقوله خلافا
للكوفيين في التعميم وقد اعترض به الرضي على المصنف حيث قال قوله الكوفيون يجوزون دخولها على فعل من افعال المبتدأ
وليس بوجه ولا ولي ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ المبتدأ فتقول لا يقول قوم ان ونحو
انها وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب دخولها على الاسم وهو ظاهر لا نقول الذي الغاء
او جواز دخولها على الاسم علم من سيأتي جواز الالغاء ولا اعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم واما قال من وداخل
المبتدأ والخبر لم يكتف بقوله من وداخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاصه نحو ان كان زيد لقايما دون كان ان كان قايما
بالسبب اوكد في حذف ... ولا تقول ان ... ان ... ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير
الافعال الثبوتية لان لام الابتداء لا يدخل الا على الجزء الاخر بخلاف ...ان فانه يدخل على الجزء على الاسم او بعل
بينهما دخل على ما بينهما وقيل ... اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين وجب ان دخول
اللام في المثالين شاذ واعلم ان الكوفيين انكروان المخففة وقالوا ان اللام اللازم بعدها

الا ورده

الا ورده البصريون بان اللام لم يعهد في غير الا والمجاز جاز في القوم من زيد او لنعمه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشيا
ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثنا بعد النفي او معنى ونحن نقول سيبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله
وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها وتخفف المفتوحة كالمكسورة في الحفيف المفتوحة اكثر او في
كونه مقتضي كثرة الاستعمال والتعلل وان كلا لما ليوفينهم لام جواب القسم فلام لما لام الفارقة وزيد
بعدها وفعالكراهة اجتماع الامثال كذا في الرضي ومدار سرق الدوكان هو ناه حعمان اسرق عما
والندي وكسب حافظ يا امراد او عام ونسب الحقه بانضم وعار من حشيش والجم حق كل ذلك في القاموس والاحصان
وبرادانه فعل فرق حصنا والسان والابعد ان يكون نسبه حتى جعا الزوج المكسور ما علي مسمعه سمي الجموع يفتح نبادل
وقيل لانا انسانا انه لاصيح الحقيقة ف السيد او حمسين الندي وفي كونها عظي عليه العلم ... واذا
لم يعلها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه بتقدير الضمير لانه كان المخففة المكسورة
بانها وتعمل فلا يلزم بر صحيح شي عليها بالاعمال حتي يدفع بتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان المفتوحة
المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل في اللغة الفصيحي هنا المراد بالاستعمال الا فصيح فهي في تلك اللغة
كالمفتوحة في انها لا تعمل اصلا ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها انه يعدم الداعي اليه كان فان المخفقة ووجه
الموافق العبارة المتن ههنا حيث قال ههنا ويخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وههنا وتخفف فيلغى على الاصح
وعبارته صريح في ضمير الشان حيث قال وخففه منصوبا صيغة الامع ان اذا خففت فينعلك سر قلة النظر
الي الكاف قال الرضي فيه نقل الركة الي الكوف وكلمه ان تحقيق مضمون ما بعدها وللعام نعام التاكيد والتحقيق
لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه ويسمى الاستدراك مسره
البندي بطلب ... السامع بدفع ما علي ان ينو همه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال

استدرك ما فات وتدارك تنبيه يكون لكن للاستدراك انه تدارك ما فات المتكلم بابهام كلامه ما ليس بمراد
كلام واقع بعد توهم والعطف فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ بهذا المثال لانه يرد ما حكاه النحاة من حيث وقع
فيه دون ربما قد وقد فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما قاله ما في القاموس بعجبه حيث قال ولكن وقع حرف
بعد النفي للاستدراك والتحقيق ما لم يلتفت اليها وسبق ان يعلم ان الكلامين المتعارضين للايجاب نقاد
النفيا واختصاصها بل يكفي بيانهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ما في الافعال لا يناسب ولا تنافي
شكرا فالجزءان منصوبان على المفعولية لاجل هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالنصب ولان اجاز
متفق عليها لكن لوجه مختلف فيه قصد الفراء منصوبان بمعنى ليس عند الكسائي نصب الثاني لكان المقدر وعند
المخفضين بالحالية فالاوجه ان الفراء يعلل لنسبتهما بينهم هذا من مواضع وجوب حذف كان عند الكسائي
ومواضع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين وسار له بهاي لكلمة تعلل كما جاء في اللغة الفصيح
صه التصغير في القاموس فعل كسر الوفسله وارتفع الصوت دعوه رداه الرضي زجره لعل الي المقعدا
منها في القاموس رجل معوار بين والمعوار بغير الكسر الغارات وكان السهر وكذلك الرجل ما في المعوار
فنحب التي يحكي في الاحوال الثلث لياه وفيه ما وقع في كتابه علي رضي الله عنه كرم علي ابن ابو طالب
والافلا حاجة الي التاويل لعلها حرف يجر الحروف الجر بها وحكم سده ده الحرم ببعد هذا التاويل والحاجة
الي التاويل بيانه تعالى الحر علل الاشكال فيمنع انه لا شك انه الا بهذا الثلث الواقع من علي الفلسفة
الله الا ما اله ولا كانت هذه الحروف بمثل المعطوف فالى المعطوف عليه اذ ليس العامل الي المعطوف
كما ذهب بعض اقوال ان بل الذي بعده مفرد ما هو المنشي في الكشاف ان بعض النحاة ذهب اليه ما نهم بعض الخ
فلم لا علته قوله فالاربعة الاول للجمع الاعم من ان يكون مطلقا او فالمعنى لا فاده الجمع لا لان موضوعها الجمع لانه

الا انه من ح الواو وحده من موضوعات البواقي وسيلئل في اجتماع المعطوفين او الاجتماع ههنا في كونهما متعقبين
بالمشيئة سواء اكان في ذلك قوله الفعل في الاول بسنه في الحكم المستعمل بين زيد وعمرو ان كان فقولك جاءني زيد وعمرو اي
حصل الفعل من كل منهما قوله فقولك شبه للاخراج لان قوله اي حصل من جاء زيد فهو بمنزلة عطف المثال الجرد اي اوقع
يتصل كلام الرضي بغير تمام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو ثم عمرو اي حصل الفعل من كل منهما بخلاف جاءني
زيد او عمرو اي حصل الفعل من واحد منهما دون الاخر فانظر قوله بخلاف ما الفعل شارح [illegible] فقوله بخلاف [illegible] عليه
والفاء للترتيب بلا مهلة [illegible] الترتيب ومهلة فان قلت [illegible] الترتيب [illegible] الى المعطوف مثل ما ذكر [illegible]
الى حمل قوله للترتيب على [illegible] الجمع مع الترتيب مع انه ابعد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب المتكلم
فيكون الترتيب اي الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى حمل عبارة المصنف بقوله غير مهلة [illegible] على انه كان [illegible]
بنه لا يقول [illegible] من [illegible] ثم [illegible] بمهلة [illegible] من مقابلة الخاص بالعام مفردية بمهلة
اعلم ان الفاء [illegible] بان يكون المعطوف [illegible] المعطوف عليه [illegible]
[illegible] المعطوف عليه وان العطف ثم نظر الى البعد [illegible]
عنه [illegible] الترتيب في المهلة من [illegible] بل [illegible]
[illegible] على [illegible] القاموس هكذا في بعض
الشروح وذكر [illegible] ان لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء [illegible]
الشارح في هذا المقام [illegible] بعض الشروح وقوله [illegible] رد على [illegible]
لا يصح على التحقيق [illegible] العاطفة على [illegible]
او ليس [illegible] في حكم الجزء لكن لا خلاف في جعل [illegible] حقيقة او حكما [illegible] قال الرضي في

بحث الحاجة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها كقوله مرتبا القوم حتى زيد الوكرية ما لاختلاط نحو من التكلم

في تقديمه على انه يحتمل ان يقال الا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه فلا في الجزء الاول كما هو مشهور

والصبح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة حلطه بالليل في القوم كما اشاره العيني هلا مشاه بين لفظ الجزء والصبح

ما عرفهم ما ذكره وجها العدم دخول على الملاقي لكلف ممنوع عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف الا في

بعيد لعطف الجزء على الكل المنفصل المتغايرة قوة او ضعفا صار متغاير معاير لسائر الافراد خارجا عن الكل لا يصح ان

على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد التقوية والضعف لاحد الامرين اكتفى الحصر في هذا المقام قال

بدل منه فلم يصح والامور والجز الطرفية بهذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين والمانع الفعلان اي غير

عند المتكلم بدا في او اللبس لطالب التفصيل كلمة النفسها او الابهام فهو المتعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان

المعنى المشترك بين المسئلة وبين التفصيل والابهام لا تحرى في انه هذا الفرق انها في لا يطلع منهم ابدا وكعبد

الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام واما ما اجاب عنه لا يفيد

لانه وان كان او فيه لاحد الامرين منهما والعموم لزم من دخولها النفي على احد الامرين منهما لكنه لا يلتبس

نسيا على المتكلم لازمه لنحو الاستفهام اي غير مستعمله وانها لزمه في التعليم لجارفة فالكلام في هذا المقام

وليشمل كسر كلمة الموسه بهذا المعنى وكون اللازم جار المجاز فيه انما هو في اللازم المبراني يعد ثبوت احدهما

الكا احاد المسترعين عند المتكلم نيه يقوا عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم ورجا ...

ان الا قوت المراد الاستواء في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد ام قام عمرو

العين لا يشترط هذا في ام المنفصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين

الا ان يقال المراد انه في الاصل وهو كذلك هنا قد استعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف اذ لا يبقى الى الكلف في قوله

دكان جوابه

وكان جوابها بالتعيين المحو اختلف تحقيق تركيب التسوية فعند اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون او مبتدأ بهم
ام لم تنذرهم اي سواء الانذار وعدم الانذار وعلى بعض جعل سواء مبتدأ الا ان المضمون وان كان مؤولا لكنه مستوفي
صورة الفعل والاسم لا يصلح ان يجعل مبتدأ من حيث صورة الفعل فيجعل ان لم بالعكس وعين الواو واجب الهمزة
وام لم مجازا على حقيقتهما بل المعنى الاستواء ونحو اصبر على اقمت او قعدت قال الرضي سواء خبر مبتدأ
محذوف اي الامران سواء والثلاثة والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت في معنى الشرط
اي ان قمت او قعدت فالامران سيان وقد يستدل على اعتبار معنى الشرط واستعماله في الشك في التركيب الهمزة
وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي فيه مستقبل كلانه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ان يليهما الجملة الاسمية بعد
الهمزة وتغير الماضي لان الماضي يحتمل الاستقبال الدال على اعتبار معنى الشرط فسد عليه بمضارع تفويت التقوية قوله
لان لا يعد ضعيفا الكلام فيه عدم بعده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا بالنظر الى الاقيس فيظهر وقد
اجاب اما الاعتراض على الفهما انه لا ينحصر الجواب في التعيين او مبني على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب
بنعم او لا ولما صرح به وقد يجاب بنفيهما وبحمل تقول الاجابة العام المستوفي الا بان السامع على فالجواب بطلبه
ونفيهما بخطيئة في اعتقاده الا اجابة سوء فالجواب بالتعيين دون نفي ما كلتيهما ان الاولى ان يطبع بقوله
كان الجواب ما التعيين والا يحصل نعم ولا بانه الا ان تقال الاشتمال لنفي كلتيهما فتامل والمنقطعة كبل في
الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في السؤال هذا هو الاكثر وقد يجرد للاضراب اذا كان ما بعدها منقطعا
نحو قوله تعالى ام انا خير منه لا معنى للاستفهام هنا وكان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله ام
هل تستوي الظلمات والنور واعترض على جمهورهم بانها بل ام انه من عطف الانشاء على الاخبار وقد
بما اجمعوا على عدم صحته واجاب السيد بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة حرف عطف

العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على التقدير بعده من الحروف العاطفة واجاب بما نيا مان التقدير

بل ابل كشاي اي بل اهي شاء ام شاء وقال بعض انه يحول المنقطع الى المتصلة وفيه ان يبقى المنقطع الاعراب والاستفهام

سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة بدونه كان نقيضه على اي شاء وعلى اي التقدير منه و

معنى ام المتصلة نون تعيينه ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بناء على التعدد وجاء عطف الطلب على الخبر سيما

في مقام الاعتراض انما يجوز ان يرد بل اهي شاء تقول بل انك امر فيكون الاعراض عن الاخبار الى الانشاء

بالاخبار مع ان الترديد فيه وهو الثاني ان الواو والفاء ثم حتى ما الثانية يعطفها على ما الاولى نحو جمع

عاتيات مع احد ومن قول الاندلسي حيث قال العطف كلما جاد ابو لو يعطف احدها على الاولى التحملها

لحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ونبه على الشارح انه لما لم يكن ما الاولى للعطف كيف يمنع

عطف الثانية عليها حروف الجمع المعتبرة مركبا لمعطوف مع المعطوف عليه في حكم الركنية والمشهور ان الواو وزيدت

التأكيد العطف ودفع الالتباس بحرف العاطفة في قال الرضي اما فيها دون لكن الروح فيها مصاحبة غير عاطفة بخلاف

لكن والحكم بينهما للمعطوف عليه للمعطوف بل للمعطوف انه على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم

الثالث لما قيل لا لايستلزم يذكرها حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بحرف لا يبقى حاضر فقد لا فيكون لا لما بعدها

حروف التنبيه ان هذه الحروف نسبت في المعاني بل اصوات وصفت بعوض الثلاثة فالا بين ان الجمل

تسمى حروف الزيادة تصدر بها الجمل كلها الا ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة

فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة وما اذا فصل بينهما وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو ها انتم

اسم اولاء والاصل اسم هولاء وقيل الفصل فيهما بين اسم الاشارة بالضمير المرفوع المنفصل كما يتوجه

القسم نحو ها الله والعلماء بعد الدرو اقسام وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول

امان ابد

اما ان زيدا عاقل بوزنه عاقل على التخفيف ومن الحجاز وما الا حرف تنبيه الكلام للاستفهام ولا الا ان زيدا قائم

كما تقول الا علم انه جاء في هذا الكلام وقد منعه علي ان يعلم يستعمل بمجرد التنبيه وح يناسب ان يحال ان بعدها مكسورة فتأمل

قوله وحروف النداء اما وهما للاستعمال لانهما تستعمل للقريب والبعيد اما وهيا للبعيد كذا واي والهمزة للقريب

واما من حروف النداء فنادى بها القريب والبعيد ولم يقف لي كلامه الذي فاعلم ان ما كلامه اعم من المعنى

على حسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة للتخفيف من حروف النداء بوا وها ولا ينادى الاسم المعرفة

الا الاسم المستغاث وانها وانها لا ينادى لا ينادى بها اولو كذا في القاموس نعم فيه اربع لغات المشهور

فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانة والثالثة كسر النون والعين والرابعة بضم النون وفتح العين قلت

المفتوحة جاء كذا في الرضي فلو قيل ان احدا ما زيد البس في عليك قال نعم مثل النبي ومنه ما ورد في

حديث الجمعة في قولنا نعم بعد قوله عليه السلام ولو كان على البكر في بيتي فقصده ما كان لقبيل هنيك فقال التسنيم

قال عليه السلام بن انه احق فانها ايجاب للقبول للتصديق للنفي واي اثبات بعد الاستفهام بمعنى نعم

ادل الايجاب في الشي من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجه غير جعل على تقامل حقي ولا تلزمها القسم

يستعمل اللزوم على خلاف نعم ويلزم القسم فعول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب اسم الله

اذا كان قبله كلمة ها التنبيه لجواز النداء لانه مجرور لا غير فيها ها تناسب لجار في باب اي فلنه اوجه حذفها

وفتحها الف كنبق وابقاها ساكنة مع انها الساكنين على غير حده لان الله والمعد بها كلمتين او

انهما بمجرد كلمة واحدة كما قيل في ما انه وحذف الالف من خصائص لفظ الله بحسن قال هو فعاله اذا حده

دار في الصدر دكلمة الانعام حسن ويكون بها زائدة ان اصل الحيز بعدها لاجل الوجوب ذلك البيان

كوان ولام الا ان زيدا من حروف الزيادة ولذلك لم يلحقه به الرضي وقال مع انها لم يعد اعطاء في التحقيق

الواقع لها فكانهما لم تقدر ثم بخلاف ان واللام الا تفيدان ان والفاظ التاكيد اسما كانت اولا فانها مانية
على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان اجتماع الذي بين الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال وقلت اي زيادة
ان مع ما المصدرية وكذا الوقتية نحو قولهم واحد مكنا كم فيا ان مكنا كم فيه ونحو الا الس نحو الا الكن قائم وان
بفتح الهمزة وسكون النون يراد مع لما كثيرا نحو الكسرة من بعض ان المكسورة ما يطابع لا تكثر بعدها في مقابلة زيادة ان
المكسورة الا زيادة بين اذا ان تقدم بينهما قبلها ولذلك ان يفهم الكسرة من بعيد زيادتها مع الكاف ما علية في الصحاح
قد يكون صلة يا تي وكان جاري السو وقد يكون كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله وقيل الواقع
بعد لما تقابلها للزيادة ووجه خفي ووقع منه نوع زيادة ان لم مزكوره نحو كان طبيه سطول الى ما السلم وبرد
وان السلم العطو سادل ووقع الراس وافقدين وعطو سلبه وكبده وسيطا والي السبح لسادل انها
الشديد الحجره والوارفه الشجره الحمراء كل ذلك من انعكس وقلب فقيل اقسم ان كثرت فعل
القسم الذي جوابه نفي للتساوي بان جوابه نفي نحو او الله ما ارفعل في بر لا حور سرى وما شعر ود الجواز
الهلكة على وزن الوقفة بكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلاك جمع هالك كالطلاب جمع
طالب موقع فيما وقع وانه نفحات فقال الجوهري جمع جاء قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس بالضم
الهلاك جمع الجوهري ذي الشر الاثبات اخره بالكسر حتى اذا الصحيح ان الجار والمجرور متعلق بالشعور نعني
ان نسبت في ذلك الرجل العاشق سري في شر المهالك وعلى انه سار فيها حين اذ الصحيح والحق التكاسف
عن اشده علم ذلك لكن لا شعور ذلك والمراد بما لاك الا معرف ورد القلب اعلم ان بالتكاثر والعمل السحق
ان يجعل الحروف الزوايد لكن لك في حسما وانه لكن لم يجعلوا الحروف الزايدة لان الالفاء
الكلام وهو كيف بالحرف عن العمل وتصحيح وقوعها على ما الكافة وكيف حيث ونحو الا كافه ونحو كونها

خارجين

وجاء بين قال الرضي والعجب انهم لا يردون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في ان والنفي ورفع الاحتمال في لا الا
بعد العاطفة على النفي وفي حروف الاستغراق فيه ويردون تاثيرا لفظيا كلفظا ما للعامل من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول الظلم
يلبس للمبتدئين المفصحة فلا عدوان من باب الفصيح سفرا ولا بد ما لو حذف لا لتوالت مثل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما
الكافة تسبب كل ذلك على انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يفهم ان الاسم
يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب يحوم يضرب لا يفهم ان المقصود تابيد الحكم على يد لولا كلمة ما بل ربما يتعذر لا
اسم يحكم عليه بزيد قائم وفي حيثما تضرب يحوم يضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو شرط الاول للثاني اولا ثم يعيد
بدون علمك لا شرطية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختل ولا انه اللفظ
فهي هو كل منها قال الشيخ مالك لعاب فيه ان يكون هو الموطى في مدخل القول   اي الفعل المشهور في معنى القول
رشار الى وجه طرفيه اعني اللفظ بان المعنى طرف اعتباري يستعار له اداة الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا
للمعنى هو الشايع حتى قال الشيخ الرضي انه على القلب اذ الاعين العطف فيما للظرفية لا اعتبار ذلك حسنة قال المحقق
اعتبار ما ادعى القلب فيه ان ظرفية اللفظ للمعنى انما اعتبارية بقوله مقدرا اللفظ غير صريح القول فقوله
فخصه بما في معنى القول سواه بمفعول له او في معنى القول لانه لا يتصور نفس لفظ في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في
معنى القول اعم من صريح حتى جعل القول المصدر تقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة   قوله ان
اعبدوا الله تفسير للمفعول به اشار الى وجه قوله مقدر الا تفسيرا لا لذكر ان قوله مقدرا من ان قوله فيه الاكثر لانه قد
تفسير منقول ذكره اوائل المجاز متمسك بالانه في بعض مفعول القول الصريح وجاء ان قوله ان اعبدوا الله نعم في
لكن قال الرضي بتقدير امر به امرتني بقوله اذ لا يسوغ به لا يكون تفسيرا لعبد الدليل قوله لهم ما يضمر مفعول قول
صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المقدر بالفعل في عدم الظهور قال الرضي وسيبويه ان يعلم

ان ما بعد ان المفتوحة ليس جملة بل فعلا بل هو الكلام بعده ولا تحتاج الى الاخر حتى يتم المسند اليه المقدر فقوله

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليس بمعنى متغير ولان قوله ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدء المتقدم

وينبغي ان يجعل من حروف النفي العاطفة قوله في الزائدة فالزائدة خلافه والا انه على مذهب سيبويه

او تقدير نحو زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل مقدر بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم

في الظروف نحو بلى توهم الحمية يوم الجمعة منصوب به فالهمزة اعم اهل فان التصرف فيها اي جعل الهمزة

عن عملها فاعلا اي اعم تصرفا وجعل فاذا تحول الى الضمير الاول فلان لانه عمرو به التصرف فيه ذلك انه يجعل

التصرف الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل وتهاية خلاف في مواقع لا يدخل فيها وكلما يدخل تعرف في الكلام

سفيد الجزولي انفات وما اذا كان استعمالها كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان

هل ايضا تنفرد بتصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل بالكلام دون الهمزة وهي كونها للتقرير والاثبات

نحو قوله هل يموت اي الم يموت وما ونها ما بعده وانها في حال ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب كقوله

نعم هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل انما انتوكره للنفي في المبتدء الذي بعدها نحو هل زيد قائم

ما دخل الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف هل فعلى الهمزة في افتتاحها في الصدارة لا يدخل عليها العاطفة

بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال انتم فهل انتم مسلمون وقال اثم اذا ما وقع امنتم به

عوت [illegible] ان يرشد صرفه اثرت [illegible] تقول ان اكرمك فيقبل اكرمتني ولا تقول فاكرمتني

ويقول المسلم في الرضي فاعلم ان هذه الصور انما هي من موجبات كون هل اعم تصرفا اعلم ان المشهور

[illegible] الاول وهذا اللازم ومعناه ذهب المحقق السيبار الي ان هو موضوعه انك [illegible] كانه حال فاعله

او ذات الشرط على نحو واحد في الوضع وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان معناه ان التقدير

ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله فيلزم ان لا يجعل النحاة ما علق به ايضا جزاء اذ لا يستلزم انتفاء اللزوم
انتفاء اللازم ويكون مساويا له وكلاهما ممنوعان وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في الاول لا انتفاء
الثاني قد يخرج منه بحيث يعم جعل الشرط سببا للجزاء مثبت والمثبت يكفي اعم الى النسبة فلا يلزم من انتفاءه ووقوعه الرضي
في الخارج وانتفى الدليل بان الشرط لا يجب فيه واستدل الرضي على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم
ثم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاءه موضع منطلق اي في موضع مبني انه يقع فيه منطلق لا اوان بعين
وفيه ان الواجب هو انك الطلوع كيف يصح ان يقال الطلوع في موضع منطلق فوجهه بان الوضع منطلق
نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر مصدرا لوقوع لا الى توقيعه ما هو مبني بان المراد موقع منطلق
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وقوع الطلوع موقع منطلق ويجوز لو انك منطلق
بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماضي مثبت او فعل ماضي دخل
بلا لام مقرون وهو بحذف اللام قليل الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال الشرط فيحسن حذف
اللام ح والا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري واذا العموم التعميم لو اول الكلام اي في اول زمان
التكلم بالكلام فيصح تركيبه حروف الاعراض الهندي انه لا يصح تركيب العموم كونه زمانا ولا مكانا ما سماه
الوقوع ان اول ظرفه جعل اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر
جعل اول الكلام مكانا فالاولى بلى الى ان زمان التكلف سماه وكان مسامح والهندي صحح بتقيين
التقدم بين لو خولا اي اذا تقدم التقدم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان مبني على انا
حقيقة والمكان الشرط كالمبهم بعدم ظهور كونه مكانا ان المكان المبهم ظرف فيصح تقديم في
الاخر به على توسط القسم تقديم غير الشرط تا او دخل وانما قال تقديم غير الشرط لان الاعراب

بتقديم الشرط لتقدمه على الشرط وقد يجب لان الاعتراض حيث تصور التوسط جعل تقول اياه اول الكلام لا محالة قوله على الشرط لان الكلام

في الشرط فلا يدل من ذكره اي الزم التقسيم جعل الخبر لزيد للتقسيم بعد صدور الشرط منه وبيان الكلام في التقسيم لكن قوله كان

الجواب للتقسيم ومن ان يقول لو كان الجواب يدل على انه جعل خبر لزيد بعد التقسيم فلم يصر التقسيم مع وجوده كان الجواب للتقسيم يستلزم

عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزيد لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد في كونه مجزوما مع

كونه غير مجزوم والشرط الثاني لكونه شرطا ما بشرط فيه يجب ان الجواب يجوز تقدمه جواز الوجود الجواب على ملغى لو كان

الجواب للشرط فان جواب التقسيم مع مجموع الشرط والجزاء فليكن باعتبار التقديم والجواب كلما اعلم ترتيب اللف لا التقديم

الغير متقدم على جواز الغاء التقسيم في الذكر وفي قوله اما فلان هي اي لك تقديم المتقدم على الغاء التقسيم لكن قوله وعلى

هذا شامل التقديم غير الشرط وجوازه اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على

ترتيب لان تقديم لو كان متقدم جواز الغاء التقسيم على الغير الا وتقديم على جواز اعتبار الشرط على المولى الثاني فيكون على ترتيب اللف

باعتبار التقديم الذي باعتبار نسبة الى اما والي في العين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى الجزء الاول على ترتيب اللف

باعتبار الغاء التقسيم اعتباره وعلى المولى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغاء الكلام بما تقع عند ائتلاف يجعل نظره

في الالحاظ بمقصده الغاء وقد يبني لسهو لا يبني عليه شيء وكانه اصل المعنى من اصلح كتابه لكونه مجاز ام عنده هذا والالف

لسياق الكلام جعل ضمير ان يعود الى الفعل الثاني في مخاطبه وجوابه باعتبار التقسيم على تقديره لا يعد طرد اول الكلام وان

تحمل العطف على قوله اما والي فيكون تشمل تقديم الشرط وتحمل العطف على قوله والمان اما هي فيكون فيه حراما ولكن

لما اعلم من الحلو المستفاد من قوله مقدم الشرط وغيره وغير تقديم الشرط والرجحان ونحوه اورد في هذا المقام بما فيه كلام

نص على ما اشار اليه السهل الكامل اختلاف بين اعتباريه انتفاع الشر اومتقدمه لملفوظ في صدر الكلام تقديره ملفوظ

فيه والمتقدر في وسط كالملفوظ فلا وجه تخصيص البيان بالمقدر اول الكلام علة لو كان جزاء الشرط لكان الجزم

الوزن

اتيتنا او لي تأتيه قال الرضي في حيث اما نحو ان ضربتني ضربتك بالجزم اكرمك وان اتيتني فاكرمك   فانه لو كان جزاء الشرط لزم

الاتيان بالفاء لانه لا يحذف فيها الا في الضرورة ولهذا ضعف قول من قال سيبويه على تقدير التقديم ينبغي تقدير الفاء لكن لا يلزم الاتيان

بالفاء لطول الكلام لا الفاء ... الا ان توسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط

فاما ان يكون الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية والا ان يبلغ فيجعل الجزاء للشرط

الاول كذا ذكره الرضي وقد يتقدم الجزاء اداة الشرط فيصير شبه جزاء ويجعل المتقدم دالا على الجزاء عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء

عند الكوفية ويلزم مضي الشرط كذا في التسهيل   واما التفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد

ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وقبلها منصوب به او بمفسره نحو ... فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فاضربه ينبغي تقدير اما

مما وقع فيه بوجه التأويل الكشف ... ونحو ... فانه يقدر اما ... عدم تقدير التقدير كما ينبغي   والى كلم بان

كلما اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاولى للثاني ويحكم بها او وجوبها للشرط مع انه يقال زيد حين ...

نفسه فانما اكرمه ولا ... في الغفران لعدم لزومها بل ... حيث ... الاتيان بالفاء ... جاز

الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف كالماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع

تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال وقعت في الازمنة الماضية ... لازمه ... ذلك ...

مما في حيز ... فاما ... اوجه ... لانه لا يعمل ما ... مطلقا ما لم يلي ... الفاء

مما في حيز ... الشرط ... المذهب ... مطلقا الخلاف ... زيد فمنطلق اما

... يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة   وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وهو المذهب ... وانه

المبرد واختاره المصنف   محلا مطلقا وقد جعل مطلقا ... وقدر ... معموله وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا

اوضح والعدم التكلف   واما تقديره على تقدير الرضي فيما يذكر ... المذهب بانه لو كان معمول المحذوف

مطلقا الجار اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختصار بتقدير فعل يرتفع اي المعاند كر على صفة المجهول مع انه لا يجوز

الا على تأويل مرجوح هو تقدير الخاطر اي منطلق فيه والجار بعده في حيز اما زيد فيه اما زيد فمنطلق بتقدير ما صح انه لا يجوز

والثاني مع اختيار تقدير الكون وجعل هذا الابراد ورد التقدير الذكر لا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز مع زيد في

اما زيد فمنطلق بالكون المقدر جاز الرفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون ايضا انه لو جاز مع المذكور اي معها بكون الجمعة

يقع يمكن ضمير الى معها الا بتقدير لا يصح تقدير اما زيد يوم معها بلفظ زيد لانتفاء ضمير يمكن معها وكذا تقدير معها يكون

ومعاندا زيد الا على حيل في بعض الوقت والتقدير العايد اي وجب يكون زيد فيه ومع لا بد في تقدير النفي الجزاء والنفا

قولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فزيد منطلق فيه ونحوه يكون معها في الوقت الكثيري في تعبير قوله فهم معها

تا رسما هم انه قال هذا اورده على نفسه ابو بكر ابن السراج ما لك وارده الرضي وبعضها معه ما ليس فيه الا المستشهد له اي ما لك شهادة

لكونه محملا وبالجملة يتبين ان الظرف فيها هو المذهب الاول وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير دليل على عدم

جوازه بلا خلاف فعدم الجواز بتقديره يدل والا فقد سمعت جوازه مرفوعا بتقدير العايد بقوله المسمى ملا معها

كلا التي هو المجرد وقد يكون ما ما ال او خبر الى انه المتكلم ينكر انه كونه وانحه ورد الى فيكون بهم عن الكلام وقد جاء اي

كلا بمعنى حقا ونحو ان يجاب بها رب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا ايجاب جيء نحو كلا بل تحبون العاجلة

لانها مختصة بالاسم فلو لم تسد لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي وهذا الاسم مما قال المصنف اعرض على المتحرك لانها لا يلحق

تاء تانيث الا السيد بل تاء تانيث تلحق الاسم لانه مما سطرت ارد المنع والعالم بعدها تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا

علامة التثنية والجمع في الاسماء لانها جعلت مع بالحروف بمنزلة كلمة واحدة واما علم عدد علامة التثنية والجمع في الفعل

فلانها اسماء واشار الى علامتها حروفا في نحو صفة سعاد اللسان حكم تاء التانيث فافهم تاء تانيث المسند اليه

حقيقيا او مجازا كما في الجمع المذكر المؤنث بالتاء فان كان اي المسند اليه او المؤنث فان كان ا

الظاهر

المسند اليه ظاهر غير حقيقي او التانيث فان كان المسند الى المؤنث ظاهر غير حقيقي اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وعدمه

علامة وعدمه اي الحاق تاء التانيث نحو طلع الشمس الى الحذف الا انفصال والاولى حمله سم مثال وهذا المسئلة قد تعلقت الا انها

ذكرت ها هنا لا تبدو تكون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال انه باعتبار الحقيقي الوجوب مستغنى عنه انه ذكر لانه الحقيقي

والمؤنث في شمل طالما الزيد ان الراء يعني انصف حيث الاسناد الى انه لاستطلاق كما افاده عبارته والوجه حمل المراد بالقول كان

كان ظاهر غير حقيقي يعني معتدا لكن ما كثر ما ينبغي ان يعتقد لانه يفيد بكون الفاعل ظاهر غير حقيقي والفعل الماضي

او دخله نوعا اطلاق النون الذي يلحق ما يسمى لاناد خال النون الذي يسمى منونا قال في ايضاح وتقال نون الاسم التنوين

لا يكون الا في الاسماء فيسمى باسم التمني لا يقال لزيد المنصوب انه مابه حرف يد فليس التنوين ما به تنوين اراد حال

التنوين على ان طي حوالتنوين الداخل نون ساكنة اي بعد انها لا المراد بالساكن بعد انها ما يكون ساكنا

اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخواته نحو محمد وما نحن لذلك ان اراد معنى رخ فليس هو كلام عليه فلا

الحركة انظا فلا نعرة ارجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد ساكنة الضمير عبارة التعريف اي ثابت له

نون تابع هكذا ذكره الرضي ونحوه الشارح وظهور ان المراد نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول

تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قاضية ونحو رواه بل المراد بالاخر ما

الكلم تنوين قاض فان المراد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره مسوى لكنه يسمى به الكلم لان المتبادر

منها بعيد الاخر فيه بحث المتبادر منه لو فرضه برجع محلل حرف فالوجه ان المراد الحركة يستدل انه يسقط او

باسقاط الحركة لان التاكيد الفعل مخرج نون التاكيد الخفيفة لو قال جواز قول لان التاكيد الفعل المتصل او السكون

لا يستغنى عنه ولا ينتقض التعريف بالنون في يارجل انطلق قد عرفت ما في الانتقاض وقد توقع لما ذكره من حيث

الاعراب سمع حركة الاخر نون التاكيد ايضا فهو الدال على ان يعد فوائد غير معين فالاعرضي فيل مخصصة بالصوت والفعل

يجوز سيبويه وغيره وقال في الصحاح ينون فيه للوقف يعني الوصل والوقف التوقف فعنده يوصل نون وقبل للوقف
بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والتوقف   ايا
اسكت السكوت الان لا يمكن طلب الشي في زمان الحال بل الا مكان طلبا لما يمنع لم تسأله او الم تفرح الامر
على امره وانما يفهم انما يطلب لا تكنه الاحداث به فقولهم اسكت السكوت الان سامحه معناه اسكت سكوتا متصلا
بالان   ترالت العادية ... قال المحشي ما اسلات ليست   بمنع عجز نصير
الغاء القافاء فلا محال اسلات علا تنصرف   وذلك لزوائد من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لكن
لان الترنم حصل القافاء ومن لم ينبه لما ذكره وقال سمي به لان فيه يكون الترنم بعوض عن الالف عنده التفى نون
التنوين لا وجه لتحصيل المده بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين نفس على تحصيلها
بالاشباع   كما في قول ان شعر رؤبة على ما في القاموس ونحو له عين الخفق نفحة نفروره الخفق
حركة السراب اضطرابه والقاتم المغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح وقد يضم الطرف المفازة والخاوي
الخالي والمخترق مهب الرياح والمشتبه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والمراد في قوله و
قاتم واورث بريد مفازة مغبرة الاطراف

